عدد خاص

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

الصندوق

العدد 106 ديسمبر 2020

الصندوق يساهم في دعم الجهود المبذولة لمكافحة جائحة كورونا (كوفيد - 19)

59 عام من التنمية

ذكرى إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية

المحتويات

8 الإفتتاحية
الصندوق الكويتي يدخل عامه التاسع والخمسين من مسيرة التميز والريادة الاقتصادية

22 إتفاقيات
الصندوق الكويتي يوقع اتفاقيتي قرض مع مصر بقيمة 60.5 مليون دينار كويتي

28 أخبار الصندوق
سمو رئيس مجلس الوزراء يشارك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتصدي لجائحة كورونا

36 ملف العدد
أمير الإنسانية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه

46 تقارير
الصندوق الكويتي يشارك في افتتاح مشروع طريق (لامين كوتو - باسيماس) بجمهورية غامبيا

72 مقابلات
عودة: الصندوق الكويتي يتمتع بمزايا عديدةً تؤهله ليكون شريكا قويا للصليب الأحمر

80 دراسات
الصندوق الكويتي .. راعي العمل الإنساني

نشرة شهرية تصدر في دولة الكويت
عن الصـــندوق الكويتي للتنميـة تهتم
بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
عبد الوهاب البدر

إشـــــراف
طارق المنيس

مدير التحرير
منى العياف

أسـرة المجلة
أحمد حيدر
محمد المؤمن

تصـويـر
ناصر الأذينة
فاطمة التركيت

التصميم والاخراج
أحمد حيدر
محمد المؤمن

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت
تلفون: 22999600
فاكس: 22999690
البريد الإلكتروني:
MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

كلمة مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية

السيد / عبد الوهاب أحمد البدر

يأتي صدور هذا العدد من مجلة الصندوق بعد أن فقدت الكويت والأمتين العربية والإسلامية قائد العمل الإنساني المغفور بإذن الله تعالى سمو الأمير الراحل الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه. فقد كانت لتوجيهات سمو الأمير الراحل ومبادراته الإنسانية العديدة التي أطلقها محل تقدير العالم كله، وأسهمت في تحسين الظروف المعيشية للكثير من الشعوب النامية وخلق فرص عمل جديدة ساهمت في الحد من الفقر والجوع في الدول النامية ودعم جهودها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أن جهود الأمير الراحل الإنسانية قد ساهمت في جعل دولة الكويت "مركزاً إنسانياً عالمياً" من قبل الأمم المتحدة تقديرا للدور الإنساني الكبير لدولة الكويت.

ومما لاشك فيه أن العالم قد فقَدَ رمزاً عالمياً في مجال العمل الإنساني والخيري، وأحد أبرز الداعمين للتنمية والشعوب المنكوبة والمتضررة في شتى بقاع العالم. هذا إضافة إلى وقوفه وحرصه الدائم على ترسيخ قيم العطاء والتكافل.

إن مآثر سموه، رحمه الله، لا توفيها العبارات، فقد كانت بصماته حاضرة في كل المراحل والمواقف، وعزاؤنا أن حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – هو خير خلف لخير سلف ، ويعرف هموم الوطن وعاشها، وساهم في كل المناصب والمهام التي تولاها في تقدم وعلو شأن الكويت ، سائلين الله العون والسداد والتوفيق لسموه وولي عهده الأمين .

ولا يخفى على القارئ الكريم الأزمة الصحية التي يعيشها العالم بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة نتيجة هذه الجائحة، والتي ما زالت تؤثر على كافة مناحي الحياة لسكان دول العالم بلا استثناء. فمنذ الإعلان الرسمي عن الجائحة من قبل منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 تسببت الجائحة في إلحاق الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، والتي يتوقع معها سقوط ملايين من الناس في براثن الفقر المدقع، مما يقوض النتائج الإيجابية التي حققها المجتمع الدولي خلال العقود الماضية في الحد من الفقر في الدول النامية وينذر ببداية انتكاسة لهذه الجهود. كما تسببت القيود التي فرضتها الدول لكبح جماح تفشي فيروس كورونا المستجد، لتخفيف الضغوط على أنظمة الرعاية الصحية والحد من الخسائر البشرية، في أزمة اقتصادية ومالية عالمية تسببت في ركود اقتصادي شديد لم يشهد العالم له مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية، وخلفت تأثيرات سلبية واسعة طالت كافة مجالات التنمية في الدول النامية. ويبقى بصيص الأمل في آخر نفق جائحة كورونا معقوداً على جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفيروس من خلال ضمان وصول اللقاحات لكافة سكان العالم وتحقيق الرخاء لجميع شعوب العالم. وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لتخفيف تداعيات الجائحة على الدول النامية، وبالأخص الدول ذات الدخل المنخفض والتي كانت تعاني بالفعل قبل الجائحة من ضائقة مديونية أو معرضة لخطر الضائقة. ومن أبرز المبادرات الدولية للتخفيف عن هذه الدول "مبادرة تأجيل سداد خدمة الديون" والتي اعتمدتها مجموعة العشرين خلال اجتماعاتها التي استضافتها المملكة العربية السعودية خلال عام 2020، ساهمت في توفير مليارات الدولارات لهذه الدول لتمكينها من الاستجابة للتداعيات الصحية للجائحة. وإيمانا من الصندوق بدوره الإنمائي، وافق الصندوق على المساهمة في هذه المبادرة والتوقيع على اتفاقية ترتيبات مالية لتأجيل سداد مستحقات 24 دولة مؤهلة للاستفادة من المبادرة. وفي هذا الشأن واستشعارا من الصندوق بمسؤوليته الاجتماعية محلياً ساهم الصندوق بدعم جهود حكومة دولة الكويت في معالجة التداعيات الصحية لجائحة فيروس كورونا من خلال تقديم منحة مقدارها 30 مليون دينار كويتي.

هذا وبالرغم من الصعوبات والمعوقات الناشئة عن جائحة فيروس كورونا، إلا أن الصندوق الكويتي تمكن من مواصلة دوره في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى بهدف دعم جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية ورفع مستوى معيشة شعوبها ومجتمعاتها. ففي نهاية عام 2020 يكون الصندوق الكويتي قد أكمل تسعة وخمسون عاماً من العمل الإنمائي، والذي أشتمل على تقديم القروض الميسرة لتمويل مشروعات إنمائية في قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة، تحظى بالأولوية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية للدول المستفيدة. بالإضافة إلى ذلك تضمن نشاط الصندوق تقديم المنح، بما في ذلك منح العون الفني بهدف مساعدة الدول في تمويل إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع، والدعم المؤسسي، والدراسات العامة والبحوث، والمجالات الأخرى التي تنسجم مع أغراض الصندوق.

ولازالت الدول النامية، وبالأخص ذات الدخل المنخفض، تواجه تحديات كبيرة في ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا المستجد من أبرزها إنقاذ ملايين البشر من الوقوع مرة أخرى في براثن الفقر والجوع. وإزاء هذه التحديات التي تواجه التنمية سوف يستمر الصندوق الكويتي في دعم أولويات الدول العربية والدول النامية الأخرى، بالتعاون الوثيق مع كافة شركاء التنمية، بما يحقق التنمية المستدامة، وبما يخدم رسالة الصندوق الكويتي في تعزيز أواصر الصداقة ما بين دولة الكويت والدول التي يتعاون معها.

صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
الحاكم السادس عشر
لدولة الكويت

بعد ان ودعت البلاد أميرها الخامس عشر الشيخ / **صباح الأحمد الجابر الصباح** - رحمه الله - في 29 سبتمبر عام 2020، وبمسؤولية القوي الأمين، ينتقل مسند الإمارة إلى صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه باعتباره الحاكم السادس عشر للبلاد وفقا للدستور وأحكام قانون توارث الإمارة.

وبعد ملازمته كولي للعهد أخاه الراحل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكم، وبعد مواقف فاصلة ولحظات حاسمة من تاريخ البلاد وقف إلى جواره فيها سندا وداعما ومشجعا ومشاركا في صنع القرار، جاء دور سموه ليتحمل المسؤولية الكبرى في سدة حكم الكويت.

وطوال الأعوام ال 14 الماضية، كان سمو الشيخ نواف الأحمد وليا للعهد وفقا للأمر الأميري الذي أصدره سمو الأمير الراحل في السابع من فبراير عام 2006 بتزكية سمو الشيخ نواف الأحمد لولاية العهد لما عهد في سموه من صلاح وجدارة وكفاءة تؤهله لتولي هذا المنصب.

ولد صاحب السمو في 25 يونيو عام 1937 في مدينة الكويت بفريج الشيوخ وهو النجل السادس لحاكم الكويت العاشر المغفور له بإذن الله الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح الذي حكم الكويت في الفترة من عام 1921 ولغاية عام 1950.

ونشأ سموه وترعرع في بيوت الحكم منذ ولادته، وهي بيوت تعتبر مدارس في التربية والتعليم والالتزام والانضباط وإعداد وتهيئة حكام المستقبل.

وسموه سليل أسرة آل الصباح الكرام حكام الكويت منذ نشأتها وهي الأسرة العربية الأصيلة النبيلة ذات الجذور الضاربة عروقها في عمق التاريخ العربي.

ودرس سموه في مدارس الكويت المختلفة وهي مدارس حمادة وشرق والنقرة ثم في المدرسة الشرقية والمباركية وواصل سموه دراساته في أماكن مختلفة من الكويت حيث تميز سموه بالحرص على مواصلة تحصيله العلمي.

وظلت تلك الصفة تلازمه فيما بعد وتجلت بتشجيع سموه لطلبة العلم في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي انطلاقا من رؤية سموه بأهمية التحصيل العلمي الذي يعتبر أساسا تقدم المجتمعات ورقيها.

وكثيرا ما كان سمو الشيخ نواف قريبا من المواطنين طوال مسيرته السياسية، فكانوا يشاهدونه في مناسباتهم المتنوعة ويستقبلونه في ديواناياتهم لمشاركتهم أفراحهم أو التعزية بمصابهم كما كان يستقبلهم لتلمس حاجاتهم وتلبية متطلباتهم.

وللشيخ نواف تاريخ زاخر في العمل السياسي امتد أكثر من نصف قرن بذل خلالها مع إخوانه من حكام الكويت جهودا جبارة لتعزيز مكانة الكويت بين الدول المتقدمة والمتطورة كما أضحى عطاؤه وخبرته في المجالات التي تولى قيادتها محل احترام وتقدير من الجميع.

ومنذ استقلال البلاد كان لسموه بصمة في العمل السياسي، ففي 12 فبراير عام 1962 عينه الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله محافظا لحولي وظل في هذا المنصب حتى 19 مارس عام 1978 عندما عين وزيرا للداخلية في عهد الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - حتى 26 يناير 1988 عندما تولى وزارة الدفاع.

وبعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي عام 1991، تولى سمو الشيخ نواف الأحمد حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ابتداء من 2 أبريل 1991 واستمر في ذلك المنصب حتى 17 أكتوبر 1992.

وفي 16 أكتوبر 1994، تولى سموه منصب نائب رئيس الحرس الوطني واستمر فيه حتى 13 يوليو 2003 عندما تولى وزارة الداخلية ثم صدر مرسوم أميري في 16 أكتوبر من العام ذاته بتعيين سموه نائبا أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية وبقي في هذا المنصب حتى تعيينه وليا للعهد في عام 2006.

ولسمو الأمير الشيخ نواف الأحمد إنجازات بارزة قبل توليه ولاية العهد، منها تحويل منطقة حولي التي كانت عبارة عن قرية إلى مركز حضاري وسكني متميز يعج بالنشاط التجاري والاقتصادي.

وحين أسندت إلى سموه حقيبة وزارة الداخلية، كان هاجسه الرئيسي حفظ الأمن والاستقرار للوطن والمواطنين والمقيمين وحرص على مجاراة العصر ومواكبة التقدم العالمي في مجال الأمن فعمل على تطوير القطاعات الأمنية والشرطية وتوفير الإمكانات المادية للنهوض بالمستوى الأمني وإدخال الأجهزة الأمنية الحديثة ورسم استراتيجية منظومة أمنية متكاملة لمكافحة الجريمة وضرب أوكارها في مختلف مناطق الكويت وحدودها.

وحرص سموه أيضا على الاستفادة من الثورة المعلوماتية في العالم من خلال توظيف تطبيقاتها التكنولوجية المتقدمة في عمل الأجهزة الأمنية المختلفة مثلما فعل بكل الوزارات التي تولى مسؤوليتها.

ووضع سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد استراتيجية أمنية دقيقة لمنظومة شاملة تحمي الحدود برا وبحرا، إذ ترصد المنظومة الإدارية كل شبر من أرض الوطن في حين تغطي القواعد البحرية المياه الإقليمية والجزر. أما المراكز الحدودية، فتغلق الطرق أمام المتسللين وتضبط كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد واستقرارها.

وترك سموه بصمات إنسانية واضحة حين تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية إذ سارع إلى اتخاذ قرارات إنسانية لرعاية الأرامل والأيتام والمسنين، كما برهنت أعماله على أنه خير نصير للطفل والمرأة والأرملة والمسن والعامل.

ويتميز سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بالحرص الشديد على تعزيز الفضائل والقيم ويؤمن بأهمية وحدة وتكاتف أبناء الكويت جميعا باعتبار أن قوة الكويت في وحدة أبنائها وأن تقدمها وتطورها مرهون بتآزرهم وتلاحمهم وإخلاصهم في العمل.

سمو ولي العهد
الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

يتمتع سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بشخصية قيادية ومسيرة زاخرة بالعمل الدؤوب وتحمل المسؤولية العالية مستلهما في ذلك رؤى قادة الكويت في بناء دولة المؤسسات وإرساء قواعد الديمقراطية والعدالة.

وعلى مدى ستة عقود مضت، كان سمو الشيخ مشعل الأحمد قريبا من دائرة صنع القرار ومرافقا لعدد من أمراء البلاد الراحلين رحمهم الله، اخرهم سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراه، إذ كان يرافق سموه في كثير من المهام الرسمية وقد رافق سموه طوال رحلة العلاج الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى وفاة سموه رحمه الله في 29 سبتمبر 2020.

وشغل سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد عدة مناصب في وزارة الداخلية، وتولى كذلك منصب نائب رئيس الحرس الوطني واضعا نصب عينيه مصالح الوطن العليا.

ولد سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح في دولة الكويت عام 1940، وتلقى تعليمه في المدرسة المباركية وتابع دراسته في المملكة المتحدة حيث تخرج من كلية (هاندن) للشرطة في عام 1960.

والتحق سمو الشيخ مشعل الأحمد بعد ذلك بوزارة الداخلية وتدرج خلال 20 عاما في عدد من المناصب الإدارية فيها، عمل خلالها في قطاعات وإدارات مختلفة حتى أصبح في عام 1967 رئيسا للمباحث العامة برتبة عقيد واستمر في ذلك المنصب حتى عام 1980.

وفي 13 أبريل عام 2004، عين سمو الشيخ مشعل الأحمد، بموجب مرسوم صادر عن سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراه، نائبا لرئيس الحرس الوطني بدرجة وزير.

وشهد الحرس الوطني منذ تولى سمو الشيخ مشعل الأحمد هذا المنصب مراحل من التطور وصلت إلى تميز هذه المؤسسة العسكرية الأمنية في القيام بواجباتها ومهامها في منظومة الدفاع عن الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره مساندة في ذلك وزارتي الدفاع والداخلية وقوة الإطفاء العام.

ووفق استراتيجيات جديدة وبرؤية ثاقبة من سمو الشيخ مشعل الأحمد، تمكن الحرس الوطني من قراءة دوره الاستراتيجي الجديد الذي تقوم به المؤسسات المعنية بالأمن لإسناد مؤسسات الدولة أثناء التصدي للطوارئ والأزمات من خلال تقديم ودعم الخدمات المهمة وقت الضرورة باعتبارها من مقومات أمن الوطن وركيزة للنأي بالمجتمع عن أي مشكلات قد تعوق مسارات التنمية وتعرقل مسيرة البناء.

وعبر ثلاث خطط استراتيجية خمسية، يمضي الحرس الوطني قدما بالإضافة الى دوره العسكري والأمني الذي نص عليه مرسوم انشائه نحو ترسيخ دوره الحيوي في اسناد أجهزة الدولة من خلال الاستعداد المبكر والقيام بدوره المجتمعي، لاسيما وقت الأزمات.

وقام الحرس الوطني بتجهيز عناصر فنية ذات كفاءة وتدريب لديهم من الخبرة والدراية ما يكفي للتعامل مع الظروف الاستثنائية وقت حدوثها واحتواء اثارها في أقرب وقت ممكن باستخدام تقنيات حديثة ومطورة تواكب أرقى النظم العالمية المتبعة في شتى قطاعات العمل بمجرد الحاجة الى التدخل.

وبتوجيهات من سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، أبرم الحرس الوطني بروتوكولات تعاون عدة مع الأجهزة الحيوية في البلاد ليقدم لها يد العون وقت الحاجة.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي، رسخت رؤية سمو الشيخ مشعل الأحمد، المتمثلة في أهمية الانفتاح على الآخرين وتبادل الخبرات، مكانة الحرس الوطني بين نظرائه إقليميا ودوليا من خلال عقد اتفاقيات تعاون مشترك وصولا لتمثيل الحرس الوطني دولة الكويت في الاتحاد الدولي لقوات الشرطة والدرك.

وحاز سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد وسام قائد جوقة الشرف من فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية الصديقة وقلدته إياه وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي أثناء زيارتها للحرس الوطني في عام 2018 باعتباره أحد الرجال الذين بنوا الكويت الحديثة وساعدوا على بناء الصداقة بين الجمهورية الفرنسية ودولة الكويت.

وتولى سمو الشيخ مشعل الأحمد خلال مسيرته القيادية أيضا عددا من المناصب الفخرية، منها الرئيس الفخري لجمعية الطيارين الكويتية خلال الفترة بين عامي (1973-2017).

كما كان أحد مؤسسي الجمعية الكويتية لهواة اللاسلكي والرئيس الفخري لها، وعين في عام 1977 من سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح رحمه الله رئيسا لديوانية شعراء النبط.

الصندوق الكويتي للتنمية يدخل عامه التاسع والخمسين .. مسيرة واجهت كثير من التحديات

مع حلول يوم الحادي والثلاثين من ديسمبر، يدخل الصندوق الكويتي للتنمية عامه ال 59 في مسيرته الإنمائية، والحافلة بالعطاء.

ومنذ تأسيسه، كأول مؤسسة إنمائية عرفها العالم العربي في مطلع ستينيات القرن الماضي، يواصل الصندوق تأدية رسالته وعطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية في الدول العربية، والدول الأخرى النامية، ومد يد العون والمساعدة وتوطيد جسور الصداقة والإخاء بين دولة الكويت والدول الأخرى.

وعلى مدى 59 عاماً مضت، أصبح الصندوق الكويتي، وهو الذراع التنموي لدولة الكويت، شريكاً في مسيرة التنمية الدولية، سواء من خلال المساعدات التي تقدمها الكويت، ويشرف عليها ويديرها، أو عبر تمويل إقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيدة، والتي تستفيد منها حتى أكبر دول العالم مثل الصين.

كما كان للصندوق أيضاً تواجد فعال في الأزمات الدولية الكبرى كأزمة اللاجئين السوريين، وأزمات إعادة إعمار لبنان، وغزة، والعراق.

تطوّر الاستراتيجية

وفى تصريح له بمناسبة حلول الذكري التاسعة والخمسين لأنشاء الصندوق الكويتي، قال عبدالوهاب البدر، المدير العام للصندوق أن استراتيجية عمل الصندوق تطورت كثيراً منذ تأسيسه في 31 ديسمبر 1961، واتسع نطاق أعماله وأنشطته، وتعددت مهامه، ليصبح واحداً من أهم مؤسسات التمويل على المستويين الإقليمي والعالمي، وأصبحت استراتيجيته تتضمن تمويل مشاريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وشدد المدير العام في تصريحه على استمرار التحديات الكبيرة التي تواجه مسيرة التنمية في هذا العصر وقال: «لقد نمت التحديات التنموية بشكل أكثر تعقيدا خلال السنوات وأصبحت عملية التنمية تتطلب جهودا وتعاونا بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، وخصوصا في العام المنصرم الذي واجه العمل التنموي فيه تحدي من نوع آخر تمثل في فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، الذي أصاب الاقتصاد العالمي بحالة من الشلل، وأصاب مختلف القطاعات الاقتصادية بخسائر فادحة، وعزل دولاً ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول».

أزمة كورونا

وأشار المدير العام الى ان الصندوق الكويتي للتنمية واصل الوفاء بالتزاماته تجاه الدول والمؤسسات المستفيدة في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) وذلك من خلال المشاركة في مبادرات ومؤتمرات عبر تقنية الاتصال المرئي أقيمت على مدى الأشهر الماضية وتهدف الى تمكين تلك الدول والجهات من حشد وتركيز مواردها الذاتية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، ودفع عجلة التنمية والتطور فيها.

وأضاف أن الصندوق شارك أيضا في اجتماع مجموعة العشرين لمناقشة مبادرة مجموعة البنك الدولي بتأجيل سداد خدمة ديون الدول الفقيرة لتمكينها من استخدام مواردها الذاتية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، حيث قام الصندوق عن طريق إعادة جدولة خدمة الدين (الأقساط والفوائد) المستحق سدادها والبالغ قيمتها حوالي 165.7 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك المتأخرات إن وجدت، خلال الفترة 05/01 – 12/31 من العام الحالي، للدول المؤهلة للمبادرة والتي قدمت طلباً رسمياً للاستفادة منها.

• البدر: 22 مليار دولار قدمها الصندوق لتمويل أكثر من 990 مشروع في الدول النامية على مدى 59 عاماً.

• أكثر من 376 مليون د.ك من أرباح الصندوق تم تحويلها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية منذ عام 2003 وحتى الآن.

• الصندوق الكويتي كان حاضراً في أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) محلياً وعالمياً.

وأوضح البدر أن الصندوق مستمر في دعم المشاريع التنموية في مختلف دول العالم من خلال برامجه الخاصة، وإن كانت هذه الأزمة التي يمر بها العالم سببا في تزايد الطلبات على الصندوق ولكنها تحتاج إلى آلية معينة في دراسة النتائج بشكل دقيق بهدف التعامل معها للبت فيها، ولكن هذا لا يمنع من النظر فيها للاستجابة إليها بشكل سريع.

أما محليا، فقال البدر «أن الصندوق كان من أوائل المؤسسات التي ساهمت في الجهود الحكومية لمواجهة فيروس كورونا المستجد عن طريق منحة بقيمة 30 مليون دينار كويتي خصص منها 15 ملايين للصندوق المنشأ من قبل مجلس الوزراء، أما 15 مليون دينار فقد وضعت تحت تصرف وزارة الصحة».

اسهامات الصندوق

ونوه المدير العام للصندوق أيضا إلى المردود الاقتصادي الذي تحقق منذ زمن طويل ولايزال الصندوق يواصل تحقيقه، فمنذ العام 1986 أصبح الصندوق يمول نفسه ذاتيا ولم يعد يعتمد على الدولة في تمويله، وبات يحقق أرباحا من عوائد نشاطه وفوائد قروضه، وفضلا عن ذلك فإنه يقدم جانبا من هذه الأرباح لدعم موارد بعض مؤسسات الدولة، حيث تم الاتفاق في عام 2002 على شراء سندات بنك التسليف والادخار (بنك الائتمان الكويتي)، بقيمة 500 مليون دينار كويتي، وبفائدة اثنين بالمئة (2%) سنوياً، لمدة عشرين سنة، وهي شروط أفضل من شروط قروض الصندوق المقدمة لدول العالم آنذاك.

كما قام الصندوق سنوياً باستقطاع نسبة لا تجاوز خمسة وعشرين في المئة (25%) من الأرباح الصافية للصندوق ابتداء من السنة المالية 2003/2004، تحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها، وقد بلغت قيمة المبالغ المدفوعة حتى تاريخه حوالي 376 مليون د.ك.

وذكر ان للصندوق محليا إسهامات أخرى مثل برنامج تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج والذي يهدف إلى تنمية الكوادر الوطنية وإكسابها الخبرة، والمعرفة العملية بما يمكنها من المنافسة في سوق العمل محليا وعالميا، مضيفا «يدرب الصندوق 60 مهندسا كويتيا كل عام داخليا وخارجيا بميزانية تبلغ مليوني دينار كويتي، في مسعى لزيادة إمكاناتهم وخبراتهم وتزويد السوق المحلي بالكفاءات.»

وأضاف أن الصندوق ساهم أيضا في مبادرة «كن من المتفوقين»، التي أطلقها لتوعية الأجيال الجديدة بأهمية التعاون المشترك، وضرورة تضافر جهود التنمية بين الدول المختلفة، عبر رحلات الى الدول التي يتعاون معها الصندوق.

وأعرب البدر عن أمله بأن يواصل الصندوق الكويتي مسيرته التنموية التي بدأها قبل أكثر من خمسة عقود عبر دعم قضايا التنمية في الدول النامية، ومد يد العون والمساعدة لهذه الدول.

ويذكر أن الصندوق قد قدم تمويلاً لما ما يقارب 990 مشروعا، استفادت منها 107 دول على مدى الـ 59 عاما الماضية، حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من الصندوق لهذه الدول حوالي 6.5 مليار دينار كويتي (ما يعادل 22 مليار دولار أمريكي).

أبرز الأحداث التي شهدها الصندوق منذ تأسيسه

1961

اصدار مرسوم انشاء الصندوق الكويتي للتنمية برأس مال قدره 50 مليون دينار كويتي، وذلك بمبادرة من الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد – رحمه الله.

2000

الصندوق يبدأ بتمويل مشاريع تنموية في قطاعي التعليم والصحة.

1962

الصندوق يباشر مهامه بتوقيع أول اتفاقية، وذلك مع جمهورية السودان لتمويل مشروع سكك حديد بقيمة 7 ملايين دينار كويتي.

2001

توقيع عقد اصدار سندات مع بنك التسليف والادخار بقيمة اجمالية قدرها 500 مليون دينار كويتي كمساهمة من الصندوق لحل المشكلة الاسكانية في الكويت.

1974

الصندوق يوسع نطاق عمله بدعم المشاريع الإنمائية لبقية الدول النامية غير العربية.

– زيادة رأس مال الصندوق الى 1000 مليون دينار كويتي.

2003

أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح يصدر مرسوما بنقل الاشراف على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ورئاسة مجلس ادارته الى وزارة الخارجية بدلا من وزارة المالية.

1981

زيادة رأس مال الصندوق الى 2000 مليون دينار كويتي.

2004

الصندوق يطلق برنامج «تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج» وذلك في إطار مساهماته لدعم جهود التنمية المحلية.

1986

الصندوق يبدأ بتمويل نفسه ذاتيا بعد ان دفعت الحكومة 960 مليون دينار كويتي من رأس المال المقرر 2000 مليون دينار كويتي، وقام بتغطية باقي رأس المال من موارده الذاتية واستثماراته.

1990

الصندوق يستمر بأداء مهامه ابان الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت من خلال المكتب المؤقت في المملكة المتحدة، ويوقع على 7 اتفاقيات جديدة بقيمة 117.8 مليون دينار كويتي.

2010

الصندوق يطلق مبادرة «كن من المتفوقين» والتي تستهدف الطلبة والطالبات المتفوقين من المرحلة الثانوية وذلك ضمن جهوده المحلية.

2018

توقيع اتفاقية رقم 1000 في تاريخ الصندوق مع جمهورية مصر العربية لتمويل مشروع أربع محطات تحلية مياه بحر بقيمة 15 مليون د.ك.

2020

الصندوق الكويتي للتنمية يساهم بمبلغ 30 مليون دينار كويتي لدعم الجهود المحلية لمكافحة جائحة فيروس كورونا في دولة الكويت.

كل المبالغ بالدينار الكويتي*

القروض المقدمة
من 2020/1/1 حتى 2020/12/31

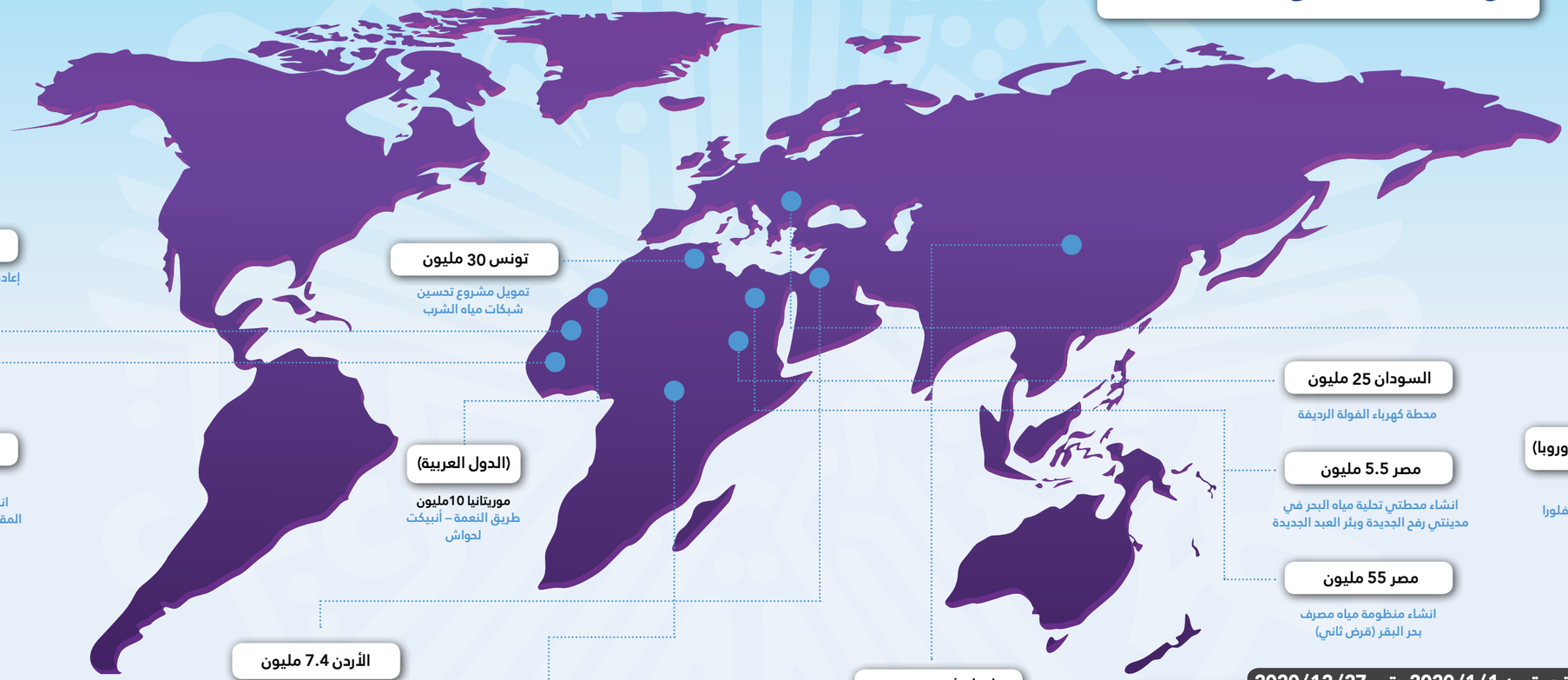

السنغال 9 مليون
إعادة تأهيل طريق غودري – كدريا

تونس 30 مليون
تمويل مشروع تحسين شبكات مياه الشرب

(دول غرب افريقيا)
*الكاميرون 5 مليون
انشاء طريق اولاما – كريبي، المقطع (2) بينجامو – جراندزامبي

(الدول العربية)
موريتانيا 10مليون
طريق النعمة – أنبيكت لحواش

السودان 25 مليون
محطة كهرباء الفولة الرديفة

مصر 5.5 مليون
انشاء محطتي تحلية مياه البحر في مدينتي رفح الجديدة وبئر العبد الجديدة

مصر 55 مليون
انشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر (قرض ثاني)

(دول وسط اسيا وأوروبا)
ألبانيا 6.8 مليون
إعادة تأهيل طريق نهر فلورا

(دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي)
الصين 10.3 مليون
انشاء وتجهيز مباني بكلية تشنغتشو الفنية والمهنية للسكك الحديدية

الأردن 7.4 مليون
تطوير البنية التحتية للتعليم العام (المرحلة الأولى)

الأردن 17.6 مليون
إعادة تأهيل الطرق والجسور (المرحلة الأولى)

(دول وسط وجنوب وشرق افريقيا)
*تنزانيا 4.5 مليون
ري وادي لوتشي

المنح والمعونات الفنية المقدمة من 2020/1/1 حتى 2020/12/27

* مشروع إنشاء مدرسة إبتدائية إعدادية للبنات في منطقة قلالي في البحرين.	4.750	مليون دك
* جسر نهر بوناتسانغتشو في بوتان.	300,000	ألف دك
* الاسهام في إعداد الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع تنمية القطاع الزراعي في الكونغو.	200,000	ألف دك
* حماية مدينة هافانا في كوبا من مياه الفيضانات.	300,000	ألف دك
* هيئة مكافحة الجراد الصحراوي للمساهمة في تمويل مشروع مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.	303,650	ألف دك
* المنتدى العربي للبيئة والتنمية.	3,000	ألف دك
* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	13,420	ألف دك
* المجلس العربي للطفولة والتنمية.	4,000	ألف دك
* اعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع سدي وادي الجرم ووادي فيفة في الأردن .	400,000	ألف دك
* دعم جهود السلطات الصحية في الكويت في مكافحة فيروس كورونا المستجد.	30	مليون دك
* طريق أونديرخان - نوريفلان - دادال في منغوليا.	150,000	ألف دك
* اعادة تأهيل وتجهيز مدارس في نيكاراغوا.	500,000	ألف دك
* اعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم التفصيلية لمشروع طريق خوفالينق - تافيلدرا في طاجيكستان.	300,000	ألف دك

اجمالي عدد القروض
12

اجمالي قيمة القروض
186 مليون
*كل المبالغ المذكورة بالدينار الكويتي

إجمالي عدد المنح
13

إجمالي قيمة المنح
37.2 مليون
*كل المبالغ المذكورة بالدينار الكويتي

ساهم الصندوق بتقديم خمس قروض لقطاع النقل بإجمالي 48.4 مليون دينار كويتي في عام 2020

الصندوق الكويتي يواصل دعمه لقطاع النقل والاتصالات حول العالم

الطريق السريع "سطات" - مركش (المرحلة الأولى)

الطريق السريع "الرباط" - العرائش

على الرغم من أن العام 2020 قد شهد تحديات هائلة وتعرض لأزمة جسيمة، إذ مثل انتشار فيروس كورونا (كوفيد – 19) تهديداً لدول العالم جمعاء.. مما أدى إلى تحديات في كافة القطاعات التنموية، إلا أن الصندوق الكويتي للتنمية واصل الوفاء بالتزاماته تجاه الدول والمؤسسات المستفيدة من خلال المشاركة في مبادرات ومؤتمرات عبر تقنية الاتصال المرئي أقيمت على مدى الأشهر الماضية وتهدف الى تمكين تلك الدول والجهات من حشد وتركيز مواردها الذاتية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، ودفع عجلة التنمية والتطور فيها.

وشكل قطاع النقل أحد أهم القطاعات التي حصلت على التمويل من قبل الصندوق خلال العام المنصرم، حيث تم تمويل خمس مشاريع في قطاع النقل والاتصالات من أصل 12 مشروعا تنمويا تم تمويلها من قبل الصندوق في 2020 بقيمة 48.4 مليون دينار كويتي (حوالي 165 مليون دولار أمريكي). كما قدم الصندوق ثلاث منح مالية و معونات فنية بقيمة 750,000 ألف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 2.5 مليون دولار أمريكي).

ويعد قطاع النقل هو الدعامة الرئيسية التي ترتكز عليها البرامج التنموية للدولة، نظراً لما لهذا القطاع من دور كبير وتأثير واضح في تطور الشعوب في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء كان ذلك في البلدان المتقدمة أو النامية.

ويأتي قطاع النقل على رأس القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي ويعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي لأي دولة، حيث يمثل قطاع النقل بأنشطته المختلفة دعامة اساسية من دعائم التقدم، ولا يمكن تصور تحقق النمو المتوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي لأي بلد من البلدان دون تامين احتياجات تلك القطاعات من النقل.

وتتركز طلبات التمويل في قطاع النقل من قبل الدول التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي لعدة أسباب أهمها لتحقيق النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي المتوازن؛ مما يؤدي بالتالي إلى رفع الدخل العام للأفراد وتخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى خلق فرص العمل للشباب.

لذا استحوذ قطاع النقل على جزء كبير من إجمالي المبالغ التي ساهم بها الصندوق الكويتي في تمويل مشاريع البنية الأساسية، حيث بلغ عدد القروض المقدمة لقطاع النقل 408 قرضاً حتى 2020/12/31، موزعة على 83 دولة من الدول النامية، وحيث بلغ إجمالي قيمة قروض قطاع النقل حوالي 2.3 مليار دينار كويتي (حوالي 7.7 مليار دولار أمريكي)، بما يشكل 34.5 % من إجمالي قيمة قروض الصندوق.

مشاريع النقل والاتصالات الممولة في 2020

جمهورية الكاميرون

مشروع انشاء طريق (أولاما - كريبي)، المقطع (2) (بينجامو- جراندزامبي)

قرض الصندوق الكويتي للتنمية **5** مليون دينار كويتي

الأهداف من المشروع:
- تحفيز عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأقاليم الوسطى والجنوبية للبلاد.
- تأمين حركة المرور المحلي والعابر.
- تعميق التبادل التجاري مع دول الجوار.

جمهورية موريتانيا

مشروع بناء طريق (النعمة - انبيكت لحواش)

قرض الصندوق الكويتي للتنمية **10** مليون دينار كويتي

الأهداف من المشروع:
- دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- تطوير خدمات نقل الركاب والبضائع.
- رفع كفاءة مستوى النقل.
- رفع سلامة حركة المركبات وتخفيض تكاليف تشغيلها.

جمهورية ألبانيا

مشروع إعادة تأهيل طريق نهر (فلورا)

قرض الصندوق الكويتي للتنمية **6.8** مليون دينار كويتي

الأهداف من المشروع:
- دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في منطقة فلورا من خلال تطوير خدمات نقل الركاب والبضائع.

جمهورية السنغال

مشروع إعادة تأهيل طريق (غودري - كدريا)

قرض الصندوق الكويتي للتنمية **9** مليون دينار كويتي

الأهداف من المشروع:
دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين سبل الاتصال بين المناطق الشرقية وباقي مناطق البلاد، وبين السنغال ودول الجوار.

مملكة الأردن

مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور (المرحلة الأولى)

قرض الصندوق الكويتي للتنمية **17.6** مليون دينار كويتي

الأهداف من المشروع:
دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات قطاع الطرق في المملكة.

بهدف تعزيز التعاون الفني والعمل المشترك بين الجانبين

الصندوق يوقِّع مذكرة تفاهم مع إدارة التنمية الدولية البريطانية

عبد الوهاب البدر مدير عام الصندوق ووزير شؤون التنمية البريطاني يوقعان الإتفاقية

وقَّع الصندوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم مع إدارة التنمية الدولية البريطانية، لتعزيز التعاون الفني والعمل المشترك بين الجانبين في مجالات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، والتنسيق الشائي للاستجابة للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية، وتبادل الخبرات الفنية والمعلومات.

وقَّع المذكرة عن الجانب الكويتي السيد عبدالوهاب البدر، مدير العام للصندوق، في حين وقَّعها نيابة عن الجانب البريطاني الدكتور أندرو موريسون، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووزير شؤون التنمية الدولية.

وتأتي المذكرة الموقَّعة بين الجانبين، ضمن توصيات أعمال الدورة الخامسة عشر للجنة التوجيه المشتركة الكويتية البريطانية، والتي بحثت التعاون الثنائي في مختلف القطاعات، والالتزام بتوثيق وتعزيز العمل المشترك، بما يخدم مصالح البلدين الصديقين، وما يجمعهما من علاقات تاريخية مميزة تمتد لما يزيد على 120 عاماً.

واتَّفق الجانبان خلال أعمال الدورة على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والسياسي والعسكري والثقافي والعلمي والأمني والصحي والأمن السيبراني، بالإضافة إلى تكثيف الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، والعمل على تفعيل كافة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين، وبحث العقبات (إن وجدت)، والعمل على تَذْلِيلِها.

كما تم الاتفاق على استكمال آليات التعاون الناشئة، من خلال مجموعة التوجيه، لتوثيق العلاقات والشراكات الاقتصادية والتجارية، عبر تشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية والواعدة في كلا البلدين. إضافة إلى ذلك، بحث الجانبان الفرص التجارية المتاحة بينهما، والتطلع لتقديم التسهيلات اللازمة، والعمل على رفع معدلات التبادل التجاري، وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لدورها المهم في دعم الاقتصادات الوطنية، والتطلع لإسهام الجانب البريطاني في تطوير القدرات المؤسسية، إلى جانب المساهمة في تنظيم ورش عمل تتعلق بالتخطيط مع عدد من المؤسسات والجهات المعنية بالكويت.

الصندوق الكويتي يوقَّع مذكرة تفاهم مع الصليب الأحمر

السيد عمر عودة و السيد مروان الغانم نائب المدير العام بعد توقيع الإتفاقية

وقَّع الصندوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز التعاون الفني بينهما في مجالات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

قام بتوقيع المذكرة نيابة عن الصندوق الكويتي السيد مروان الغانم، نائب المدير العام، فيما وقَّعها نيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد عمر عودة، رئيس البعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتهدف المذكرة للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها المؤسستين في بناء أوجه التآزر لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات المتأثرة بحالات النزاع المسلح والكوارث الإنسانية الأخرى.

ويأتي هذا التعاون نتيجة للحوار السياسي الثاني رفيع المستوى الذي عقد في يونيو 2019 بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودولة الكويت، ممثلة بجمعية الهلال الأحمر الكويتي، وذلك إدراكاً للاحتياجات الإنسانية الهائلة الناتجة عن حالات الصراعات والنزاعات المسلحة طويلة الأمد.

يشار إلى أن تعاون الصندوق مع المؤسسات الدولية بمجال العمل الإنساني، وتقديم المساعدات الإغاثية يخدم الصندوق في تسهيل وتسريع إجراءات قيام المشاريع التنموية، خاصة المناطق الوعرة والناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية والصعب الوصول إليها، نظراً لخبرتهم واختصاصهم.

لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وادي (لوتشي)

الصندوق الكويتي للتنمية يوقع اتفاقية قرض مع تنزانيا بقيمة 4.5 دينار كويتي

السيد عبد الوهاب البدر مدير عام الصندوق وسفيرة جمهورية تنزانيا المتحدة يوقعان اتفاقية قرض

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع جمهورية تنزانيا المتحدة بقيمة 4.5 مليون دينار كويتي (حوالي 15.3 مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع ري في وادي (لوتشي).

ووقع اتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد/ عبدالوهاب البدر – مدير عام الصندوق، فيما وقعتها نيابة عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة سعادة السيدة/ عائشة أموري – سفيرة جمهورية تنزانيا لدى دولة الكويت.

ويهدف المشروع إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في وادي (لوتشي)، وذلك من خلال تطوير حوالي 3,000 هكتار من الأراضي الزراعية الجديدة من الأراضي الرطبة وتوفير المياه اللازمة والمستدامة لريها من نهر (لوتشي)، بما سيساهم في زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وخصوصاً الأرز، وتحسين دخل المزارعين، ودعم الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

ويتكون المشروع من الأعمال المدنية والكهروميكانيكية بغية تطوير الأراضي المستهدفة وبناء نظام ري، ويتضمن العمل إنشاء سد خرساني، والحماية من الفيضانات، وقنوات ري، وطرق حقلية وجسر للوصول إلى الحقول الزراعية.

كما يتضمن المشروع الخدمات الاستشارية لإعداد التصاميم التفصيلية ووثائق المناقصة والإشراف على تنفيذ المشروع.

إضافة لذلك، يتضمن المشروع إستملاك الأرض، وحماية البيئة، والصحة الإجتماعية والسلامة، وتدريب المزارعين، وبناء قدرات ودعم جمعية المزارعين.

وسيغطي قرض الصندوق البالغ 4.5 مليون دينار كويتي حوالي 52 بالمئة من تكاليف المشروع.

ويعد قرض الصندوق هو الخامس عشر الذي يقدمه لتنزانيا، حيث سبق أن قدم الصندوق أربعة عشر قرضا للجمهورية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 79.5 مليون دينار كويتي، سحب منها حوالي 61.5 مليون دينار كويتي وسدد منها حوالي 40.8 مليون دينار كويتي.

كما قدم الصندوق خمس منح ومعونات فنية بلغت قيمتها حوالي 0.62 مليون دينار كويتي سحبت بالكامل.

لدعم البنية التحتية في قطاعي التعليم والنقل

الصندوق يوقع اتفاقية قرض مع الصين بقيمة 10.3 مليون دينار كويتي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع جمهورية الصين الشعبية، يقدم الصندوق بمقتضاها للصين قرضا بقيمة 10.3 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 36 مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع انشاء وتجهيز مبنيين لكلية (تشنغتشو) الفنية والمهنية للسكك الحديدية.

ووقع اتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد/ عبدالوهاب البدر – مدير عام الصندوق، فيما وقعها نيابة عن حكومة جمهورية الصين الشعبية سعادة السيد/ لي مينغ قانغ – سفير جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت.

ويهدف المشروع إلى دعم التنمية الاجتماعية والإقتصادية لإقليم (خنان) والصين بشكل عام ومدينة (تشنغتشو) بشكل خاص، من خلال تلبية الإحتياجيات لتطوير القدرات التعليمية والتدريب التقني المهني في مجال السكك الحديدية ودعم البحث العلمي، وذلك إستجابة إلى الطلب المتزايد للقوى العاملة الماهرة في السكك الحديدية والمهنيين في إقليم (خنان) والصين بشكل عام.

ويتكون المشروع من بناء وتجهيز مباني جديدة في كلية (تشنغتشو) المهنية والتقنية للسكك الحديدية في مدينة (تشنغتشو) بمقاطعة (خنان)، والتي تغطي مساحة بناء إجمالية تبلغ حوالي 45,000 متر مربع، والتي تتكون من مركز تقنية نظم المعلومات وسكن داخلي للطلاب بقدرة إستيعابية حوالي 1,800 طالب، بالإضافة إلى الخدمات الإستشارية للتصميم والإشراف على المشروع.

ويقدر إجمالي تكاليف المشروع، بما في ذلك إحتياطي الكميات والأسعار والضرائب والفوائد أثناء التنفيذ، بحوالي 275.5 مليون يوان صيني (أي ما يعادل حوالي 12.1 مليون دينار كويتي)، منها حوالي 10.4 مليون دينار كويتي بالعملات المحلية تمثل حوالي 86 بالمئة من إجمالي تكاليف المشروع.

ويغطي قرض الصندوق الكويتي للتنمية المقترح ومقداره 10.3 مليون دينار كويتي نحو 85 بالمئة من إجمالي تكاليف المشروع، ويساهم في تمويل المشروع، إلى جانب الصندوق، حكومة مقاطعة (خنان) بباقي التكاليف، وأية زيادة في التكاليف قد تطرأ خلال تنفيذ المشروع.

وتبلغ مدة القرض 14 عاما، بما في ذلك فترة إمهال قدرها أربع سنوات، وسيتم سداد القرض على 20 قسطاً نصف سنوي يستحق أولها في أول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد أو تكاليف أخرى بموجب إتفاقية القرض، وذلك بعد إنقضاء فترة الإمهال المذكورة. أما الفائدة على القرض فهي بواقع 2.0 بالمئة سنويا، يضاف إليها نسبة 0.5 بالمئة سنوياً لمواجهة تكاليف الإدارة وخدمات تنفيذ إتفاقية القرض.

ويمثل قرض الصندوق الكويتي للتنمية المشار إليه القرض الـ 40 الذي يقدمه الصندوق لجمهورية الصين الشعبية لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة، حيث بلغت القيمة الاجمالية لتلك القروض حوالي 304.7 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 1 مليار دولار أمريكي).

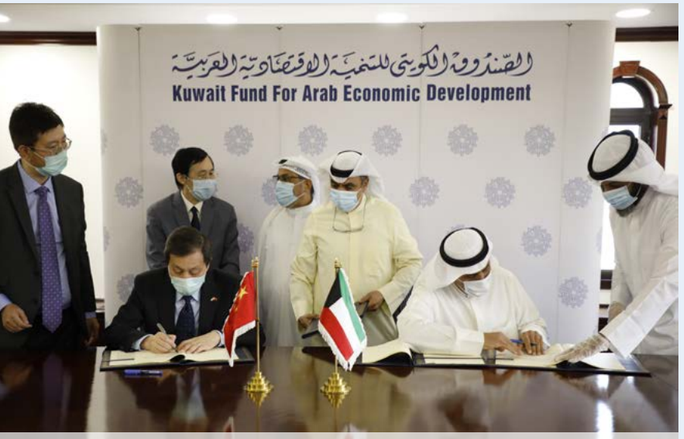

السيد عبد الوهاب البدر مدير عام الصندوق وسفير الصين يوقعان اتفاقية قرض

السيد/ عبد الوهاب البدر مدير عام الصندوق وسعادة سفير الأردن صقر متروك أبو شتال أثناء توقيع الإتفاقية

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقيات قرضين ومنحة مع الأردن بقيمة 25 مليون دينار كويتي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة 7.4 مليون دينار كويتي (نحو 24.4 مليون دولار امريكي) للإسهام في تمويل مشروع تطوير البينة التحتية للتعليم العام (المرحلة الأولى).

كما وقع الطرفان اتفاقية قرض أخرى بقيمة 17.6 مليون دينار كويتي (حوالي 59.8 مليون دولار امريكي) للإسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور (المرحلة الأولى).

إضافة الى ذلك، وقع الجانبين الكويتي والأردني اتفاقية منحة بقيمة 400 ألف دينار كويتي (ما يعادل 1.32 مليون دولار امريكي) لتمويل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية لإنشاء مشروع سدي وادي (الجرم) ووداي (فيفة).

وقع اتفاقيات القرضين والمنحة نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية مديره العام عبدالوهاب البدر، في حين وقعاها نيابة عن المملكة الأردنية الهاشمية سفيرها في دولة الكويت صقر متروك أبوشتال.

ويهدف المشروع الأول الى الاسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الاحتياجات للأبنية التعليمية المناسبة في الأردن، وذلك من خلال رفع المستوى التعليمي للطلاب في المراحل الدراسية بدءا من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية عن طريق توفير فرص التعليم المناسب، وتوفير مقاعد دراسية إضافية في محافظة (الطفيلة)، وبناء مدارس جديدة تساهم في معالجة حالات الاكتظاظ المختلفة في مدارس المحافظة نتيجة النمو السكاني والطلب المتزايد على التعليم الحكومي، والعمل على التخلص من الأبنية المدرسية المستأجرة.

ويتكون المشروع من انشاء وتجهيز تسع مدارس بدءا من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية في محافظة (الطفيلة) تتضمن ما بين 12 – 18 فصلا دراسيا في كل منها.

كما يشمل المشروع الأعمال المدنية والكهربائية والصحية اللازمة لإنشاء مباني الإدارة والفصول الدراسية والمختبرات، وتوفير الخدمات والمرافق الصحية والتجهيزات التعليمية اللازمة لمدارس المشروع.

ويهدف المشروع الثاني الى الاسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات قطاع الطرق في المملكة، وذلك من خلال ضمان انسيابية حركة المرور على الطرق والجسور بشكل امن بعد ان تعرضت الى اضرار بليغة جراء الفيضانات والسيول غير المسبوقة التي اجتاحت الأردن خلال موسم 2019.

وتسببت الفيضانات والسيول في تدمير جزء كبير من البنى التحتية للجسور والطرق الرئيسية التي تربط بين العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى في البلاد، مما تتطلب التدخل العاجل لإصلاح التلف في شبكة الطرق العامة والجسور، والتي أدى تدهورها الى زيادة اعداد حوادث السيارات والوفيات الناجمة عنها.

ويحظى المشروع المقترح بأولوية عالية لما له من أثر إيجابي على ديمومة شبكة الطرق والجسور ورفع مستوى السلامة المرورية عليها.

ويتكون المشروع من أعمال إعادة تأهيل تتضمن صيانة أجزاء متفرقة من الطرق بطول اجمالي 424 كم، وصيانة عدد من الجسور في كل من أقاليم الشمال والوسط والجنوب، وبالإضافة الى أعمال إعادة تأهيل منشئات تصريف مياه الأمطار، وتنفيذ أعمال للسلامة المرورية.

وتتضمن أعمال الصيانة، معالجة تخدد الطرق والشقوق الشبكية والتآكل والحفر.

ويعتبر القرضين من ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الإنمائي في المملكة، والذي، من ضمنه، تعهد الصندوق الكويتي ببرنامج اقراضي على مدى خمس سنوات اعتبارا من السنة المالية 2020/2019 بقيمة اجمالية قدرها 500 مليون دولار امريكي.

وفي ذات السياق، تهدف الدراسة الممولة لبيان جدوى المشروع المقترح الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، حال انشاء سد وادي (الجرم) في الأغوار الشمالية وسد وادي (فيفة) في الأغوار الجنوبية من البلاد، لتخزين مياه الأمطار لأغراض الري وتخفيف اثار الفيضانات المتكررة التي تتسبب في تدمير الممتلكات العامة والخاصة والمزروعات وغيرها في أودية تلك السدود.

والجدير بالذكر انه بتوقيع اتفاقيتي القرضين، يكون الصندوق قد قدم للأردن القرضين ال28 وال29 حيث سبق وان قدم للمملكة، منذ 1962 وحتى تاريخه، 27 قرضا لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها الاجمالية 166.7 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 550.1 مليون دولار امريكي) سحبت بالكامل، وسدد منها حوالي 91.3 مليون دينار كويتي (نحو 301.3 مليون دولار امريكي) أي 54.7 بالمئة كما في 2020/09/20.

وبالموافقة على اتفاقية المنحة، تكون هي المنحة السابعة التي يقدمها الصندوق للأردن، حيث سبق وان قدم لها ثلاث معونات فنية وثلاث منح بلغت قيمتها الاجمالية 3.1 مليون دينار كويتي (حوالي 10.2 مليون دولار امريكي) سحبت بالكامل.

كما قدمت حكومة دولة الكويت منحة واحدة للأردن، ضمن برنامج الدعم المقدم من دول مجلس التعاون الخليجي، بقيمة 1.25 مليار دولار امريكي.

للإسهام في توفير مياه الشرب الآمنة
وخدمات الصرف الصحي

الصندوق يوقع اتفاقيتي قرض مع مصر بقيمة 60.5 مليون دينار كويتي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية، اتفاقية قرض مع جمهورية مصر العربية، يقدم الصندوق بمقتضاها لحكومة مصر قرضا بقيمة 5.5مليون دينار كويتي (نحو 18.15 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع إنشاء محطتي تحلية مياه بحر في مدينتي رفح الجديدة وبئر العبد الجديدة.

السيد/ عبد الوهاب البدر مدير عام الصندوق وسعادة السفير طارق القوني أثناء توقيع الإتفاقية

كما تم التوقيع أيضاً على إتفاقية قرض ثانٍ يقدم الصندوق بمقتضاه قرضا بقيمة 55 مليون دينار كويتي (حوالي 181.5 مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع إنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر.

ويعتبر القرضان من ضمن إلتزام الصندوق الكويتي للتنمية في البرنامج الثاني لتنمية شبه جزيرة سيناء الذي وُقعت مذكرة التفاهم بشأنه في 21 أكتوبر 2019.

ووقع اتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد/ عبدالوهاب البدر – مدير عام الصندوق، في حين وقعها نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية سعادة السفير/ طارق محمود القوني – سفير جمهورية مصر العربية بدولة الكويت.

يهدف مشروع محطتي تحلية مياه بحر في مدينتي رفح الجديدة وبئر العبد الجديدة إلى تلبية الطلب على مياه الشرب للأنشطة العمرانية والتجارية والصناعية، وذلك من خلال إنشاء محطة جديدة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية حوالي 5 آلاف متر مكعب في اليوم لمدينة بئر العبد الجديدة وتأهيل وتجديد محطة رفح القائمة لتزويد مدينة رفح الجديدة بطاقة إنتاجية حوالي 5 آلاف متر مكعب في اليوم.

ويتكون المشروع من إنشاء محطتي تحلية مياه البحر الأولى: محطة جديدة لتحلية مياه البحر لمدينة بئر العبد الجديدة بطاقة إجمالية حوالي 5 آلاف متر مكعب في اليوم قابل للتوسعة لإنتاج 15 ألف متر مكعب في اليوم مع جميع مستلزماتها المكملة، الثانية: تأهيل وتجديد محطة تحلية مياه بحر قائمة لتوفير مياه لمدينة رفح الجديدة بطاقة إنتاجية حوالي 5 آلاف متر مكعب في اليوم قابل للتوسعة لإنتاج 15 ألف متر مكعب في اليوم مع جميع مستلزماتها المكملة. ويتوقع أن يتم إنجاز المشروع بنهاية عام 2022.

ويتكون مشروع إنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر من إنشاء قناطر لتحويل 5 مليون متر مكعب في اليوم من مصرف بحر البقر بما في ذلك منشآت خرسانية ومحطتي رفع، الأولى على مصرف شادر عزام بسعة حوالي 170 متر مكعب في اليوم والثانية على مصرف أم الريش سعتها حوالي 5 مليون متر مكعب في اليوم.

ويشتمل المشروع كذلك على إنشاء محطة معالجة سعتها حوالي 5 مليون متر مكعب في اليوم شرق قناة السويس، كما يشتمل المشروع على إستصلاح أراضي زراعية مساحتها حوالي 330 ألف فدان بالإضافة إلى 70 ألف فدان يتم زراعتها حالياً بحيث تبلغ المساحة الكلية حوالي 400 ألف فدان، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك الخدمات الإستشارية اللازمة لإعداد التصاميم التفصيلية والإشراف على تنفيذ المشروع.

وقد ساهم الصندوق الكويتي بتمويل المشروع من خلال قرض أول وقيمته 50 مليون دينار كويتي، وقرض إضافي قيمته 25 مليون دينار كويتي، سيغطي حوالي 21.2 بالمئة من التكاليف الأساسية للمشروع عدا المكونات الزراعية.

ويمثل قرض الصندوق الكويتي الخاص مشروع محطتي تحلية مياه بحر في مدينتي رفح الجديدة وبئر العبد الجديدة القرض ال53 الذي يقدمه الصندوق لتمويل مشاريع في جمهورية مصر العربية، بينما يُمثل قرض الصندوق الإضافي الخاص بمشروع إنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر القرض ال54 الذي يقدمه الصندوق لتمويل مشاريع في جمهورية مصر العربية.

وسبق أن قدم الصندوق الكويتي لحكومة الجمهورية أو لهيئات تابعة لها 52 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.043 مليون دينار كويتي (نحو 3.54 مليار دولار أمريكي) لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات سحب منها 779 مليون دينار كويتي (حوالي 2.57 مليار دولار أمريكي) بنسبة 74 بالمئة، سدد منها 354 مليون دينار كويتي (نحو 1.168 مليار دولار أمريكي) بنسبة 47 بالمئة كما في نوفمبر 2020.

وقدم الصندوق لمصر أيضا 18 منحة ومعونة فنية بقيمة إجمالية قدرها حوالي 5.1 مليون دينار كويتي (حوالي 17.2 مليون دولار أمريكي)، كما قام الصندوق بإدارة منحتين مقدمتين من حكومة دولة الكويت لجمهورية مصر العربية، حيث بلغت قيمتهما 15 مليون دولار أمريكي لبناء بعض المدارس التي تأثرت بالزلزال عام 1993، ولبناء القرى المتضررة بالسيول عام 1995، وقد سُحِبتا بالكامل.

السيد / عبد الوهاب البدر مدير عام الصندرق يوقع اتفاقية منحة مع اليونيسف عبر "ZOOM"

لدعم خطة التأهب والاستجابة لتداعيات كوفيد - 19 في مناطق النازحين السوريين

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية منحة مع اليونيسف بقيمة 4 مليون دولار أمريكي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية إتفاقية منحة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يقدم الصندوق بمقتضاها للمنظمة منحة بقيمة 4 مليون دولار أمريكي للإسهام في دعم خطة التأهب والإستجابة لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد في مناطق النازحين الداخليين في الجمهورية العربية السورية.

ووقع اتفاقية المنحة نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد/عبدالوهاب البدر – مدير عام الصندوق، فيما وقعها نيابة عن المنظمة السيد/ الطيب آدم – ممثل المكتب الخليجي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وتهدف المنحة إلى الإسهام في دعم الخطة الإستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في الجمهورية العربية السورية للتأهب والإستجابة في مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد داخل الأراضي السورية، لاسيما دعم مخيمات وملاجئ النازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة لهم.

ويتركز الدعم على التدابير الفورية والأنشطة الرئيسية المنقذة للحياة، بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر، وإشراك المجتمع في نشر التوعية والوقاية من الوباء، ودعم قدرات المنظمات أو الهيئات الشريكة مع اليونيسف، بالإضافة إلى تأمين لوازم الوقاية من العدوى ومكافحتها، وإتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى كمساعدة هذه المجتمعات للحصول على الخدمات الإجتماعية مثل التعليم ورعاية الأطفال.

ويندرج الدعم المقدم ضمن إطار خطة اليونيسيف الإستراتيجية متعددة القطاعات للتأهب والإستجابة للتداعيات الصحية والإجتماعية لجائحة كوفيد-19 حول دول العالم، بما فيها تلك المتأثرة بمشاكل النزوح الداخلي وتقديم الدعم المناسب لمخيمات وملاجئ النازحين داخليا والمجتمعات المستضيفة لهم.

وتعد هذه المنحة هي المنحة الخامسة بين الصندوق الكويتي للتنمية واليونيسف إذ سبق للصندوق في العام 2017 أن وقع إتفاقيتين للمساهمة في تخفيف حدة المجاعة في اليمن وجنوب السودان ونيجيريا والصومال، والأخرى بشأن المساهمة في معالجة وباء الكوليرا في اليمن. كما وقع الجانبان إتفاقيتين في عام 2019 للإسهام في توفير المياه النظيفة لقطاع غزة، وأخرى لتوفير حقن الحصبة للأطفال السوريين واللبنانيين في الجمهورية اللبنانية.

كما شهد العام 2019 أيضا توقيع مذكرة تفاهم تعنى بالتنسيق والتعاون مع المنظمة في كافة المجالات التنموية والإنسانية علاوةً على تبادل الخبرات وعقد الشراكات.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية قد ساهم بحوالي 198.5 مليون دولار أمريكي ضمن الجهود والمبادرات العالمية لمكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد.

السيد / الطيب آدم ممثل المكتب الخليجي للمنظمة يوقع الإتفاقية عبر "ZOOM"

للإسهام في تمويل مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية في الجمهورية

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية قرض مع تونس بقيمة 30 مليون دينار كويتي

السيد عبدالوهاب البدر- مدير عام الصندوق وسعادة السفير الهاشمي عجيلي يوقعان اتفاقية القرض ومذكرة التفاهم

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع حكومة الجمهورية التونسية، ممثلة بالشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه، حيث يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا بقيمة 30 مليون دينار كويتي (حوالي 99 مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية في الجمهورية.

وتم التوقيع على إتفاقية ضمان في هذا الصدد بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق.

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الطرفين بشأن تشييد نصبين تذكاريين في المركز العمراني الشمالي في العاصمة التونسية ومدخل مدينة كركوان الأثرية.

ويعتبر هذا القرض الرابع ضمن تعهد دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، والذي أعلن في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد والإستثمار على شكل قروض ميسرة ولمدة خمس أعوام بمعدل 100 مليون دولار أمريكي كل عام للأعوام من 2016 – 2020.

ووقع إتفاقيتي القرض والضمان ومذكرة التفاهم نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد/ عبدالوهاب البدر – مدير عام الصندوق، فيما وقعها نيابة عن الجمهورية التونسية سعادة السيد/ الهاشمي عجيلي – سفير الجمهورية التونسية لدى دولة الكويت.

ويهدف المشروع إلى المساهمة في دعم خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية في الجمهورية التونسية، وبوجه خاص في المناطق الحضرية وعددها 35 منطقة حضرية موزعة على 17 ولاية من أصل 24 ولاية يبلغ عدد سكانها حوالي 7 مليون نسمة، أي ما يعادل حوالي 61 بالمئة من إجمالي سكان البلاد، وذلك من خلال تحسين شبكات مياه الشرب فيها وتطويرها بمد وإستبدال أنابيب مياه الشرب وإنشاء الخزانات والآبار ومحطات الضخ والضغط ومحطات المعالجة.

ويتكون المشروع من الأعمال المدنية لمد أنابيب مياه الشرب وبناء محطات الضخ والضغط والآبار ومحطات المعالجة وأية أعمال أخرى لأزمة، وأعمال التوريدات اللازمة من الأنابيب مختلفة الأقطار والمواد، والأجهزة والمعدات والمضخات والعدادات والتوصيلات، إضافة إلى إستملاكات الأراضي والخدمات الإستشارية لإعداد التصاميم التفصيلية ووثائق المناقصات وطرحها والإشراف على التنفيذ والمراقبة.

قدرت تكاليف المشروع الإجمالية بحوالي 361.6 مليون دينار تونسي تعادل حوالي 37.71 مليون دينار كويتي، ويغطي قرض الصندوق والبالغ مقداره 30 مليون دينار كويتي حوالي 80 بالمئة من إجمالي تكاليف المشروع، وسوف تتكفل الحكومة التونسية بتغطية باقي تكاليف المشروع.

وفي السياق ذاته، تهدف مذكرة التفاهم لتعزيز الروابط التاريخية الوثيقة القائمة بين الكويت وتونس، وتعزيزا للتعاون المستمر بين الصندوق الكويتي والحكومة التونسية، يرغب الصندوق في تمويل تصميم وتنفيذ نصب تذكارية في الجمهورية التونسية ترمز لأواصر الصداقة بين الشعبين الشقيقين الكويتي والتونسي.

يتوزع المشروع، الذي يشمل تصميم وتشييد والإشراف على تشييد نصبين تذكاريين، على عدد من المواقع في الجمهورية التونسية وهي: مدخل المدينة الأثرية كركوان في بلدية دار علوش الواقعة على الطريق الجهوي الرابط بين المدينتين السياحيتين قليبية والهوارية، وساحات المركز العمراني الشمالي المتواجدة بالتقاطعات بشارع الصغير أولاد أحمد بتونس العاصمة، والمحصورة بين شارعي الباجي قائد السبسي ومحمد الفاضل بن عاشور.

والجدير بالذكر أنه بتوقيع إتفاقية هذا القرض يكون الصندوق قد قدم للجمهورية التونسية القرض الثامن والثلاثون، حيث سبق أن قدم الصندوق ما يقارب 37 قرضا إلى تونس منذ عام 1963 وحتى تاريخه، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 253.2 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 835.6 دولار أمريكي) سدد منها حوالي 134.3 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 443.6 دولار أمريكي) أي 82 بالمئة.

كما قدم الصندوق للجمهورية التونسية معونة فنية واحدة لدراسة جدوى بلغت قيمتها الإجمالية 300 ألف دينار كويتي (ما يعادل 990 ألف دولار أمريكي).

خلال مشاركته في الدورة الاستثنائية 31 للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتصدي لجائحة كورونا

الشيخ صباح الخالد: الصندوق الكويتي للتنمية دعم انشاء مركز للأوبئة في افريقيا

أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح أن الصندوق الكويتي للتنمية قدم منحا ومساعدات مالية لعدد من دول العالم لتمكينها من مواجهة تحديات جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) ودعم إنشاء مركز للأوبئة في أفريقيا.

جاء ذلك خلال مشاركة سموه في الدورة الاستثنائية 31 للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا، عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث ألقى خلالها كلمة دولة الكويت.

وقال ان إجمالي مساهمات الكويت في مكافحة الوباء والتعامل مع آثاره بلغ حوالي 288 مليون دولار أمريكي.

وأكد سموه ان بلاده استجابت لطلب الأمم المتحدة لاستقبال وتوفير الرعاية الطبية لموظفي المنظمة الدولية المصابين بالوباء من العاملين في وسط وغرب آسيا.

وذكر ان دولة الكويت اتخذت، منذ تفشي الوباء، عددا من الإجراءات بما يتوافق والإرشادات الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تراوحت بين تعليق الرحلات التجارية الجزئي والكلي وإجراء الفحوصات لكافة القادمين لدولة الكويت إضافة إلى الفحوصات العشوائية في الداخل واللجوء إلى الحظر الجزئي والكلي والعزل لبعض المناطق التي تتزايد فيها الإصابات، إضافة إلى تعليق العمل في القطاعين العام والخاص والأنشطة التجارية ودور العبادة.

وأضاف سموه ان بلاده قامت ايضا بترتيب عودة عشرات الآلاف من أبنائها من الخارج وفق خطة مدروسة وإجراءات صحية صارمة.

ونوه الى انه في ضوء التطورات الراهنة، على صعيد جهود المجتمع الدولي لتوفير اللقاحات، فقد تابعت الجهات المعنية في الكويت مسار تلك الجهود والتواصل مع الهيئات والشركات المطورة للقاح، حيث باشرت في العمل على وضع خطة تنفيذية مسبقة لحملة التطعيم للمواطنين والمقيمين بالمجان وفق الأولويات التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

وقال «إن ذلك الجهد في الداخل في ظل هذه الأزمة لم يثن دولة الكويت عن الاضطلاع بمسؤولياتها الإنسانية ومشاركة المجتمع الدولي في مساعدة الدول التي واجهت ظروفا صحية صعبة حيث قدمت دولة الكويت تبرعات طوعية عبر منظمة الصحة العالمية للتخفيف مما تواجهه الدول الشقيقة والصديقة، إضافة إلى دعم الحملة الدولية لإيجاد اللقاح وتبرعت في المؤتمر الذي نظمه الاتحاد الأوروبي للمانحين لدعم مسار تطوير اللقاح عبر منظمتي تحالف اللقاحات (GAVI) والائتلاف الخاص بتطوير اللقاحات ضد الأوبئة (CEPI) وهي المبادرة التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية من أجل التسريع في التوصل إلى لقاح لفايروس كورونا وضمان التوزيع العادل وتوفيره لمن ليس لديه إمكانية اقتنائه.»

وأعرب سموه عن التقدير للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية الخطيرة عبر سلسلة من الإجراءات والاجتماعات والقرارات التي اتخذت في هذا الصدد، ومنها ما اتخذ في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال «ساهمت بلادي الكويت باعتماد عدد من القرارات الهامة المتعلقة بمواجهة الوباء والحد من آثاره. كما أثمن أيضا الجهود التي بذلتها المنظمات الإقليمية في هذا السياق، ومنها حركة عدم الانحياز. وستواصل بلادي الكويت جهودها بالتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة آثار هذه الجائحة غير المسبوقة.»

وأعرب الشيخ صباح الخالد عن الأمل في ان يكون العام القادم خاليا من التحديات ليعاود العمل المشترك في تحقيق الامال والتطلعات في عودة الحياة إلى طبيعتها لتنعم البشرية جمعاء بالأمن والطمأنينة، داعيا الله سبحانه وتعالى أن يرفع هذه الغمة.

سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية يوقع مذكرة تفاهم بين الصندوق الكويتي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

وزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد الصباح عند توقيع مذكرة التفاهم مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

وقع وزير الخارجية ووزير الإعلام بالوكالة رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح مذكرة تفاهم بين الصندوق الكويتي للتنمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون الفني والعمل المشترك بين الجانبين في مجالات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والتنسيق الثنائي للاستجابة للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية وتبادل الخبرات الفنية والمعلومات.

ويأتي هذا التوقيع على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الخارجية إلى العاصمة الأميركية واشنطن.

وحضر مراسم التوقيع سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الاميركية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح ومساعد وزير الخارجية لشؤون الأميركتين الوزير المفوض حمد المشعان ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب وزير الخارجية المستشار أحمد الشريم.

الكويت تجدد التأكيد على التزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان

الحوار الإستراتيجي الكويتي - الأمريكي يناقش مساهمات الصندوق الكويتي عالمياً

مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكتين السفير حمد المشعان

مدير عام الصندوق الكويتي السيد عبد الوهاب البدر خلال مشاركته في الحوار الاستراتيجي الكويتي - الأمريكي

قال مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون الأمريكتين السفير حمد المشعان ان الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية ناقشت دور ومساهمات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عالمياً.

وفي تصريح لكونا، افاد السفير المشعان بأنه ترأس الجانب الكويتي في الاجتماع، الذي انطلق (عن بعد) في 9 نوفمبر واستمر لغاية 24 نوفمبر، المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية السيد عبدالوهاب البدر ومساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان السفير طلال المطيري وسفير الدولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح.

واضاف أنه تمت مناقشة جهود دولة الكويت في رأب الصدع الخليجي والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة الى جانب مناقشة قضايا المنطقة بشكل عام وسبل التنسيق المشترك في المحافل الدولية.

وذكر انه تم عقد اجتماعات لمجاميع العمل السياسية والتنمية وحقوق الانسان وتناولت القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون الثنائي.

ونوه بأن مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفير طلال المطيري أكد في كلمة له الحرص على تضمين فعاليات الجولة الرابعة مسائل متعلقة بحقوق الانسان والتعاون القائم بين البلدين في هذا المجال سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ولفت المشعان إلى أنه تم التأكيد كذلك على مدى احترام دولة الكويت لالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان إلى جانب مناقشة الجهود المبذولة في مكافحة الاتجار بالبشر وكذلك ما يتعلق بالعمالة الأجنبية وإبراز التدابير الوطنية في هذا الشأن.

وبين أنه سيتم عقد ثاني اجتماعات مجاميع العمل المنبثقة عن الحور الإستراتيجي إذ ستستضيف وزارة الخارجية مجموعة العمل التعليمي والأكاديمي بحضور ممثلي وزارة التعليم العالي ومختلف القطاعات التعليمية والأكاديمية.

مثل الجانب الكويتي أيضا في الاجتماع المدير العام بالوكالة للهيئة العامة للقوى العاملة الدكتور مبارك العازمي والأمين العام للجنة الوطنية الدائمة للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين أسامة الذويخ والمدير الإقليمي للمنظمات والهيئات الدولي بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية خالد الخالد.

ترأس الجانب الأمريكي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السفير ديفيد هيل بحضور مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى السفير ديفيد شنكير وكبار مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى الوكالة الأمريكية للتنمية.

بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية

جمعية الهلال الأحمر الكويتي توزع المساعدات الانسانية على الأسر السورية في لبنان

فريق جمعية الهلال الأحمر في شمال لبنان يوزع كسوة الشتاء على الأسر اللاجئة

فريق الجمعية يوزع الخبز على الأسر النازحة في لبنان

قامت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بحملة توزيع مساعدات إنسانية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم اللاجئين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية.

وفي تصريح صحفي، قال رئيس بعثة الهلال الأحمر الكويتي الى لبنان الدكتور مساعد العنزي ان الجمعية وزعت البطانيات وكسوة الشتاء على ما يقارب 500 أسرة في منطقة (عكار) بشمالي لبنان لتشمل باقي المناطق اللبنانية لاحقا، مضيفا ان الحملة تستمر شهرين بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية.

وأشار العنزي الى ان الصندوق الكويتي للتنمية مول أيضا توزيع المساعدات الغذائية ومواد التنظيف على هذه الأسر اللاجئة السورية، بالإضافة الى توزيع الخبز وذلك في إطار مشروع (الرغيف) الذي تنفذه جمعية الهلال الأحمر الكويتي لصالح اللاجئين السوريين في لبنان.

وفي السياق ذاته، ذكر العنزي ان جمعية الهلال الأحمر الكويتي قامت بتوزيع الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة للاجئين السوريين في مراكز الصليب الأحمر اللبناني في مختلف المناطق اللبنانية بتمويل أيضا من الصندوق الكويتي للتنمية.

وأضاف ان الصندوق الكويتي للتنمية قدم 10 سيارات اسعاف الى جانب سيارات نقل بنك الدم للصليب الأحمر اللبناني.

وأكد حرص الجمعية على الاستمرار بتوفير المستلزمات والاحتياجات الأساسية للاجئين في ظل التداعيات الاقتصادية الصعبة التي خلفها انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وتتابع جمعية الهلال الأحمر الكويتي جهودها الإنسانية لدعم اللاجئين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية على مدار السنة، لاسيما عبر مشاريع (الرغيف) وتوزيع المياه وغسيل الكلى.

يذكر ان جمعية الهلال الاحمر الكويتي أطلقت مشروع (الرغيف) الأول في لبنان في عام 2013 لمساعدة وتحسين ظروف معيشة الاسر السورية النازحة في عدد من المناطق شمال لبنان بالتنسيق مع الصليب الاحمر اللبناني وعدد من المخابز القريبة من أماكن سكن النازحين السوريين، بالإضافة الى تمويل المؤسسات الكويتية الأخرى كالصندوق الكويتي للتنمية وبيت الزكاة الكويتي وجمعية احياء التراث الإسلامي وتبرعات أهل الخير في الكويت.

مستشار الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة جددت تأكيد الكويت على أهمية تنسيق المساعدات الانسانية والغوثية

الناصر: الصندوق الكويتي قدم مساعدات مالية لعدد من الدول لتمكينها من تجاوز تحديات كوفيد - 19

أكدت المستشار بوفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة تهاني الناصر ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدم منح ومساعدات مالية لعدد من الدول الشقيقة والصديقة لتمكينها من تجاوز تحديات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، بالإضافة الى قيامه بدعم إنشاء مركز للأوبئة في إفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي، وتأجيل سداد القروض المستحقة له للفترة من 1 مايو إلى 31 ديسمبر 2020.

جاء ذلك خلال كلمة دولة الكويت التي ألقتها الناصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشة تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والغوثية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الكوارث.

وقالت الناصر «سارعت بلادي في المساهمة بما يقارب 290 مليون دولار امريكي لضمان استمرارية مكافحة انتشار الوباء والحد من تداعياته المتعددة والمتشعبة عبر آليات ومبادرات تضامنية لمساعدة ودعم جهود الدول الأكثر تضررا بالإضافة إلى الأمم المتحدة من خلال تقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية».

واوضحت ان ذلك يأتي دعما لجهود عدد من الدول الشقيقة والصديقة لتخفيف الضغط على أنظمتها الصحية وتوفير الاحتياجات الضرورية لبناء قدراتها وتحسين خدماتها، مشيرة الى تبرع الكويت في مؤتمر المانحين الدولي الذي نظمه الاتحاد الأوروبي لدعم مسار تطوير اللقاح ضد الوباء.

واضافت الناصر ان ذلك يأتي استجابة لمبادرة مجموعة البنك الدولي المطروحة في اجتماع مجموعة العشرين لرابطة التنمية الدولية وبذلك بلغ إجمالي مساهمات دولة الكويت في مكافحة الوباء والتعامل مع آثاره لما يقارب 4.287 مليون دولار أمريكي.

وكشفت عن استجابة دولة الكويت لطلب الأمم المتحدة باستقبال وتوفير الرعاية الطبية للحالات المصابة بالوباء من موظفي المنظمة والوكالات والمنظمات الدولية العاملة في الميدان في وسط وغرب آسيا.

ومن جانب آخر، جددت الناصر تأكيد دولة الكويت على أهمية تعزيز وتنسيق المساعدات الانسانية والغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث والأزمات الى المناطق المنكوبة على وجه السرعة وإنقاذ حياة الأرواح المهددة.

وذكرت الناصر ان الكويت عكفت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية كمركز للعمل الإنساني بمواصلة تقديمها

المستشار تهاني الناصر تلقي كلمة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

المساعدات والدعم المختلف للقضايا الإنسانية العالمية ومواكبة الأحداث والأزمات والكوارث.

وشددت على أهمية تلك المساعدات، لاسيما وان العالم يشهد اليوم تزايدا للصراعات والكوارث حول العالم الأمر الذي يستوجب تعزيز الشراكة الدولية.

وقالت أن حب العمل الخيري الذي جبلت عليه دولة الكويت منذ نشأتها اضحى من معالم سياستها الخارجية الذي ما يمكن تسميته ب»الدبلوماسية الإنسانية»، منوهة باطلاق لقب «قائد العمل الإنساني» على أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – طيب الله ثراه – ليعد أبلغ الأثر على أهمية المساعدات الإنسانية لدولة الكويت لما يزيد عن نصف قرن.

وذكرت ان نسبة المساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها الكويت بلغت ضعف النسبة المتفق عليها دوليا وذلك تعزيزا لنهجها الانساني والإنمائي المعهود على المستويين الرسمي والشعبي بالمضي لتحقيق رسالتها الإنسانية السامية والتي تعكس قيم ومبادئ الشعب الكويتي الأصيلة.

واشارت الناصر الى قيام الكويت، منذ 2008، بتوجيه 10 في المئة من اجمالي مساعداتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة حيث تبلغ مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة مليون دولار، فيما تقدمت بمساهماتها الطوعية للعام المقبل أيضا بمليون دولار للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين و2 مليون دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا).

بحضور مدير إدارة مركز التدريب خالد العوضي

الصندوق نظم لقاء تتويريا للدفعة ال 33 من منتسبي برنامج تدريب المهندسين والمعماريين

جانب من اللقاء التنويري في مركز التدريب في الصندوق الكويتي

نظمت إدارة مركز التدريب في الصندوق الكويتي لقاءاً تتويريا لمنتسبي الدفعة الثالثة والثلاثين من برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، بحضور مدير إدارة مركز التدريب خالد العوضي.

ويحظى برنامج تأهيل المهندسين والمعماريين باهتمام محلي كبير نظرا لكونه يصب في إطار دعم جهود التنمية البشرية في دولة الكويت، فالبرنامج التدريبي الشامل يسعى منذ إطلاقه الى إكساب المهندسين والمعماريين حديثي التخرج مهارات احترافية عالية تسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من هذه التخصصات المهمة وخاصة في القطاع الخاص الكويتي كما يسعى الى المساهمة في جهود الحكومة في مجال التنمية البشرية للكوادر الوطنية والدعم المؤسسي للقطاع الخاص.

و تنقسم مراحل البرنامج إلى ثلاث مراحل مدتها 13 شهرا، وتبلغ مدة المرحلة الأولى 3 أشهر وتشتمل على محاضرات وورش عمل وتطبيقات عملية تغطي النواحي الهندسية والفنية والإدارية والمالية ، وهي موزعة على حوالي 13 أسبوعاً ، فيما تبلغ مدة المرحلة الثانية 6 أشهر وتشتمل على تدريب ميداني مع شركات أو مؤسسات أو منظمات عالمية أو إقليمية ويتم الاهتمام في هذه المرحلة على التدريب العملي في النواحي الهندسية والفنية التطبيقية عبر الالتحاق بإدارات وأقسام هذه الشركات والعمل فيها بشكل يومي، حيث يسند الى المتدربين مهام ومسؤوليات محددة. وتبلغ مدة المرحلة الثالثة 3 أشهر وتشتمل على تدريب ميداني داخل دولة الكويت مع شركات أو مؤسسات أو مصانع غالبا ما تنتمي الى القطاع الخاص.

والجدير بالذكر أن البرنامج انطلق في عام 2004 وخرج ما يزيد عن 700 مهندس ومهندسة.

أمير الانسانية
الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح

- طيب اللّه ثراه -

رحل حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في 29 سبتمبر عام 2020 لتفقد الكويت حاكما وقائدا وأميرا استثنائيا قاد مسيرة تنميتها وازدهارها طوال الـ 14 عاما الماضية، وخلد اسمها في المحافل الإقليمية والدولية لمواقفه الداعمة للتخفيف من أعباء الفقراء، وساهم في اعلاء سمعتها من خلال مبادراته الإنسانية التي باتت معروفة للجميع.

رحل سمو الأمير – طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته – بعدما أكمل رسالته وأدى أمانته وقاد دفة بلاده وسط أمواج اقليمية ودولية متلاطمة حيث استطاع بحنكته أن يجنب بلاده إياها وأن يشق لها طريقا امنا محفوفا بالسلام والمحبة من العالم ويحميها من أي تأثير يهدد كيانها والوصول بها إلى بر الأمان.

لقد كان سموه – رحمه الله – حريصا على تعزيز صفوف الدول العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، ولم يدخر جهدا في سبيل تمتين وحدة تلك الدول الشقيقة وإعلاء كلمتها ووأد الخلاف بينها.

وحرص سو الأمير الراحل كذلك على وحدة وطنه الكويت وتماسكه ولحمة أبنائه وتوحيد صفوفهم في ضوء الأخطار والتقلبات التي كانت تعصف بالمنطقة من حين لآخر.

وعرف سموه بانتهاج سياسة حكيمة حافظ من خلالها على مكانة متميزة لبلاده في محيطيها الخليجي والعربي والدولي، وشهد العالم بأسره نجاحاته الدبلوماسية في نصرة القضايا العادلة للشعوب حتى غدت الكويت في عهده قبلة للمساعدات الإنسانية والوقفات النبيلة مع المصابين وذوي الكوارث بغض النظر عن أجناسهم وأعراقهم وأديانهم.
وقدم سمو الأمير الراحل نموذجا للاهتمام بالقضايا الانسانية، وجعلها في مقدمة الأولويات والمبادرات المقدمة من دولة الكويت، فأيادي سموه البيضاء امتدت إلى جميع بقاع العالم لمساعدة الشعوب حتى أضحى العمل الخيري والانساني ركيزة من الركائز الاساسية للسياسة الخارجية لدولة الكويت التي عرف عنها ومنذ ما قبل استقلالها.
وكان سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الحاكم الخامس عشر لدولة الكويت، والأمير الخامس في عمر الدولة الدستورية، التي بدأت مع توقيع المغفور له باذن الله الشيخ عبدالله السالم الصباح على وثيقة الدستور في 11 نوفمبر 1962، معلنا بذلك دخول الكويت في مرحلة وعهدا جديدين.

فترة حكم سموه

ومنذ توليه الحكم في البلاد يوم 29 يناير 2006، حرص سموه على السير على النهج الحكيم الذي سار عليه حكام الكويت طوال العقود الماضية في أداء دور فاعل في مسيرة الأمن والاستقرار في المنطقة ودرء الخلافات بين دولها وتحقيق السلام في مجتمعاتها.
كما عقد الشيخ صباح الأحمد – طيب الله ثراه – العزم على دعم الإصلاح، ومحاربة الفساد، ورسخ دعائم التنمية، وعزز الاقتصاد بتنويع مصادر الدخل، كما تولت الكويت في عهده زمام المبادرات في العمل الخيري الإنساني، واستحقت تكريم الأمم المتحدة لسموه – رحمه الله – بتسميته «قائداً للعمل الإنساني» والكويت ب «مركزالعمل الإنساني».
وشهدت البلاد خلال حكم الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد نهضة تنموية شاملة حيث استمر سموه في تكريس رؤيته الثاقبة في الاهتمام بالاقتصاد كونه عصب التنمية والتطور في أي مجتمع.

مسيرة التنمية في عهد الأمير الراحل

وارتكزت مسيرة التنمية في عهد سموه – رحمه الله – على مجموعة من المشاريع الضخمة من أبرزها مدينة (صباح الأحمد البحرية) التي تعد أول مدينة ينفذها القطاع الخاص كاملا ما يدل على تشجيع سموه على إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في المساهمة في تنمية الكويت وتنشيط عجلة الاقتصاد.
ونفذت الحكومة الكويتية تحت قيادة سموه ووفقا لتوجيهاته السامية العديد من المشاريع العملاقة التي ترتبط بمختلف القطاعات الخدمية في البلاد مثل مشروع مستشفى جابر وميناء مبارك وجسر جابر ومشروع مصفاة الزور ومبنى المطار الجديد واستاد جابر الرياضي إضافة إلى تنفيذ المدن الإسكانية الجديدة ومن أبرزها مدينة المطلاع السكنية العملاقة.
من ناحية أخرى، ازداد حجم المساعدات والمبادرات المقدمة بشكل ملحوظ مع تولي سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم، وتركت بصمة أكثر واقعية للعمل الانساني العالمي.

الشيخ صباح الأحمد يوقع اتفاقية لتمويل أحد المشاريع الإنمائية

الشيخ صباح أثناء توقيع اتفاقية لتحسين قناة السويس المصرية

مبادرات سموه التنموية والإنسانية

وأخذا في الاعتبار، أن الكويت وعلى الرغم من كونها دوله نامية إلا انها، وعبر صندوقها التنموي، لم تتواني عن تقديم أي جهد إنمائي يساهم في خدمة قضايا التنمية وحتى بأكثر مما كان مطلوباً من الدول المساهمة في المجهود العالمي للتنمية.
وبات معروفا، على نطاق واسع وفى الأوساط المختلفة، أن الكويت تساهم بما هو أكثر من النسبة المقررة التي اتفق قادة العالم على المساهمة بها في خدمة الجهود العالمية لتلبية احتياجات وضرورات التنمية في الدول والمجتمعات الفقيرة.
والذي مما لا شك فيه ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هو انعكاس لتوجهات دولة الكويت في مساعدة الدول المحتاجة والفقيرة والتي كانت دوماً محط الاهتمام حتى أنه خلال اجتماع «قمة الأرض» الشهير في عام 1992، قدمت الكويت نموذجا يحتذي في العمل الانساني بإعلانها اسقاط الفوائد على ديون الدول الفقيرة.
وكانت هذه احدى اهم المبادرات الإنسانية التي تواصلت ذراها في ما بعد، خاصة في عهد صاحب السمو الراحل الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح – طيب الله ثراه – الذي قدم على مدي سنوات حكمه العديد من المبادرات الإنسانية.
وقام الصندوق الكويتي للتنمية بإدارة والاشراف على العديد من المنح المقدمة من قبل سمو الأمير الراحل باسم دولة الكويت لعلنا نذكر منها:

– المنحة المقدمة إلى جمهورية لبنان، بعد الاعتداء الاسرائيلي في عام 2006، بقيمة 300 مليون دولار أمريكي وساهمت في إعادة بناء مساكن المواطنين المتضررين والذين قدر عددهم بحوالي 10 آلاف مواطن.

كما ساهمت هذه المنح في إعادة بناء وترميم واصلاح البنية الأساسية والخدمات والمباني المتضررة في 20 من قرى الجنوب اللبناني بالإضافة إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية.
– وفي إطار التوجهات الإنسانية ذاتها قدم سمو الامير مبادرة جديده خلال انعقاد المنتدي الاقتصادي الإسلامي الرابع والذي عقد بدولة الكويت العام 2008 ، فقد وجه سموه بتخصيص مبلغ 100 مليون دولار لإنشاء «صندوق الحياه الكريمة» ، وأوكل إلى الصندوق الكويتي مهمة إدارة الصندوق، وتوجيه مساعداته للدول الاكثر فقرا والتي عانت جراء ارتفاع اسعار الأغذية، لمواجهة الانعكاسات السلبية للأزمة عليها، وذلك من خلال تطوير الإنتاج الزراعي فيها، حيث بلغ عدد الدول المستفيدة من صندوق الحياة الكريمة 22 دولة وهي الدول الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامية.
– كما أطلق سموه مبادرة أخرى لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقائمة على استغلال الموارد المحلية المتاحة من سلع وخدمات برأسمال قدره ملياري دولار وذلك خلال مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي عقد في دولة الكويت في عام 2009 وأعلن سموه عن تقديم مبلغ 500 مليون دولار امريكي لتفعيل انطلاقة هذه المبادرة التنموية.
– إلى ذلك ساهمت دولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار أميركي لدعم التنمية في منطقة شرق السودان، وتنفيذ مشروعات بنى تحتية وخدمات. وقد تم الإعلان عن هذه المبادرة لدى انعقاد مؤتمر المانحين لإعمار شرق السودان والذي عقد بدولة الكويت.
– وفي العام 2012 أعلن سمو أمير دولة الكويت عن مساهمة الكويت بمبلغ 300 مليون دولار امريكي في البرنامج الخاص بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية في آسيا، وذلك في إطار مبادرته السامية لحشد موارد ماليه

تقدر بـ 2 مليار دولار امريكي لهذه الاهداف، وهي مبادرة لاقت ترحيبا واهتماما عالميا كبيرا، كون الألفية الإنمائية تتركز على تقديم الدعم والمساعدة للدول التي تعاني من الفقر والجوع وانخفض الرعاية الصحية.

- كما قرر سموه تخصيص مبلغ ملياري دولار أمريكي لتنمية القارة الأفريقية، بحيث تكون كالتالي، مليار دولار امريكي عن طريق استثمارات بالإضافة إلى تخصيص مبلغ مليار دولار أمريكي عبر موارد الصندوق الكويتي ولمدة خمس سنوات وذلك ايمانا من سموه بأهمية العمل على أن تكون القارة الأفريقية جزءا رئيسيا ضمن منظومة اقتصاديات دول العالم الواعدة، الأمر الذي لن يتحقق إلا عبر توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية وتفعيل مفهوم الشراكة الحقيقية

- وفي السياق ذاته، أولت دولة الكويت اهتماما للعمل الإنساني في سوريا، وتجلى ذلك في تلبيتها للدعوة الأممية لتنظيم ثلاث مؤتمرات للمانحين لسوريا، بالإضافة إلى ترأسها المؤتمر الرابع الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن، تفاعلا مع الأزمة الإنسانية والمحنة القاسية التي يعيشها النازحون واللاجئون السوريون بعيدا عن وطنهم بسبب ما يشهده من أحداث دامية.

وأوفت الكويت بتعهداتها التي تعهدت بها في المؤتمرات الأربعة التي أقامتها للمانحين حيث سلمت مؤخرا مبلغ مساهماتها وبقيمة إجمالية تصل إلى مليار و600 مليون دولار أمريكي (بواقع 300 مليون دولار أمريكي عن المؤتمر الأول، و500 مليون دولار أمريكي عن المؤتمر الثاني، و500 مليون دولار أمريكي عن المؤتمر الثالث، و300 مليون عنت المؤتمر الرابع).

- وتفعيلا لتعهد دولة الكويت والذي أعلن عنه في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، والمنعقد في القاهرة في أكتوبر2014، بتقديم منحة مقدارها 200 مليون دولار أمريكي.

ويتعاون الصندوق الكويتي مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي لإدارة منح دولة الكويت ومنح الصندوق لدعم جهود الاعمار في فلسطين عبر صندوق (هولست) للسلام وبرنامجي صندوق الأقصى وصندوق القدس وبرنامج دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار غزة.

وتركز هذه الجهود على إعادة توطين اللاجئين وتمويل المشاريع ذات الأولوية في قطاعات التعليم والمياه والطرق والكهرباء والصحة، حيث تم مؤخرا التوقيع على اتفاقية استغلال منحة دولة الكويت للمساهمة في إعمار المحافظات الجنوبية في قطاع غزة.

وساهمت المنحة المذكور في تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج

في قطاع الإسكان، وقطاع المياه، وقطاع البنية التحتية، وقطاع الاقتصاد، بالإضافة إلى دعم أنشطة الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة في مجال تنفيذ عدد من المشاريع الصحية والتعليمية، والدعم المؤسسي للوزارة القائمة على تنفيذ المشاريع والبرامج المشمولة في المنحة، وتوفير الخدمات الاستشارية في مجال إدارة المشاريع.

- كما أعلن سمو الأمير الراحل خلال استضافة دولة الكويت الاجتماع الوزاري لمؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق التزام الكويت بتخصيص ملياري دولار للعراق، منها مليار دولار كقروض ومليار للاستثمار.

وساهم هذا السجل الانساني لصاحب السمو الراحل الشيخ صباح الاحمد بجعله رمزا للإنسانية وقائدا لها، حيث ساهمت توجيهات سموه ومبادراته الإنسانية العديدة التي أطلقها في تحسين الظروف المعيشية للكثير من الشعوب وخلق فرص عمل جديدة ساهمت في الحد من الفقر والجوع.

وفي لفتة وفاء وتكريم قررت بعض هذه الدول إطلاق اسم الأمير الراحل على بعض هذه المشاريع، والتي تعكس إجمالا المستوى الرفيع الذي أرتقت إليه العلاقات الأخوية التاريخية.

إطلاق الدول اسم سموه على مشاريعها الحيوية:

١- ميناء صباح الأحمد للغاز المسال بالعقبة - المملكة الأردنية الهاشمية:

يعد مشروع ميناء الشيخ صباح للغاز الطبيعي المسال في خليج العقبة في الأردن أحد المشاريع الحيوية التي مولتها الكويت لدعم تنافسية الاقتصاد القومي في البلد الشقيق وتعزيز استراتيجيته نحو تأمين التزود بمصادر الطاقة وتنويعها.

وتتويجا للعلاقات الأخوية الرفيعة وتقديرا للمساندة الكويتية أمر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بإطلاق اسم سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على الميناء الذي رفع نسبة اعتماد الأردن على الغاز لتوليد الكهرباء إلى نحو 90 في المئة منذ تشغيله في منتصف عام 2015.

٢- طريق الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح - جمهورية جيبوتي:

ويعتبر هذا المشروع أحد المشاريع الحيوية التي تهدف الى تيسير الحصول على الخدمات التعليمية والصحية لسكان المدن والقرى التي يمر بها. كما يخلق مراكز اقتصادية وصناعية جديدة على جانبي الطريق ويوفر مصادر دخل جديدة تساعد دولة جيبوتي الشقيقة في زيادة استثماراتها في البنى التحتية للدولة ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

٣- طريق صباح الأحمد - شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية:

وفي ضوء العلاقات المتميزة التي تربط بين جمهورية مصر العربية ودولة الكويت، تم إطلاق أسم سمو الراحل الشيخ صباح الأحمد على أحد شوارع مدينة شرم الشيخ السياحية، كبرى مدن المحافظة والذي يبلغ طوله 5 كيلومترات، ويقع أمام قاعة المؤتمرات الدولية مباشرة.

تسمية الأمم المتحدة لسموه بقائد العمل الإنساني:

وتقديراً لتلك المبادرات والجهود الإنسانية، أطلقت الأمم المتحدة، في التاسع من سبتمبر عام 2014، على سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - لقب (قائد للعمل الإنساني) واختارت الكويت (مركزا للعمل الإنساني) إثر تبوئها مركزا مرموقا بين دول العالم خلال السنوات الماضية لاسيما بعد أن استضافت المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا لثلاث دورات متتالية وقدمت تبرعات سخية لإغاثة اللاجئين السوريين.

ونال سمو أمير البلاد الراحل خلال مسيرته العشرات من الأوسمة والقلادات والأوشحة والشهادات كان آخرها حصوله في 18 سبتمبر عام 2020 على (وسام الاستحقاق العسكري برتبة قائد أعلى) الذي يعد أعلى وسام عسكري يمنح عن جدارة لقائد غير أمريكي تقديرا لجهوده السامية وإنجازاته المتميزة.

الأرث العظيم للشيخ صباح الأحمد

إن كل كلمات الأسى والتوديع لا تكفي من اختارته أكبر مؤسسة أممية كأحد ركائز العمل الانساني العالمي، وهو العنوان الرئيسي لحقبة -صباح الأحمد- التي انتصرت للمحتاجين والفقراء أينما كانوا لإيمانه بأن هؤلاء هم أساس التنمية وعصبها.

رحل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عنا بجسده لكن روحه باقية وبصماته البارزة محفورة في سجل تاريخ الكويت ومآثره خالدة وانجازاته شاهدة على حبه لوطنه وشعبه وعلى مسيرة الكويت الحديثة.

رحم الله الشيخ صباح الأحمد ...

أمير الإنسانية طيب الله ثراه

قادة العالم ينعون أمير الأنسانية

الملك سلمان بن عبدالعزيز

" فقدت أخا عزيزا وصديقا كريما وقامة كبيرة، له في نفسي مكانة عظيمة وتقدير يستحقه. سيخلده التاريخ، إذ كرّس حياته لخدمة بلاده وأمتيه العربية والإسلامية"

الشيخ خليفة بن زايد

"دافع عن قضايا العروبة والإسلام بصدق وإخلاص، وكان من رواد العمل الخليجي المشترك، وأسهم مع إخوانه القادة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

الشيخ تميم بن حمد

" كان قائداً عظيماً وزعيماً فذاً اتسم بالحكمة والاعتدال وبعد النظر والرأي السديد، كرس حياته وجهده لخدمة وطنه وأمته، والدعوة إلى الحوار والتضامن ووحدة الصف العربي"

الملك حمد بن عيسى

كان رحمه الله قائدًا حكيمًا كرّس حياته في خدمة شعبه وأمته وخدمة الإنسانية.

السلطان هيثم بن طارق

" كان الفقيد الراحل أحد القادة العرب الذين ساهموا بحنكتهم وبصيرتهم في إرساء منظومة العدل والإنسانية وان السلطنة بفقدانه فإنما تفقد اخا عزيزا محبا"

الرئيس ميشال عون

" كان يسارع دائما الى دعم الشعب اللبناني الذي لن ينسى ما قدمه الراحل الكبير في المحن التي توالت على الوطن الصغير، فأعاد اعمار الكثير من مدنه وقراه التي تهدمت، وساهم في إطلاق مشاريع عمرانية وانمائية كثيرة "

الملك عبدالله الثاني

"كان قائدا استثنائيا وأميرا للإنسانية والأخلاق، كرس حياته لخدمة وطنه وأمته ولم يتوان في مساعيه الخيرة عن بذل كل جهد لوحدة الصف العربي"

الرئيس عبدالفتاح السيسي

"فقدت الأمة العربية والإسلامية قائدا من أغلى رجالها، وإذ أعرب عن خالص التعازي لدولة الكويت الشقيقة حكومة وشعبا"

قادة العالم ينعون أمير الأنسانية

الرئيس محمود عباس

"فلسطين خسرت برحيل الشيخ صباح الأحمد قائداً عربياً وزعيما للإنسانية عز نظيره، أفنى حياته في خدمة أبناء شعبه وأمته والإنسانية جمعاء، ووقف دائما إلى جانب قضيتنا الوطنية، وإلى جانب شعبنا الفلسطيني، وقضايا أمته العادلة"

الرئيس برهم صالح

"كان الأخ الكبير والزعيم الحريص على شعوب المنطقة، وعرفناه بإنسانيته وحرصه على علاقات كويتية عراقية متينة . عمل من دون كلل على جمع الكلمة ومغادرة الخلاف، حتى أضحى مثالا للسلام والخير"

الملك محمد السادس

" لم يكن يتوانى، رحمه الله، عن تقديم كافة أشكال الدعم لبلده الثاني المغرب، وإبداء كل الحرص على ترسيخ علاقات نموذجية بين بلدينا، والتي ما فتئنا نحرص بدورنا على الدفع بها قدما نحو المزيد من النمو والعطاء"

الملكة إليزابيث الثانية

"سيبقى في ذاكرة جميع الذين يعملون من أجل السلام، وحماية الاستقرار الإقليمي بين الأمم وبين الأديان ومن أجل القضية الإنسانية .أن الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد كرّس حياته لخدمة الكويت وتطوير العلاقات مع الدول الصديقة"

الرئيس دونالد ترامب

"كان دبلوماسيا لا مثيل له، حيث شغل منصب وزير الخارجية لمدة 40 عاماً ان وساطته التي لا تعرف الكلل في النزاعات في الشرق الأوسط ساعدت في تجاوز الانقسامات في ظل أكثر الظروف صعوبة"

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

"كان رجل دولة متميزاً وقائداً إنسانيا بارزاً ومشيداً للجسور ورسولاً للسلام .لقد قام بدور حيوي في الوساطة في الصراعات، وتيسير الحوار، ونشر رسائل السلام والتسامح والتعايش"

من الذاكرة

حوار مجلة (الصندوق) مع سمو الأمير الراحل الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح

يعد سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراه - طرازا فريدا من قادة العالم المتميزين الذين خلدوا أسماءهم باقتدار من خلال جهوده السياسية التي ساهمت في تحقيق السلام والاستقرار في العالم واعماله الإنسانية التي أفادت بالخير كثيرا من الدول والشعوب المنكوبة.

وإذا رحل سمو الأمير - رحمه الله - بجسده فستظل إنجازاته البارزة مدونة في سجل تاريخ الكويت وعطاءاته خالدة في مسيرتها الحديثة واسهاماته ومبادراته الإنسانية منارة للأجيال تقتبس منها لتبقى حاملة مشاعل النور في مسيرة بناء الوطن ورفعته وازدهاره.

ومن منطلق الحرص على تسليط الضوء على مناقب الأمير الراحل ومبادراته وجهوده الإنسانية المبذولة باسم دولة الكويت، تعود مجلة (الصندوق) بالذاكرة الى الحوار الخاص التي أجرته مديرة إدارة الإعلام في الصندوق منى العياف مع سموه - رحمه الله - عندما كان متوليا آنذاك منصب رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية، ونشرته المجلة في عددها الخاص (26) بمناسبة الذكرى السنوية ال40 على انشاء الصندوق، والصادر في ديسمبر 2001.

وخلال الحوار، وصف فقيد الكويت - رحمه الله - الصندوق الكويتي للتنمية بـ «خير سفير» للبلاد، منوها بنجاحه في اقناع العالم كله بوجود وبقاء دولة الكويت واستمرارها اثناء محنة الغزو الصدامي الغاشم للبلاد عام 1990.

وأشار سموه الى ان الصندوق الكويتي للتنمية استطاع من خلال جهوده الحثيثة ومساهماته التنموية ان يحتل مكانة إقليمية ودولية مرموقة ومحترمة من قبل كافة الدول التي تستفيد من خدماته، فضلا عن تقدير المؤسسات الدولية للدور التنموي المتواصل الذي يقوم به.

ونوه الشيخ صباح الأحمد - رحمه الله - ان الصندوق الكويتي للتنمية، ومنذ سنوات تأسيسه الأولى، كان ولا يزال وسيظل من أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، مؤكدا ان الدور الذي لعبه الصندوق أيام محنة الاحتلال ما كان الا تأصيلا وتأكيدا على مبادئ سياسة الكويت الخارجية القائمة في أحد جوانبها على أسس من التعاون والتكاتف بين الأسرة الدولية، خاصة في مجالات التنمية والأمن والسلام الدوليين وهو الأمر الذي جعل العديد من الدول في العالم تقف الى جانب الحق الكويتي وتدافع عنه.

وأكد سموه - طيب الله ثراه - ان التأييد الذي حصدته الكويت لقضاياها العادلة اثناء محنة الغزو يعكس أهمية دور الصندوق في علاقات الكويت الخارجية، مشددا على بقاء الصندوق سندا وعونا للشعوب المحتاجة والدول النامية ورفع اسم الكويت في الخارج.

الصندوق الكويتي شارك في افتتاح مشروع طريق (لامين كوتو - باسيماس) بجمهورية غامبيا

يهدف للمساهمة في تعزيز التنمية في المنطقة والربط بين المناطق ومقار أجهزة الدولة والقطاعات الحيوية

السيد/نضال العليان أثناء قص شريط الافتتاح

أعد التقرير الزميل (صالح التقي)

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في افتتاح مشروع طريق (لامين كوتو - باسيماس) 120 كم في جمهورية غامبيا، والممول من قبله، والذي أقيم تحت رعاية وحضور فخامة الرئيس الغامبي أداما بارو.

وحضر الافتتاح من جانب الصندوق الكويتي السيد نضال العليان - نائب المدير العام.

طريق لامينكوتو- باسيماس

أثناء اجتماع رئيس الجمهورية مع السيد نضال العليان

كما حضر من جانب حكومة غامبيا وزير المواصلات لامين جوبي، ووزير المالية والشؤون الاقتصادية مامبوري نجاي، وعدد من كبار الشخصيات في البلاد.

وعلى هامش الافتتاح، استضاف الرئيس بارو كلا من وفد الصندوق الكويتي ووفد الصندوق السعودي وممثلي مكتب الاستشاري (PACE)، حيث أعرب عن شكره وامتنان الشعب الغامبي لجهود الصناديق التنموية وبالأخص الصندوق الكويتي والصندوق السعودي، وابدا رغبة الحكومة الغامبية ببناء مشروع طريق جديد.

الكويتي والصندوق السعودي، وابدا رغبة الحكومة الغامبية ببناء مشروع طريق جديد.

و يهدف المشروع إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإقليم الشمالي الشرقي من غامبيا بتحسين إرتباطه مع العاصمة بانجول وميناؤها ومناطق البلاد الأخرى في كافة الأحوال الجوية، ولتسهيل وخفض تكاليف نقل منتجاتها الزراعية وتسهيل وصول سكانها للأسواق والخدمات الاجتماعية.

ويتكون المشروع من أعمال إنشاء طريق مسفلت بين منطقة لامين كوتو – وباسيموس بطول إجمالي يبلغ حوالي 122 كيلومتر، بعرض 7 متراً مع أكتاف جانبية مرصوفة بعرض 1.5 متر على كل جانب

وسبق للصندوق أن قدم 13 قرض لجمهورية غامبيا، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 44.7 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 143 مليون دولار أمريكي، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات. كما قدم الصندوق لها 3 معونات فنية بقيمة إجمالية بلغت 896 ألف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 3 مليون دولار أمريكي خصصت لأغراض تشمل تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع، فضلا عن تخصيص مبلغ 3 مليون دولار أمريكي من موارد صندوق الحياة الكريمة لجمهورية غامبيا على سبيل المنحة لدعم جهود تأمين الغذاء.

مقابلة الزميل صالح التقي لرئيس غامبيا

اشاد بدور الصندوق للتنمية في تطوير
وتعزيز العلاقات بين غامبيا والكويت

الرئيس الغامبي: الصندوق الكويتي داعم قوي لغامبيا منذ سبعينيات القرن الماضي

أعرب رئيس جمهورية غامبيا اداما بارو عن جزيل الشكر والامتنان، نيابة عن حكومة وشعب بلاده، للصندوق الكويتي للتنمية لدعمه المتواصل في تمويل مشاريع القطاعات الحيوية في غامبيا منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي والى الوقت الحاضر.

وأشار الرئيس الغامبي في حديث مع مجلة (الصندوق) الى ان علاقات التعاون بين دولة الكويت وبلاده تاريخية طويلة وراسخة جدا، مؤكدا حرص غامبيا على توسيع العلاقات الثنائية والسعي الى تنميتها وتعزيزها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

حاوره الزميل (صالح التقي)

وذكر ان «الصندوق الكويتي للتنمية يدعم غامبيا منذ تسلمي مقاليد الحكم، وكان لذلك الأثر الكبير في تطوير علاقات التعاون بين غامبيا والكويت. ولهذا، سعيت منذ توليي السلطة في البلاد الى الدفع بهذه العلاقات قدما بما يخدم مصلحة البلدين.»

وقال ان الصندوق الكويتي ساهم بفعالية في تحسين الوضع الاقتصادي ومستوى معيشة الافراد في غامبيا وذلك عن طريق تمويل العديد من مشاريع بناء الجسور في البلاد، مؤكدا على أهمية شبكة الطرق في تطوير قطاع النقل والاتصالات.

كما أضاف بارو ان «الصندوق الكويتي يقدم دعما سخيا جدا في تمويل المشاريع في البلاد وهو داعم قوي لغامبيا وله دور مؤثر جدا في تقوية العلاقات الغامبية–الكويتية، وأود ان اذكر ان الاستعدادات تجري حاليا لافتتاح طريق مهم ومن تمويل الصندوق.»

وفي هذا السياق، اوضح بارو ان الطريق الجاري اعداده سيساهم بشكل فعال في تقليص المدة الزمنية للسفر بين منطقة وأخرى بالنسبة للسكان، خصوصا انها كانت تستغرق ساعات طويلة في السابق.

وأضاف ان الطريق مربوط بمناطق توجد فيها مقار أجهزة الدولة الرئيسية كالأمن الوطني والشرطة وقطاع التجارة، بالإضافة الى وجود الأسواق، مشيرا الى ان هذا النشاط سيعزز التنمية في المنطقة ويترك أثر طيب في نفوس السكان.

وكشف الرئيس الغامبي انه «منذ الانتهاء من انجاز هذا الطريق – شاهدنا العديد من التطورات التي طرأت على المنطقة والتي اثرت بشكل إيجابي على أداء أجهزة البلاد وعلى معدل إنتاج الصناعات الخفيفة وقطاع التصنيع والتسويق، وهو الأمر الذي شجع سكان المنطقة على الخوض في مجال التجارة وافتتاح محال تجارية على طول الطريق.»

وأضاف انه نتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الأراضي الواقعة على ذلك الطريق نظرا لموقعه الاستراتيجي.

وفي نهاية حديثه، جدد الرئيس بارو شكره للصندوق الكويتي للتنمية وأعرب عن الأمل في ان تستمر علاقات التعاون بين جمهورية غامبيا ودولة الكويت، مؤكدا انه «سنعمل ما بوسعنا في سبيل استمرار هذه العلاقة وتعزيزها بما يخدم مصلحة البلدين.»

من ناحية أخرى، كشف بارو عن النية في اجراء زيارة رسمية الى الكويت في القريب العاجل «لتجديد الحرص على توسيع افاق التعاون الثنائي والبقاء على اتصال دائم من اجل الاستمرار في تعزيز العلاقات الغامبية–الكويتية.»

أكد ان بلاده ستتقدم قريبا للصندوق بطلب تمويل
مشروع بارز في قطاع النقل

وزير النقل الغامبي: الصندوق الكويتي يساهم في تحسين الاقتصاد ومعيشة الافراد في غامبيا

أكد وزير النقل في جمهورية غامبيا باي لامين جوبي ان الصندوق الكويتي للتنمية ساهم بشكل فعال في تحسين مستوى الاقتصاد ومعيشة الأفراد في بلاده من خلال تمويل مشاريع النقل الرئيسية في المناطق الحضرية والنائية والقرى، مجددا حرص حكومة غامبيا على تعزيز علاقات التعاون مع الصندوق الكويتي والمحافظة على استمراريتها.

وأوضح جوبي في لقاء مع مجلة (الصندوق) ان غامبيا تسعى في الوقت الحالي الى اللحاق بركب التطور من خلال إعادة تأهيل قطاع النقل، وذلك بالتعاون مع الصندوق الكويتي، بعد ان واجهت ظروف صعبة في السنوات الماضية أدت الى شل العديد من القطاعات الحيوية في مختلف المحافظات والمناطق في البلاد، وفيما يلي نص الحوار:

حاوره الزميل (صالح التقي)

مقابلة الزميل صالح التقي لوزير النقل الغامبي

حاوره الزميل (صالح التقي)

س: يرتبط الصندوق الكويتي للتنمية بشراكة مع جمهورية غامبيا منذ عام 1976. كيف تصف هذا التعاون المثمر بين الجانبين على مدار الاعوام؟

ج: يساهم الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل العديد من مشاريع النقل والطرق في غامبيا منذ سبعينيات القرن الماضي الى وقتنا الحاضر، ومن اهم تلك المشاريع طريق (مادينابا – سوما) في عام 2005 ومطار (بانجول) الدولي في 2008.

علاوة على ذلك، ساهم الصندوق الكويتي للتنمية بشكل كبير في تمويل انشاء جامعة (غامبيا) وطريق (لامين كوتو – باساما)، والذي نوشك حاليا على افتتاحه. وهكذا، فان علاقات التعاون بين غامبيا والكويت كانت ولا تزال مثمرة للغاية.

س: ما هي أبرز المشاريع الرئيسية الاخرى التي قام الصندوق الكويتي بتمويلها؟ وما أثرها على الاقتصاد ومستوى المعيشة في غامبيا؟

ج: يتصدر مشروع طريق (لامين كوتو – باسما) قائمة أبرز المشاريع الرئيسية الممولة من قبل الصندوق وذلك لأهميته وفعاليته بعد ان استغرق التخطيط لإعادة بناءه فترة طويلة من الزمن ونتج عن ذلك التأخير غياب نظام يربط شبكات الطرق والمواصلات بين المدن والقرى في المنطقة، والذي أدى بدوره الى عدم استغلال ما يصل الى 30 و40 بالمئة من مساحة الأراضي الزراعية الشاسعة في البلاد. لذلك، سيتيح المشروع سهولة الوصول الى تلك الأراضي.

علاوة على ذلك، ستسهم مشاريع ربط الطرق والمواصلات في انشاء بيئة سوق واعدة في المنطقة، فضلا عن إمكانية الوصول الى المدارس ومراكز الخدمات الاجتماعية والصحية والطبية حيث سيكون لذلك الاثر الإيجابي الكبير على البلاد; وبالتالي فان للصندوق الكويتي دور فعال في تحقيق ذلك ونحن ممتنون جدا لدعمه المتواصل.

س: استفادت مشاريع النقل في غامبيا من قروض الصندوق الكويتي التنمية بشكل كبير منذ عام 1976. لماذا تولي حكومة غامبيا أهمية كبرى لقطاع النقل؟ وهل تخططون لإقامة مشاريع مماثلة في قطاعات حيوية أخرى في المستقبل كالري والزراعة والصحة والتعليم والطاقة؟

ج: عانت البلاد خلال العقدين الماضيين من ظروف صعبة للغاية وتعطلت على أثرها العديد من القطاعات الحيوية. لذلك، نسعى في الوقت الحالي الى مجاراة ولحاق الركب بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية، الذي يعود له الفضل في دعم المشاريع الرئيسية في غامبيا، ونحن بدورنا نسعى الى المحافظة على استمرار علاقاتنا مع الصندوق.

اما بما يخص مشاريع الطرق، فان قطاع النقل يظل أولوية قصوى بالنسبة لحكومة غامبيا لأهميته في الربط بين المناطق. لهذا، فان تطوير نظام ربط شبكات الطرق والنقل من اهم عوامل تحقيق التنمية.

وما فيما يتعلق بمشاريع القطاعات الحيوية الأخرى، نتطلع الى الاستثمار في قطاع الزراعة. وكما ذكرت، فان إعادة بناء طريق (لامين كوتو – باسما) مكننا من حرث الأراضي الزراعية الشاسعة واستخدام المياه العذبة الموجودة فيها لريها، حيث ان مياه النهر في هذا الإقليم من البلاد تبقى عذبة طوال العام.

إضافة الى ذلك، نحاول احياء قطاع النقل النهري بعد ان شل لفترة طويلة. وتحتاج العديد من القطاعات في البلاد الى الاستثمارات وهي تتنافس فيما بينها على الموارد، وجميعها ذي أولوية بسبب مستوى الفقر ونقص الإمكانات في غامبيا.

س: هل توجد أي مشاريع وخطط مقبلة مع الصندوق الكويتي للتنمية؟

ج: نعم، سنتقدم الى الصندوق الكويتي في القريب العاجل، وقبل انعقاد القمة المقبلة لمنظمة التعاون الإسلامي في غامبيا في 2022، وذلك لطلب تمويل مشروع انشاء طريق سريع رئيسي يربط المنطقة التي ستعقد فيها قمة منظمة التعاون الإسلامي 2022 بالمطار.

ونتطلع أيضا الى تحديث ميناء البلاد وبناء جسرا عبر النهر، وهو مشروع كبير للغاية حيث تأمل الحكومة من خلاله بترك ارثا مميزا للأجيال.

الصندوق الكويتي يكثف تعاونه مع الهيئات الدولية في دعم قضايا التنمية

يواصل الصندوق الكويتي للتنمية عطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية في الدول النامية ومد يد العون والمساعدة لهذه الدول بالتعاون مع المنظمات والهيئات المحلية والاقليمية والدولية. ومنذ تأسيسه قبل نحو 58 عاما، واصل الصندوق تأدية رسالته والمضي قُدماً نحو تحقيق تطلعات دولة الكويت وقيادتها السياسية في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية، ولخدمة السياسة الخارجية وقضايا دولة الكويت وتعزيز مكانتها في العالم.

وشهدت الأعوام الماضية نشاطاً مكثفاً للصندوق الكويتي في الجانب الإنساني تنوع بين دعم مؤسسات دولية معنية بالعمل الإنساني ومد يد المساعدة للاجئين والنازحين بالمنطقة، إلى جانب مساندة جهود التنمية.

وشملت المساعدات التي قدمها الصندوق الجوانب الغذائية، والتعليمية، والصحية، وتركزت بصورة أساسية في البلدان العربية والدول النامية.

وزارة التنمية الدولية البريطانية

أبرم الصندوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم مع وزارة التنمية الدولية البريطانية لتعزيز التعاون الفني والعمل المشترك في مجالات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، والتنسيق الثنائي للاستجابة للازمات الإنسانية والكوارث الطبيعية، وتبادل الخبرات الفنية والمعلومات.

وتهدف المذكرة الى المساهمة في تحقيق اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتعزيز جهود التنمية العالمية. وتأتي ضمن توصيات أعمال الدورة الخامسة عشر للجنة التوجيه المشتركة بين دولة الكويت والمملكة المتحدة، التي عقدت في الكويت في فبراير 2020.

وسبق للصندوق المشاركة في ورشة العمل الأولى الخاصة بالممارسات المثلى للشفافية وارسال بيانات العون، التي نظمتها وزارة التنمية الدولية البريطانية في لندن خلال الفترة 18-19 يوليو 2018 حيث تم نقاش مفهوم الشفافية في المساعدات الإنمائية والإنسانية، والإطار الإحصائي المتبع لدى منظمة التعاون الاقتصادي.

وتقود وزارة التنمية الدولية البريطانية جهود المملكة المتحدة الرامية الى انهاء الفقر المدقع وبناء عالم أكثر قوة وامانا وازدهارا للأفراد في كافة انحاء العالم لاسيما في البلدان النامية، بالإضافة الى إيجاد الحلول الفعالة لمواجهة التحديات العالمية الراهنة كالفقر وانتشار الامراض، والهجرات الجماعية، وانعدام الامن، وتفاقم الصراعات.

وتعمل الوزارة بشكل مباشر في مختلف بلدان العالم حيث انها الجهة المسؤولة عن إدارة المساعدات البريطانية في افريقيا واسيا والشرق الأوسط والبحر الكاريبي، بالإضافة الى الجزر التابعة لبريطانيا والتي تعتمد اقتصاداتها بشكل اساسي على المساعدات مثل جزيرة (سانت هيلينا) وجزر (بيتكيرن) وجزيرة (مونتسرات).

كما تقدم التمويل للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل بهدف انهاء الفقر في جميع انحاء العالم، بالإضافة الى دعم الحكومات والمجتمعات المدنية والمساهمة في جهود التنمية في البلدان النامية من خلال تمويل مشاريع تطوير الاقتصاد، والبنية التحتية، والإنتاج، والتخطيط والأداء، حماية البيئة، والأبحاث، والمساعدات الإنسانية.

وتتولى الوزارة مسؤولية الوفاء بالالتزامات الدولية للملكة المتحدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق اهداف الأمم المتحدة العالمية، وتطوير مستوى المساعدات البريطانية على نحو أكثر فاعلية من خلال تحسين اساليب الشفافية والانفتاح وتعزيز القيمة المالية للعملة.

علاوة على ذلك، تدعم الوزارة الأهداف الألفية الثمانية للأمم المتحدة كتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع والجوع، وضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم حقوق المرأة وغيرها من الأهداف.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

وقع الصندوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز التعاون الفني والعمل المشترك بينهما في مجالات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

وتهدف المذكرة إلى الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها المؤسستين في بناء أوجه التآزر لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات المتأثرة بحالات النزاع المسلح والكوارث الإنسانية الأخرى.

ويخدم تعاون الصندوق مع المؤسسات الدولية خلال مجال العمل الإنساني وتقديم المساعدات الاغاثية في تسهيل وتسريع إجراءات قيام المشاريع التنموية خاصة المناطق الوعرة والناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية والصعب وصولا لها نظرا لخبرتهم واختصاصهم.

ويأتي هذا التعاون نتيجة للحوار السياسي الثاني رفيع المستوى الذي عقد في يونيو 2019 بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والكويت ممثلة بجمعية الهلال الأحمر الكويتي وذلك إدراكا للاحتياجات الإنسانية الهائلة الناتجة عن حالات الصراعات والنزاعات المسلحة طويلة الأمد.

وسعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ نشأتها في عام 1863 الى حماية ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات ومساعدتهم عن طريق عملها المباشر عبر أنحاء العالم، وكذلك من خلال تشجيع تطوير القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه من قبل الحكومات وجميع حاملي السلاح.

وساهمت جهود اللجنة الدولية في تطور العمل الإنساني واتفاقيات جنيف على مر السنين، وانبثقت عنها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية تهدف الى حماية حياة وكرامة ضحايا النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى وتقديم المساعدة لهم، وتسعى جاهدة إلى تفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها.

ويقوم عمل اللجنة على اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، ونظامها الأساسي، والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقرارات المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتوجه اللجنة وتنسق أنشطة الإغاثة الدولية في حالات النزاع، كما تضمن الحماية والمساعدة في المجال الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الداخلي. وتتخذ إجراءات لمواجهة حالات الطوارئ وتعزز في الوقت ذاته احترام القانون الدولي الإنساني وإدراجه في القوانين الوطنية.

وتستجيب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل سريع وفعال للاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية الواقعة في منطقة النزاع، وتولي أهمية كبيرة لقدرتها على الانتشار بسرعة في الميدان.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بقيمة 2.8 مليون دولار امريكي لدعم برنامج توفير حقن الحصبة للمرضى الأطفال السوريين واللبنانيين في لبنان.

وتهدف المنحة الى الاسهام في تحقيق احدى أهداف برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة المتمثل في توفير الحقن اللازمة لضمان الصحة لدى فئة الأطفال الأكثر حاجة لها.

وسيتم استخدام المنحة في إطلاق حملات وطنية لمكافحة مرض الحصبة وشلل الأطفال اذ تستهدف حوالي 54 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 6 الى 12 شهرا، اضافة الى 861 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 1 و10 سنوات.

وتصاحب الحملات برامج تثقيفية لتوعية أهالي الأطفال المصابين بأهمية متابعة واستمرار الحقن، حيث ستقوم منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة اللبنانية، بمتابعة الحقن القادمة للأطفال حسب آلية معدة من قبل الأطراف الثلاثة.

وقدم الصندوق الكويتي للتنمية منحة لليونيسيف بقيمة 3 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعي بناء نظام صرف مياه الأمطار بمنطقة خان يونس ومدينة دير البلح بهدف توفير المياه النظيفة والصحية للقاطنين في قطاع غزة، بالإضافة الى تجهيز مرافق للمياه والصرف الصحي بأنظمة الطاقة الشمسية في دولة فلسطين.

كما خصص الصندوق الكويتي للتنمية مبلغ 15 مليون دولار امريكي للمنظمة الأممية لمكافحة وباء الكوليرا في اليمن، بالإضافة الى تخصيص مبلغ 15 مليون دولار امريكي لتخفيف حدة المجاعة في جنوب السودان ونيجيريا والصومال واليمن.

جهود اليونيسيف

وأنشئت اليونيسيف في عام 1946 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لإيواء ومساعدة اللاجئين جراء الحرب العالمية الثانية، وتعزيز حقوق ورفاهية كل طفل، بالتعاون مع شركائها في العالم، لترجمة هذا الالتزام الى إجراءات عملية، مع تركيز الجهود الخاصة على الوصول الى الأطفال الأكثر ضعفا في كل مكان من العالم.

وتركز برامج المنظمة على الأطفال الأكثر حرمانا الذين يعيشون في مناطق هشة، وذوي الاعاقات، والمتضررين من التحضر السريع والتدهور البيئي.

وتهدف اليونيسيف الى العمل مع الاخرين للتغلب على العقبات التي يضعها الفقر والعنف والمرض والتمييز في طريق الطفل، بالإضافة الى اتخاذ تدابير لمنح الأطفال أفضل بداية في الحياة، حيث تشكل الرعاية المناسبة في سن أصغر أقوى أساس لمستقبل الافراد.

كما تعمل المنظمة على تحصين جميع الأطفال ضد أمراض الطفولة الشائعة ليتم تغذيتهم بشكل جيد بحيث لا يعاني أي طفل او يلقى حتفه نتيجة مرض يمكن الوقاية منه.

وتسعى المنظمة الأممية الى اشراك الجميع في خلق بيئات واقية للأطفال من خلال تخفيف المعاناة اثناء حالات الطوارئ وفي أي مكان يتعرض فيه الأطفال للتهديد، وذلك لإيمانها في انه لا ينبغي ان يتعرض أي طفل للعنف او سوء المعاملة او الاستغلال.

وبدعمها لاتفاقية حقوق الأطفال، تعمل اليونيسيف على ضمان المساواة لأولئك الذين يتعرضون للتمييز، خاصة الفتيات والنساء.

وتسعى اليونيسيف جاهدة من اجل التقدم الموعود في ميثاق الأمم المتحدة ولتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وتشارك المنظمة في أكثر من 190 دولة وإقليم من خلال اللجان الوطنية، ولعل من أقدم وأبرز مكاتبها الإقليمية هو المكتب الإقليمي في لبنان الذي يشرف على حالات وقضايا عدة، لعل أبرزها: وقاية الأطفال من الامراض المعدية والسعي لتكريس ثقافة التطعيمات الوقائية.

وتتبع اليونيسيف، في جميع أعمالها، نهجا قائما على دورة الحياة، مع الاعتراف بالأهمية الخاصة لتنمية الطفولة المبكرة والمراهقة.

الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا

ساهم الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ ستة ملايين دولار امريكي، مقسمة على ثلاث سنوات، لدعم جهود الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا في مكافحة امراض الايدز والسل والملاريا حول العالم، وبالأخص معالجة اللاجئين السوريين المصابين بتلك الأمراض.

وتأتي مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية من ضمن تجديد التزام دولة الكويت مع (الصندوق العالمي) لمكافحة امراض الايدز والسل والملاريا، حيث انها المساهمة الرابعة للبلاد اذ سبق لها المساهمة في تمويل التجديد الثالث (2011 . 2013) الذي قدر الاحتياج فيه بنحو 11.7 مليار دولار امريكي، وساهمت الكويت بمبلغ 3 ملايين دولار امريكي.

كما ساهمت بتمويل التجديد الرابع (2014 ـ 2016) الذي قدر الاحتياج فيه بنحو 12 مليار دولار امريكي، وساهمت الكويت بمبلغ خمسة ملايين دولار امريكي، وتمويل التجديد الخامس (2017 ـ 2019) الذي قدر الاحتياج فيه بنحو 12.9 مليار دولار وساهم الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ خمسة ملايين دولار.

وأنشئ (الصندوق العالمي) في عام 2002، وهو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسة تمويل مكرسة لجذب موارد إضافية وانفاقها للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، والسل والملاريا وعلاجها.

وساهم (الصندوق العالمي) منذ تأسيسه في مكافحة الإيدز والسل والملاريا في أكثر من 140 بلد، وساعد في إنقاذ ما يزيد عن 27 مليون شخص وعلاج 11 مليون مريض مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والكشف عن إصابة 17.4 ملايين شخص بمرض السل وعلاجهم وتوزيع أكثر من 795 مليون ناموسية من أجل مكافحة الملاريا.

ويعتمد الصندوق في تمويله على تبرعات حكومات الدول الكبرى وجهات من المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية المتضررة من الأمراض والقطاع الخاص والمنظمات الدينية والجمعيات الخيرية لتسريع القضاء على الإيدز والسل والملاريا.

ويعزى له الفضل في تفادي أكثر من 300 مليون إصابة منذ العام 2005، وذلك بفضل الإنفاق في هذا المجال الذي تخطى ال30 مليار دولار امريكي.

وتركز جهود (الصندوق العالمي) في البلدان والمناطق التي تتعرض لتفشي الأمراض، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، والحوكمة الضعيفة.

وتبلغ استثمارات (الصندوق العالمي) في المنطقة للفترة من 2014 إلى 2018 نحو 63 مليون دولار أمريكي وتشمل 29 مليون دولار أمريكي لمبادرة الشرق الأوسط للاستجابة.

مؤسسة الحسين للسرطان

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة رابعة لمؤسسة الحسين للسرطان بقيمة مليوني دولار أمريكي تهدف إلى تغطية تكاليف علاج اللاجئين السوريين المصابين بمرض السرطان في الأردن.

وبهذه الاتفاقية، يصل إجمالي الدعم المقدم من الصندوق لغايات علاج مرضى السرطان من اللاجئين السوريين المسجلين لدى مؤسسة الحسين للسرطان إلى خمسة ملايين دولار امريكي.

وتندرج منح الصندوق للمؤسسة ضمن التزامات دولة الكويت بدعم اللاجئين السوريين التي أعلنت عنها في المؤتمر الدولي الرابع للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، وتأتي ايضا في إطار برنامج التعاون المبرم مع مركز الحسين للسرطان للمساهمة بدفع تكاليف علاج اللاجئين السوريين.

وسبق للصندوق تقديم ثلاث منح للمركز بهدف تقديم العون الإنساني للاجئين السوريين حيث وقعت المنحة الأولى عام 2016 بقيمة مليون دولار امريكي، والثانية والثالثة وقعتا

عامي 2017 و2018 بالقيمة ذاتها لكل منهما وذلك إيفاء بتعهدات الكويت المعلنة خلال مؤتمرات المانحين.

وتستهدف منح الصندوق تمويل تكاليف الخدمات العلاجية كتشخيص المريض من خلال الفحوصات المخبرية والصور الإشعاعية وعمليات لأخذ العينات وتحليلها، بالإضافة إلى العلاجات الكيماوية والفيزيائية والأشعة والأدوية.

كما تشمل المنح تمويل تكاليف إجراء عمليات جراحية لاستئصال الأورام وزرع النخاع وعلاج المضاعفات الناشئة عن العلاج والاجراءات الطبية لتخفيف الألم عن المرضى والعلاج التلطيفي والطوارئ.

وساهمت المنح السابقة من الصندوق بتغطية تكاليف علاج واحتياجات حوالي 117 لاجئا سوريا مصابا بالسرطان الى ان بلغوا مراحل متقدمة من الشفاء.

من الجدير بالذكر ان مؤسسة الحسين للسرطان هي مؤسسة أردنية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2001 لمكافحة مرض السرطان في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط.

وتعتبر مؤسسة الحسين للسرطان أكبر مؤسسة مجتمعية في المملكة مكرسة لمكافحة مرض السرطان، حيث تتضمن مهامها جمع التبرعات والتنمية، وحشد الجهود الدولية والمحلية لمكافحة السرطان، وتنفيذ برامج الوقاية من مرض السرطان والكشف المبكر عنه، بالإضافة إلى توفير تغطية للعلاج، ودعم المرضى.

وتهدف المؤسسة الى توفير أفضل علاج شمولي لمرضى السرطان في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة الى توفير إمكانية الحصول على التثقيف والتدريب والتوعية العامة التي تهدف إلى الكشف المبكر عن السرطان والوقاية منه.

كما تهدف الى بناء قاعدة علمية متينة لتشجيع البحث العلمي الهادف إلى خفض معدل الوفيات وتخفيف المعاناة من السرطان، مع الحفاظ في الوقت ذاته على أرقى المعايير الأخلاقية وجودة الرعاية الصحية.

وتسعى الى توفير تغطية محدودة للمعالجة من مرض السرطان في مركز الحسين للسرطان مقابل رسم اشتراك سنوي رمزي، بالإضافة الى إقامة مجموعة من البرامج المتنوعة لجمع التبرعات للمساعدة في دعم واستمرارية مركز الحسين للسرطان كمركز متميّز للرعاية الشاملة لمرضى السرطان.

ويعالج مركز الحسين للسرطان ما يقارب 7000 مريض جديد كل عام من الأردن والمنطقة، حيث إنه مجهز بمعدات طبية رفيعة المستوى ويقدم خدماته المتميزة

مؤسسة الحسين للسرطان
مركز الحسين للسرطان

من خلال 12 غرفة عمليات و352 سريرا. ويحتوي على 36 وحدة للعناية المركزة، بما في ذلك ست وحدات للعناية المركزة المتخصصة في رعاية الأطفال.

ويضم المركز أكثر من 300 من مختصي الأورام والاستشاريين أصحاب الكفاءات العالية، وفريق مكون من 1000 ممرض وممرضة تم تدريبهم على تمريض المصابين بالسرطان بصورة خاصة لتقديم أفضل سبل الرعاية لمرضى السرطان.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة 2.6 مليون دولار أمريكي للمساهمة في تحسين الظروف المعيشية والوصول إلى الخدمات في مخيمات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق.

وتأتي هذه المساهمة في إطار تعهدات دولة الكويت في مؤتمر بروكسل الثالث لتقديم العون الإنساني للاجئين السوريين ضمن منحة الصندوق الرابعة (394).

وتهدف المنحة إلى الإسهام في تحسين الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان في شمال العراق من خلال تحسين سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية في المخيمات بما في ذلك الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما ستعمل على تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة لصالح المجتمع المضيف على المدى الطويل. وتغطي المنحة المشاريع التالية:

1 – توريد وتركيب عدد 400 مصباح يعمل بالطاقة الشمسية لإنارة الطرقات في 4 مخيمات للاجئين في محافظة أربيل يستفيد منها حوالي 31 ألف لاجئ.

2 – توريد وتركيب شبكة توزيع مياه الشرب في مخيم أرباط في السليمانية يستفيد منه حوالي 9 آلاف لاجئ.

3 – بناء مركز تسجيل ودعم اللاجئين في محافظة إربيل يستفيد منها حوالي 160 ألف لاجئ.

ويذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية وقع في 2017 اتفاقية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة يساهم من خلالها بمبلغ 10 ملايين دولار امريكي لتحسين الظروف المعيشية للاجئين السوريين في شمال العراق.

وتهدف مساهمة الصندوق، وكانت الأولى التي يقدمها إلى المفوضية، الى تحسين وضع المياه والصحة والصرف الصحي وحالة المآوي في خمسة مخيمات تستضيف 97,000 لاجئ سوري في دهوك وإربيل بشمال العراق، بالإضافة الى مشروع بناء وتجهيز مخيمين للاجئين السوريين في مناطق شمال العراق. وقد تم إفتتاح المشروع بتاريخ 2 نوفمبر 2019.

وفي السياق ذاته، صرحت نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كيلي كليمنتس أن المساهمة المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية تعكس الجهود الإنسانية الرائدة التي تبذلها الكويت، كما أنها تشكل التزاماً حقيقياً بتوفير مستقبل أكثر إشراقاً للاجئين.

وتهدف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى حماية ودعم اللاجئين حول العالم، وتكرس عملها لإنقاذ الأرواح وحماية حقوق الافراد وبناء مستقبل أفضل لملايين اللاجئين والمجتمعات النازحة قسرا والأشخاص عديمي الجنسية.

وتعمل المفوضية على ضمان أن يتمتع كل شخص بحق التماس اللجوء والبحث عن ملاذ آمن هرباً من العنف أو الاضطهاد أو الحروب أو الكوارث في وطنه، وتساهم في إتمام عودة اللاجئين الاختيارية إلى أوطانهم، أو الاندماج في المجتمعات المستقبِلة، أو أعادة توطينهم في بلد اخر.

وانشئت مفوضية اللاجئين في عام 1950 بقرار من جمعية الامم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك لمساعدة الملايين من الأوروبيين الذين فروا من ديارهم أو فقدوا منازلهم نتيجة للحرب.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن، ساعدت المفوضية الملايين من الناس حول العالم على إعادة بناء حياتهم وتأمين الحماية والمأوى والصحة والتعليم لهم، من ضمنهم اللاجئون والعائدون وعديمو الجنسية والنازحون داخلياً وطالبو اللجوء. وحصلت المفوضية على جائزة نوبل للسلام في عامي 1954 و1981.

وتم تأسيس مكتب المفوضية في دولة الكويت عام 1991 بعد التحرير، وتم توقيع اتفاقية مقر مع الكويت في عام 1996.

ويتعاون الجانبان من اجل مساعدة اللاجئين في العالم.

مركز سرطان الأطفال في لبنان

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة ثانية مع مركز سرطان الأطفال في لبنان بقيمة مليوني دولار امريكي للإسهام في علاج الأطفال السوريين اللاجئين المصابين بالسرطان في لبنان.

وقدم الصندوق المنحة الاولى للمركز في عام 2016 بقيمة مليون دولار أمريكي في إطار المساهمة نفسها المشار إليها أعلاه، وقد تم استغلال المنحة الثانية بالكامل في علاج اللاجئين السوريين المصابين بالسرطان في لبنان وفقاً لأحكام اتفاقية المنحة الأولى.

وتهدف المنحة الكويتية إلى الإسهام في علاج الأطفال السوريين اللاجئين المصابين بالسرطان في إطار الإسهام في تقديم العون الإنساني للاجئين السوريين في لبنان، وذلك من خلال تمويل الخدمات العلاجية التالية:

– تشخيص المريض من خلال الفحوصات المخبرية والصور الإشعاعية وتحليل الخزعات.

– العلاج الذي يتضمن العلاج الكيميائي والعلاج بالأشعة والأدوية وزرع نقي العظم وجراحة إنقاذ الأطراف.

– عمليات جراحية لاستئصال الأورام.

– علاج المضاعفات التي قد تصيب الأطفال خلال فترة العلاج.

– الإجراءات الطبية لتخفيف الألم للمرضى.

– العلاج التلطيفي.

وتقتصر الخدمات المموّلة من المنحة على الأطفال اللاجئين السوريين المصابين بالسرطان فقط وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

ويعتبر مركز سرطان الأطفال في لبنان رائد في مجال علاج الأطفال المصابين بمرض السرطان، وهو مركز إقليمي غير حكومي وغير ربحي تابع لمستشفى (سانت جود) الأمريكي لأبحاث الأطفال.

ويهدف المركز الى تأمين الأموال اللازمة لتمكين الأطفال المصابين بالسرطان من تلقي أحدث أساليب وطرق العلاج من دون أي تكلفة مادية يتحملها ذويهم، بالإضافة الى تقديم الرعاية الطبية اللازمة لجميع الاطفال في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر بتنسيق وثيق مع المركز الطبي التابع للجامعة الأمريكية في بيروت.

ويحث مركز سرطان الأطفال في لبنان المتبرعين والجهات المانحة والأصدقاء والشركاء داخل البلاد وخارجها على الاستمرار في الدعم من اجل حفظ وتطوير هذا الصرح الطبي المميز.

وتستغرق فترة العلاج ما بين ستة أشهر وثلاث سنوات حسب الحالة، ويتابع المركز مرضاه مدة خمس سنوات بعد انتهاء العلاج. وتصل النسبة العامة للشفاء من الأمراض السرطانية حوالي 80 بالمئة.

وتم علاج أكثر من 1,546 مريض في المركز منذ انشائه في عام 2002، بالإضافة الى تقديم ما يصل الى 4,500 من الاستشارات الطبية للمرضى المحالين للعلاج من مستشفيات اخرى في لبنان وفي المنطقة.

ويتم استقبال جميع المرضى في المركز من دون النظر لدينهم او جنسهم او عرقهم، ويخضعون للعلاج داخل مرافق حديثة متطورة ومجهزة بأحدث التقنيات والخبرات في طرق العلاج كالجراحة، والعلاج الكيميائي، والعلاج الاشعاعي، وزرع الخلايا الجذعية، بالإضافة الى الرعاية الطبية المكثفة.

THE CARTER CENTER

مركز كارتر

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية مع مركز كارتر الأمريكي، حيث يقدم الصندوق بمقتضاها منحة بقيمة مليون دولار أمريكي للمركز للإسهام في البرنامج الدولي لمكافحة مرض دودة غينيا في أفريقيا.

ويهدف البرنامج الدولي الى دعم جهود مركز كارتر في مكافحة مرض دودة غينيا في القارة الأفريقية عن طريق توفير التسهيلات اللازمة للمركز لتنظيم وإدارة نشاط المركز. وسبق للصندوق الكويتي للتنمية أن ساهم بمبلغ 1.250 مليون دولار لدعم نشاط المركز في مراحل سابقة للحملة الدولية للقضاء على مرض دودة غينيا.

ويساهم مركز كارتر في تحسين حياة الافراد في أكثر من 80 بلد حول العالم من خلال بذل كافة الجهود الرامية الى حل النزاعات وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وتوفير الفرص الاقتصادية والوقاية من الامراض ورفع مستوى الرعاية الصحية العامة والنفسية ودعم زيادة انتاج المحاصيل الزراعية.

ويعمل المركز كمنظمة غير حكومية وغير ربحية وفق المبادئ الرئيسية التي أنشئ من اجلها ومن ضمنها الايمان بقدرة الافراد على تحسين مستوى معيشتهم مع ضرورة تزويدهم بالمهارات والمعرفة والموارد المطلوبة لتحقيق ذلك.

ويولي اهتماما كبيرا للأنشطة والنتائج القابلة للقياس في تحسين حياة الأشخاص الذين يهدف الى مساعدتهم، كما يثمن ويساند المبادرات الجريئة التي تهدف الى فتح افاق جديدة وملئ الفراغات ومعالجة أصعب المشكلات التي تقع تحت اشد الظروف.

ومن أبرز إنجازات المركز إطلاق برنامج دولي لمكافحة مرض دودة غينيا والذي، بدوره، ساهم في خفض معدل الإصابة بالمرض بواقع 99.9 بالمئة من الحالات المقدر عددها ب 3.5 مليون في عام 1986 الى ان وصلت الى بضع حالات اليوم، ويمكن اعتباره كأول مرض بشري يتم استئصاله منذ القضاء على مرض الجدري.

وقام مركز كارتر أيضا بإنشاء مركز للرعاية الصحية يخدم الاف المجتمعات في القرى والمناطق النائية بالقارة الافريقية حيث قام بتدريب وتأهيل كوادر طبية وتطوعية على توزيع الادوية وتنظيم برامج وندوات حول التثقيف الصحي.

وساهم أيضا في تطوير مناهج جديدة خاصة بالصحة العامة للوقاية من والتحكم بالأمراض الفتاكة والمدارية المهملة في قارات أفريقيا وامريكا اللاتينية، كما أحرز تقدما ملحوظا في تحسين رعاية الصحة النفسية وإزالة الثقافة التي تنظر بسلبية نحو المرضى النفسيين.

وتأسس مركز كارتر في عام 1982 على يد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وزوجته السيدة الأولى السابقة روزالين كارتر بالشراكة مع جامعة ايموري في مدينة اتلانتا بولاية جورجيا الامريكية بهدف تعزيز جهود السلام والصحة حول العالم.

وتجدر الإشارة الى ان الرئيس كارتر حصل على جائزة نوبل للسلام في عام 2002 نظير جهوده المبنية على إيجاد الحلول السلمية للصراعات الدولية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية عبر مركز كارتر.

جمعية الهلال الأحمر الكويتي
Kuwait Red Crescent Society

جمعية الهلال الأحمر الكويتي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي بشأن استغلال منحة بقيمة 300 ألف دينار كويتي (نحو مليون دولار أمريكي) للاسهام في إغاثة لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش.

وفي هذا السياق، التزمت الحكومة الكويتية بتخصيص مبلغ بقيمة 4.5 مليون دينار كويتي (نحو 15 مليون دولار امريكي) لإغاثة هؤلاء اللاجئين عبر مؤسساتها وهيئاتها الاسلامية والخيرية.

وتهدف مساهمة الصندوق من إجمالي تلك القيمة لتمويل الإحتياجات العاجلة لهؤلاء اللاجئين ومستلزمات مواد الإغاثة، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والصحية والأدوية.

وينقسم المبلغ المخصص من قبل الصندوق إلى جزئينه الأول بقيمة 600 ألف دولار امريكي مخصص للمواد الغذائية والإغاثة، في حين خصص الجزء الثاني بقيمة 400 ألف دولار أمريكي للمستلزمات الصحية والطبية.

وتقتصر الخدمات الممولة على إغاثة لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش الذين يعانون من نقص في الإحتياجات الأساسية الضرورية كالغذاء والدواء والإيواء بفعل أعمال العنف والأزمة الإنسانية التي نشبت في بلدهم ودمرت حياتهم ودفعت بهم خارج الحدود إلى بنغلاديش.

وتجدر الإشارة الى ان جمعية الهلال الاحمر الكويتي هي جمعية انسانية تطوعية تقدم المساعدة والعون لأشد الحالات ضعفا، سواء كان هذا الضعف ناجما عن وضع اجتماعي معين أو عن وقوع حروب أو كوارث طبيعية، دون تفرقة بين دين أو مذهب أو جنس أو لون ودون الالتفات إلى المعتقدات السياسية والفكرية.

وترتبط الجمعية ارتباطا وثيقا بالمبادىء التي اقرها المؤتمر الدولي العشرون للهلال والصليب الأحمر في فيينا عام 1965 والمتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلالية والخدمات التطوعية العالمية.

وتتمتع جمعية الهلال الأحمر الكويتي باستقلالها الذاتي وشخصيتها الاعتبارية وتعمل كهيئة مساعدة للسلطات الرسمية في الجانب الإنساني، وعلى الأخص فيما تنص عليه المادة 26 من اتفاقية جنيف لعام 1949 والمبادئ الاخرى التي أقرتها مؤتمرات الهلال والصليب الأحمر الدولية.

كما تهدف الى معاونة منكوبي الكوارث الطبيعية والأخرى التي هي من فعل الإنسان، بالإضافة الى تقديم المساعدة والحماية للجرحى والأسرى والمنكوبين في اوقات الحروب، والتوسط في تبادل المعلومات بين القاطنين في المناطق المحتلة وكذلك بين أسرى الحرب وذويهم.

وتهدف الجمعية أيضا الى تعزيز المعلومات والاتصالات مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتعتبر جمعية الهلال الأحمر الكويتي الهيئة الوحيدة في دولة الكويت التي تمثل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر طبقا للقواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

مساهمات الصندوق في دعم الجهود المبذولة لمكافحة جائحة كورونا (كوفيد - 19)

واصلت دولة الكويت جهودها عبر مؤسساتها الحكومية والأهلية لتعزيز إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) على المستويين المحلي والإقليمي، وذلك انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية للدولة وانسجاما مع التوجيهات السامية لسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – طيب الله ثراه، واستكمالا لدور البلاد الانساني الرائد في دعم ومساندة الدول الشقيقة والصديقة.

وعلى ضوء ذلك، واصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نشاطاته وجهوده الانمائية والإنسانية عبر تقديم القروض والمنح والمعونات الفنية، ودعم مشروعات التنمية في الدول والمنظمات المستفيدة بمختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى مد يد العون والمساعدة الإنسانية لهذه الدول والجهات.

وتأتي جهود الصندوق الكويتي للتنمية انطلاقا من مسؤوليته ودوره الرائد في تحسين حياة الشعوب، ودعم الجهود التنموية والإنسانية للدول العربية والدول النامية الأخرى، الى جانب تعزيز علاقات الاخاء والصداقة بين الكويت ودول العالم.

وإنقسمت جهود الصندوق إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أولها دعم السلطات الصحية في الكويت بتقديم منحة بقيمة 30 مليون دينار كويتي تم تخصيص مبلغ 15 مليون دينار كويتي منها لصندوق مجلس الوزراء الخاص بمكافحة فيروس كورونا، على أن يتم تخصيص باقي المبلغ لدعم وزارة الصحة حسب أولوياتها.

وثانيهما دعم المنظمات الدولية والحكومات في عدة دول عن طريق المشاريع والبرامج التي بدورها تساعد على تخفيف آثار الجائحة، وثالثاً المشاركة في مبادرة مجموعة العشرين الخاصة بتأجيل سداد خدمة الدين.

دعم السلطات الصحية في دولة الكويت

وانطلاقا من المسؤولية المجتمعية للصندوق الكويتي للتنمية، ودعما للجهود المحلية المبذولة في هذا الشأن، ساهم الصندوق، في 24 مارس 2020، بمنحة قيمتها 30 مليون دينار كويتي لدعم الجهود الحكومية في مواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد في البلاد، حيث هدفت المنحة الى:

- **سد النقص في المعدات الطبية.**
- **عزل مناطق معينة وتوفير احتياجاتها.**
- **توفير محاجر الطاقم الطبي والمرضى والأشخاص العائدين من السفر.**
- **تجهيز المستشفيات لمرضى فيروس كورونا.**
- **تجهيز المستشفيات الميدانية لتتسع المرضى.**

وتم تخصيص مبلغ 15 مليون دينار كويتي من المنحة للمساهمة في موارد الصندوق المنشأ بهذا الشأن من قبل مجلس الوزراء، على أن يخصص رصيد المنحة المتبقي والبالغ 15 مليون دينار كويتي، بالتشاور مع وزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى، لتغطية الاحتياجات اللازمة خلال الفترة القادمة.

دعم الدول والمنظمات الدولية عن طريق المشاريع التي تساعد على تخفيف آثار الجائحة

كما واصل الصندوق الكويتي للتنمية الوفاء بالتزاماته تجاه الدول والمؤسسات المستفيدة في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عبر المشاركة في مبادرات وتوقيع اتفاقيات تهدف الى تمكين تلك الدول والجهات من حشد وتركيز مواردها الذاتية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، ودفع عجلة التنمية والتطور فيها.

وتشمل قائمة الدول والمؤسسات المستفيدة من التزامات الصندوق في مواجهة تداعيات جائحة الفيروس المستجد كلا من: الدول المستفيدة من مساعدات مؤسسة التنمية الدولية، اللاجئين السوريين في الجمهورية اللبنانية، بواسطة جمعية الهلال الأحمر الكويتية، الجمهورية اللبنانية ودولة فلسطين وجمهورية أوزبكستان، بالإضافة الى صندوق إعادة اعمار سوريا، ومركز سرطان الأطفال في لبنان، ومؤسسة الحسين للسرطان في الأردن.

دولة فلسطين

استجاب الصندوق الكويتي للتنمية وصندوق الأقصى للاحتياجات العاجلة لفلسطين بصفة عامة، وقطاع غزة بصفة خاصة، في مواجهة الفيروس المستجد من خلال توفير أجهزة تنفس ومستلزمات طبية ووقائية أخرى، وقد تم ذلك نسبتا الى دراسة الاحتياجات المعدة من قبل مكتب رئاسة الوزراء الفلسطينية.
والتزم الصندوق الكويتي بحوالي 11 مليون دولار امريكي للاستجابة، خصص منها 5.5 مليون دولار أمريكي من منحة الصندوق الكويتي للتنمية رقم (345) وتحمل صندوق الأقصى ما تبقى.

جمهورية أوزبكستان وصندوق اعمار سوريا (SRTF)

خصص الصندوق الكويتي للتنمية مبلغ 5.6 مليون دولار أمريكي لدعم جهود جمهورية أوزبكستان في مواجهة تداعيات جائحة (كوفيد – 19)، وذلك من حصيلة القرض رقم (917)، بالإضافة الى تخصيص مبلغ 8.6 مليون دولار أمريكي من منحة اللاجئين السوريين رقم (394) لمساندة صندوق إعادة إعمار سوريا (SRTF) في مواجهة تداعيات الجائحة.

الجمهورية اللبنانية

ساهم الصندوق الكويتي للتنمية، بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار ووزارة الصحة اللبنانية، بتوفير أجهزة تنفس ومستلزمات علاجية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد في العاصمة اللبنانية بيروت عن طريق توريد أجهزة لعدة مستشفيات حكومية. وقد تم تخصيص حوالي 1.2 مليون دولار أمريكي من منحة اللاجئين السوريين رقم (2/334) لهذه المساهمة.

اللاجئين السوريين في الجمهورية اللبنانية (بواسطة جمعية الهلال الأحمر الكويتية)

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية لمؤازرة اللاجئين السوريين في الجمهورية اللبنانية، وذلك من خلال توفير:
1 – مشروع الرغيف للاجئين السوريين في لبنان لمدة 10 أشهر.
2 – سيارة مجهزة لحملات خدمات نقل الدم.
3 – توفير 10 سيارات اسعاف لمختلف المناطق.
4 – حصص غذائية.
5 – حصص صحية (أدوات تنظيف – معقمات).
6 – أدوية للأمراض المزمنة.

وتم تخصيص نحو 2.4 مليون دولار أمريكي من احتياطي منحة اللاجئين السوريين رقم (356) لخدمة هذا الغرض.

مؤسسة الحسين للسرطان

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية مع مؤسسة الحسين للسرطان لمعالجة اللاجئين السوريين المصابين بمرض السرطان، يخصص بموجبها الصندوق مبلغ 2 مليون دولار أمريكي من منحة اللاجئين السوريين (356).
وتأتي هذه الاتفاقية بين الصندوق والمركز، التي تعد الخامسة من نوعها، لتخفيف معاناة المصابين من المرض وتوفير كافة متطلبات العلاج الناجع لهم.

مركز سرطان الأطفال في لبنان (CCCL)

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية مع مركز سرطان الأطفال في لبنان (CCCL) من شأنها ان تسهم في توفير كافة مستلزمات العلاج للأطفال المصابين بمرض السرطان وتوفيرها بالمجان. وتم تخصيص مبلغ 2 مليون دولار أمريكي من منحة اللاجئين السوريين رقم (356) لهذه الاتفاقية.
وتأتي الاتفاقية في إطار مؤازرة المركز والجمهورية اللبنانية مواجهة هذا المرض لاسيما وقد فتك بحياة الكثير من الأطفال العزل.

المشاركة في مبادرة مجموعة العشرين الخاصة بتأجيل سداد خدمة الدين

وتأكيدا لإلتزام دولة الكويت بدعم ومساندة الدول النامية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، شارك الصندوق الكويتي للتنمية في اجتماع مجموعة العشرين لمناقشة مبادرة مجموعة البنك الدولي بتأجيل سداد خدمة ديون الدول الفقيرة لتمكينها من استخدام مواردها الذاتية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

وتم خلال الاجتماع، الافتراضي عبر الهاتف، الاتفاق على تأجيل مدفوعات الأقساط والفوائد المستحقة للديون خلال الفترة من 01 مايو 2020 وحتى نهاية السنة المالية في 31 ديسمبر 2020، مع احتمال تمديد الفترة بناء على تقييم صندوق النقد والبنك الدوليين لاحتياجات السيولة للدول النامية المؤهلة للمبادرة.

وتلخصت مشاركة الصندوق الكويتي للتنمية في هذه المبادرة عن طريق إعادة جدولة خدمة الدين (الأقساط والفوائد) المستحق سدادها والبالغ قيمتها حوالي 165.7 مليون دولار امريكي، بما في ذلك المتأخرات إن وجدت، خلال الفترة 05/01 – 12/31 من العام الحالي، للدول المؤهلة للمبادرة والتي قدمت طلباً رسمياً للإستفادة من منها.

وأكد الصندوق دعمه للمبادرة واستعداده لتأجيل خدمة الديون للدول المؤهلة للمبادرة للخيارات الخاصة بآليات تأجيل مدفوعات خدمة الدين والواردة في مسودة ورقة الشروط المرجعية، والتي من ضمنها فترة تأجيل خدمة الدين وشروط إعادة جدولتها.

وتعتبر مشاركة الصندوق الكويتي في هذه المبادرة هامة وتعكس التزام دولة الكويت بدعم ومساندة الدول النامية في مواجهة تداعيات جائحة (كوفيد-19).

الصندوق يواصل جهوده الحثيثة في سبيل تعزيز العمل التنموي والانساني

ان الصندوق الكويتي لا يدخر جهدًا ولا وقتًا في سبيل العمل التنموي والإنساني، سواءً كان في إطار مبادرات دولية أو إقليمية بشكل تضامني أو بشكل فردي.

ورغم كلفة هذه المساهمات المالية، إلا أن الصندوق قد حقق متانة مالية على مر السنوات نتيجةً لإدارته الحصيفة لأصوله وموارده المالية، وأن جميع مساهمات الصندوق سواء كانت قروض أم منح يتم تمويلها من موارد الصندوق ولا تثقل كاهل حكومة دولة الكويت، بل على العكس فبالإضافة لعمل الصندوق في مساعدة الدول حول العالم فإنه قد ساهم في عدة مبادرات داخل دولة الكويت جلها وجه للمساهمة في حل المشكلة الإسكانية عن طريق دعم بنك الإئتمان الكويتي بحوالي 500 مليون دينار كويتي وتحويل جزء من صافي أرباحه السنوية بشكل سنوي لمؤسسة الرعاية السكنية، حيث بلغ إجمالي ما تم تحويله للمؤسسة حوالي 376 مليون دينار كويتي.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)

كشف تقرير التنمية المستدامة لعام 2020، الصادر عن الأمم المتحدة في يونيو الماضي، ان استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) حول العالم سيكون له اثار خطيرة على أهداف التنمية المستدامة.

ووفقا لموقع الأمم المتّحدة عن أهداف التنمية المستدامة الإلكتروني، اشار التقرير الجديد الى ان هذه الأزمة غير المسبوقة لها عواقب وخيمة ليس فقط على الصحة العامة، بل على الاقتصادات والاستقرار الاجتماعي والسياسات الوطنية والعالمية، مضيفا ان لها أيضا تأثير واسع النطاق على أهداف التنمية المستدامة.

وينظر التقرير الى الفيروس المستجد من منظور أهداف التنمية المستدامة، ويبرز الأولويات التي توليها الحكومات للاستجابة ل(كوفيد- 19) بطريقة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

ومن جانبه، أشار مدير شبكة حلول التنمية المستدامة في الأمم المتحدة جيفري ساكس الى انه توجد حاليا حاجة ملحة الى أهداف التنمية المستدامة أكثر من أي وقت مضى، مضيفا ان مبادئها الرئيسية، والمتمثلة في الادماج الاجتماعي، حصول الجميع على الخدمات العامة، والتعاون الدولي تعد بمثابة

علامات ارشادية لمكافحة كوفيد- 19، وانتعاش يقوده الاستثمار والذي يستوجب تبنيه من قبل دول العالم للتغلب على اثار الازمة الاقتصادية الراهنة والتي سببتها الجائحة.

وقال ساكس، وهو أحد معدي التقرير، ان تقرير هذا العام على يركز على مكافحة كوفيد- 19 في المدى القصير وعلى أهمية اعتماد استراتيجيات للصحة العامة، بالإضافة الى التحولات طويلة المدى لتوجيه مرحلة التعافي. كما أضاف ان التقرير اظهر وجود تقدم واضح في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في بداية العام الحالي قبل ظهور الجائحة.

ونوه الى ان مع تواجد السياسات السليمة والتعاون الدولي القوي، يستطيع العالم استعادة ذلك التقدم خلال العقود القادمة.

وكشف تقرير التنمية المستدامة 2020 عن ضعف النظم الصحية في العديد من الدول في التعامل مع فيروس كورونا، بما فيهم البلدان ذات الدخل المرتفع كالولايات المتحدة الأمريكية والتي كان يتوقع منها ان تكون الأفضل دوليا استعدادا لمواجهة الجائحة.

وأظهر التقرير انه، بشكل عام، استجابت الدول التي أحرزت تقدما كبيرا تجاه أهداف التنمية المستدامة بأكثر فاعلية نحو تفشي جائحة كوفيد- 19.

وشدد على ضرورة ان تكون أولويات قصيرة الأجل للدول في احتواء الجائحة والقضاء عليها، مشيرا الى انه لن يتحقق التعافي الاقتصادي او الاجتماعي في ظل استمرار تفشي هذا الفيروس.

وتوقع ان تؤدي هذه الأزمة الى تزايد أوجه عدم المساواة، مما يزيد من تقويض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، موضحا ان ذلك يبرز حاجة الدول إلى التركيز على تعزيز نظمها الصحية، لا سيما الدول الضعيفة والهشة والتي يتأثر بعض الفئات فيها بعواقب كوفيد19- بشكل غير متناسب.

ونوه ان على الرغم من التأثير السلبي الناتج عن جائحة كوفيد19- على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، الا ان الأزمة حققت بعض الفوائد البيئية المؤقتة، حيث انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير بسبب إجراءات الحظر المعمول بها في جميع أنحاء العالم.

وافاد التقرير ان الاثار قصيرة الأجل الناتجة عن استمرار تفشي الفيروس على الأهداف البيئية وأهداف التنوع البيولوجي لا تزال غير واضحة، مؤكدا على أهمية استعادة النشاط الاقتصادي دون استعادة الأنماط القديمة للتدهور البيئي.

ويسلط التقرير الضوء كذلك على ضرورة أن تقوم الحكومات بتأدية دورا أكثر مركزية في الاقتصاد من خلال الاستثمارات العامة.

وتوقع ان يزيد الانفاق الحكومي بشكل كبير في السنوات القليلة المقبلة للتخفيف من عواقب كل من الأزمة الصحية والاقتصادية الناتجتين عن فيروس كورونا المستجد.

وفي السياق ذاته، أضاف التقرير انه سيتعين على الحكومات الوطنية تقاسم الإيرادات مع حكومات الولايات والحكومات المحلية وذلك عند تعافي البلدان في مرحلة ما بعد الجائحة.

اضافة إلى ذلك، يشير التقرير الى انه يمكن للحكومات دعم انتعاشها الاقتصادي مع التركيز على استثمارات البنية التحتية التي تعزز فرص العمل وتسمح بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وأكد التقرير أن العالم لديه خارطة طريق للتعافي في مرحلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وذكر التقرير إطار التحولات الستة كدليل مفيد للتعافي من اثار جائحة كوفيد- 19 ولإعادة البناء بطريقة أكثر مرونة ومواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، مسلطا الضوء على الحاجة الملحة إلى التعاون والشراكات الى الصعيد الدولي.

وذكر ان معظم البلدان ترغب في تعددية الأطراف والتعاون، الا ان العديد منها تقف مشلولة حيال ذلك بسبب استمرار

مدير شبكة حلول التنمية المستدامة في الأمم المتحدة جيفري ساكس

الازمات التي تمر بها، فضلا ان عجز الموازنة وانقسامات السياسات المحلية.

ويشير تقرير التنمية المستدامة الى انه يمكن للتعاون الدولي والشراكات مع القطاع الخاص ايجاد حل سريع ومواتي لأزمة الفيروس، لا سيما عندما يتعلق الأمر بزيادة توافر البيانات وتقليل فترات التأخير في الإحصاءات الرسمية.

ويحدد التقرير خمسة تدابير رئيسية والتي ينبغي أن تكون أهدافا ضرورية لتحقيق تعددية الأطراف والتعاون، وايجاد حلول مواتية وسريعة للفيروس المستجد وهي:

1 - نشر أفضل الممارسات بسرعة.

2 - تعزيز آليات التمويل للبلدان النامية.

3 - تسليط الضوء على المناطق التي تشكل بؤر ساخنة لانتشار المجاعة.

4 - ضمان الحماية الاجتماعية.

5 - الترويج للأدوية واللقاحات الجديدة.

وأكد التقرير ان الدول ستتمكن من التعافي بطريقة أكثر مرونة وفاعلية بعد احتواء الجائحة من خلال التعاون الدولي والشراكات، ومن خلال مواءمة جهود إعادة البناء مع أهداف التنمية المستدامة.

من ناحية اخرى، حذر التقرير العربي للتنمية المستدامة، الصادر في 10 يونيو عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية وعلى رأسها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا)، من عدم قدرة المنطقة العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وحسب ما ذكره موقع الأمم المتحدة، اشار التقرير الجديد الى انه في الوقت الذي يتخبط العالم لاحتواء جائحة كوفيد19- وآثارها، تزداد صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالنسبة للكثير من البلدان العربية.

وأكّدت الأمينة التنفيذية للإسكوا د. رولا دشتي، في كلمتها التمهيدية، أنّ التقرير خالٍ من الحلول السحرية ولكن فيه «ما يحثّ الجميع على التواضع، فنعترف بأننا لسنا على مسار تحقيق خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية بحلول عام 2030».

لماذا لن تتحقق خطة التنمية؟

ويشرح تقرير الأمم المتحدة العقبات التي تقف أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومن أبرزها النزاعات في المنطقة العربية والتي أدت إلى زيادة (هي الوحيدة في العالم بحسب التقرير) في معدلات الفقر المدقع مقارنة بعام 2010.

كما أن اعتماد المنطقة العربية على واردات الأغذية تسبب بعدم قدرتها على توفير الغذاء بشكل كافٍ وعادل في بعض المناطق وهو ما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية.

وعلاوة على ذلك، تسجّل المنطقة العربية أحد أعلى مستويات فوارق الدخل في العالم، وأدنى نسبة مشاركة اقتصادية للمرأة في العالم، ومستويات عالية لعدم المساواة بين الجنسين والبطالة لاسيّما بين النساء والرجال. كما تؤدي الأزمات وحالات عدم الاستقرار والنزوح إلى زيادة تعرّض النساء والفتيات لكافة أشكال العنف.

أما الرعاية الصحية في المنطقة العربية، فتعدّ أحد أبرز الملفات الملحّة إلى جانب ملف التعليم الذي تعاني المنطقة من سوء نوعيته والتفاوت الشديد في إمكانية الحصول عليه داخل البلدان وفيما بينها. ويشير التقرير إلى أن الإنفاق على البحوث والتطوير يقلّ عن المتوسط العالمي بنحو 60 بالمئة.

وإلى جانب تلك العقبات التي تعيق التقدم باتجاه تحقيق التنمية المستدامة، يشير التقرير إلى ظواهر لا يمكن السيطرة عليها مثل تغيّر المناخ. ويُبيّن، على سبيل المثال، أنّ الجفاف ألحق أضرارا بأكثر من 44 مليون شخص في المنطقة بين عامي 1990 و2019، وأنّ قيمة الأضرار الاقتصادية للكوارث تجاوزت 19.7 مليار دولار امريكي في الفترة نفسها.

كما تشير التقديرات إلى أنّ تغيّر المناخ سيحدّ من توفّر المياه، ويغيّر أنماط الإنتاج الزراعي، ويهدّد إنتاج الثروة الحيوانية، ويؤثر سلبا على الغابات والأراضي الرطبة، ويقلّص فرص العمل في الزراعة، ويزيد من موجات الحر.

ومن جانبها، أشارت رئيسة فريق خطة 2030 في الإسكوا كريمة القُرّي إلى أن التقرير يستعرض أهداف التنمية المستدامة الـ17 ويبحث وضع المنطقة على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعوائق الرئيسية أمام تحقيق التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

وقالت: «إن الرسالة واضحة، وهي أن إزالة العوائق تتطلب إجراء تحوّل في نهج التنمية. ويبين التقرير كيف يمكن للبلدان في المنطقة العربية أن تُحدث هذا التحوّل، ولدينا خطة طموحة وعقدا من الزمن لتغيير حياة 500 مليون شخص نحو الأفضل».

الأمينة التنفيذية في اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) / د. رولا دشتي خلال القاء بيان اللجنة

أشاد بالدعم المالي المميز الذي تقدمه دولة الكويت

عودة: الصندوق الكويتي يتمتع بمزايا عديدة تؤهله ليكون شريكاً قوياً للصليب الأحمر

يواصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تعاونه مع المؤسسات الدولية المعنية بالإغاثة والعمل الإنساني ومساعدة وحماية ضحايا النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وذلك انطلاقاً من النهج الذي تسير عليه دولة الكويت بتقديم يد الدعم والمساندة لكثير من شعوب العالم، في ترجمة متجددة لدورها بصفتها «مركزاً للعمل الإنساني».

وفي هذا الإطار، وقّع الصندوق مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز التعاون الفني بينهما في مجالات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

■ السيد عمر عودة

للتعرف أكثر على تفاصيل مذكرة التفاهم التقت مجلة «الصندوق»، السيد عمر عودة، رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي... وكان الحوار التالي:

• كيف ستحقق هذه المذكرة الفَاعليَّة والسهولة في العمل بين الصندوق واللجنة الدولية للصليب الأحمر؟

تأتي مذكرة التفاهم بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر كإطار للتعاون وتوحيد الجهود، للاستفادة من المزايا النسبية للمؤسستين، وبناء التآزر في تلبية الاحتياجات المستمرة للأفراد والمجتمعات المتأثرة بالنزاعات المسلحة، وتتضمن خطة عمل مشتركة، تشير إلى متطلبات ومسؤوليات كل طرف.

وتعد هذه المذكرة الخطوة الأولى نحو تطوير الشراكة الاستراتيجية بينهما للقيام بعمل مشاريع انسانية مشتركة.

• تهدف المذكرة إلى الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها المؤسستين، تفصيلاً ما هي هذه المزايا؟

يتمتع الصندوق الكويتي بمزايا عديدة تؤهله ليكون شريكاً قوياً للجنة الدولية للصليب الأحمر، ومن هذه المزايا أنه أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والدول الأخرى النامية، إضافة إلى خبرته في مجال تقديم المساعدات والمنح والقروض التنموية، التي تهدف إلى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الإنمائية، كما أنه يقوم بتقديم المساعدات، لتمويل تكاليف إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية في هذه الدول، وتدريب الكوادر الوطنية فيها.

أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فهي منظمة محايدة وغير منحازة ومستقلة، تسعى بموجب اتفاقيات «جنيف» لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين، وكذلك النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لحماية ضحايا النزاعات وكرامتهم، وتزويدهم بالمساعدة بما يتفق تماماً مع المبادئ الأساسية للحركة، ولا سيما الإنسانية، والحياد والنزاهة والاستقلال من خلال طرائق عملها المعتادة.

• ما هي أهداف التعاون بين المؤسستين المستقبلية؟

بموجب ما تم الاتفاق عليه من خلال مذكرة التفاهم بين اللجنة الدولية والصندوق الكويتي، فإن أهداف التعاون بين المؤسستين ستتركز حول تبادل المعرفة والخبرات والمعلومات، لاسيما عن مشاريع المساعدات الإنسانية، لتقليل عواقب النزاع المسلح، والبحث في فرص تمويل مشاريع اللجنة الدولية في مجالات ذات اهتمام مشترك في بلدان مختارة بين المؤسستين.

ومن الأهداف المستقبلية للتعاون ما بين الجانبين أيضاً الاستفادة من المبادرات والمنصات التي تبحث في السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والمشاريع التنموية على الصعيدين المحلي والعالمي.

• ما هي المجتمعات المتأثرة التي تسعون لمساعدتها، وهل هناك قضايا معينة تتطلعون عليها؟

منذ نشأتها عام 1863، هدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هو حماية ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات ومساعدتهم، وذلك عن طريق عملها المباشر عبر أنحاء العالم، وكذلك تستجيب اللجنة بشكل سريع وفَعَّال للاحتياجات الإنسانية للحد من عواقب النزاع المسلح، وفرق اللجنة الدولية تنفذ برامجنا وأنشطتنا الإغاثية المتعددة في الميدان لنساعد الفئات المستضعفة، ومنهم: المدنيون، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنازحون داخل بلدانهم، والمهاجرون واللاجئون أما الشق الثاني من عملنا، يشمل حماية حياة ضحايا الحروب، وغيرها من حالات العنف، وضمان احترام حقوق الأشخاص المتضررين.

وفي هذا الإطار، نقوم دوماً بتذكير السلطات وغيرها من الأطراف الفاعلة بالتزاماتها القانونية، طبقاً للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان مما يعزز مهمتنا.

ونسعى مع شركائنا من الجمعيات الوطنية إلى لم شمل العائلات، والسعي إلى كشف مصير الأشخاص المفقودين، وتتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر، واتحادها الدولي، بغية الاستجابة بطريقة منسّقة وعقلانية وسريعة للحاجات الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة، أو غيرها من حالات العنف الداخلي. وتشكّل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية أكبر شبكة إنسانية في العالم.

وأسند المجتمع الدولي إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمة زيارة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين الذين أوقفوا خلال النزاعات المسلحة، بموجب اتفاقيات جنيف، وتسعى اللجنة الدولية أيضاً إلى زيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم في حالات العنف الأخرى، وتهدف من خلال زياراتها إلى السجون إلى التأكد من أن المحتجزين يعاملون بكرامة وإنسانية، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية.

وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني، والتوعية بالاحتياجات الإنسانية للمتأثرين بالنزاعات المسلحة والعنف، ونبذل قصارى جهدنا في العمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز وتعزيزه، والحيلولة دون استخدام الأنشطة الإنسانية ذريعة لتحقيق أغراض عسكرية، أو سياسية.

• كيف تقيِّمَ التعاون بين دولة الكويت، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبقية المنظمات الإنسانية، ومنها الهلال الأحمر الكويتي؟

تحرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الاستمرار في التعاون مع دولة الكويت، من خلال تنظيم الحوار السنوي الرفيع المستوى حول السياسات المتعلقة بالديبلوماسية الإنسانية.

ويعود وجود اللجنة الدولية في الكويت إلى حرب الخليج 1990-1991، بعدما وقَّعت اتفاقية المقر مع دولة الكويت في مارس 1991، في أعقاب حرب الخليج الثانية، ونحن ممتنون للدعم الذي تلقيناه لصالح عملنا في الكويت، سواءً من حيث استضافة البعثة الإقليمية في الكويت، أو الدعم المباشر الذي نتلقاه حول العالم، وفي الحقيقة فإن الكويت من بين الدول التي أبدت دعماً مالياً مميزاً لعمل اللجنة الدولية.

وفي عام 2017، احتفلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالكويت بمرور 25 عاماً على وجودها في المنطقة، وهذا يشهد على متانة العلاقات الموثوق بها بين اللجنة الدولية ودولة الكويت.

ونؤكد أن جمعية الهلال الأحمر الكويتي شريك استراتيجي في الترويج للقانون الدولي الإنساني، وبناء القدرات، والتدريب وورش العمل في مجال «الوصول الآمن إلى ضحايا النزاعات المسلحة، وأيضاً في إعادة الروابط العائلية.

وتسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتعاون والتنسيق مع الجمعيات الخيرية الكويتية، لما لها من قاسم مشترك في العمل على الاستجابة للحاجات الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة، أو غيرها من حالات العنف الأخرى، وقد تقوم اللجنة الدولية بالعمل مع الجمعيات الخيرية المحلية في مجال بناء القدرات والاستفادة من الخبرات.

وبالنظر إلى حقيقة أن الكويت تُعدَ مركزاً إنسانياً، لكون أميرها قائداً للإنسانية، ودورها كوسيط محايد يساهم في تسهيل حل القضايا الإقليمية، تسعى الكويت للمساهمة على المستويات الإنسانية والديبلوماسية والمالية واللوجستية لصالح عمليات اللجنة الدولية، وتدَّعم العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم، علماً بأنها عضو في مجموعة دعم المانحين التابعة للجنة الدولية. كما تتعاون اللجنة الدولية مع المؤسسات والوزارات الكويتية، لضمان نشر القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع، ويتم ذلك من خلال المؤتمرات، مثل مؤتمر الضباط العسكريين حول مبدأ التناسب في سير الأعمال لقتالية، الذي نظمته بالتعاون مع وزارة الدفاع الكويتية في أبريل 2018، وتساهم اللجنة أيضاً في تدريب القضاة والخبراء القانونيين والباحثين، وما إلى ذلك من خلال معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، ووزارة العدل والجامعات، إضافة إلى التعاون الوثيق مع الإعلام، الأمر الذي سيساعد بدوره في تنمية الوعي من خلال تغطية الأزمات الإنسانية، والترويج للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

أشادت بعلاقات التعاون التاريخية مع الصندوق الكويتي الممتدة على مدار أربع عقود

السفيرة التنزانية :
مشاريع الصندوق الكويتي ساهمت في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا

حاورها الزميل (محمد المؤمن)

أعربت سفيرة جمهورية تنزانيا المتحدة عائشة أموري عن خالص تقدير واعتزاز بلادها لدولة الكويت، من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وذلك للتكريم الذي منحته لحكومة تنزانيا لأكثر من أربعة عقود من الشراكة وعلى دعمها الفريد والبارز لمختلف المشاريع الإنمائية في البلاد. وجددت أموري في لقاء مع مجلة (الصندوق) تأكيد الحكومة التنزانية على الالتزام المتواصل بتعزيز وتوطيد الشراكة والعلاقات الصديقة مع الصندوق الكويتي للتنمية، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

مقابلة الزميل محمد المؤمن لسفيرة تنزانيا

• يرتبط الصندوق الكويتي للتنمية بعلاقات تعاون تاريخية مع تنزانيا، تحديدا منذ عام 1975. ما هو انطباعكم عن هذا التعاون المثمر طوال السنوات الماضية؟ وكيف تجدون سبل تطويره في المستقبل؟

ان حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تقدر الدعم الذي يقدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ودوره المهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، حيث تم حتى الان تقديم قروض بقيمة اجمالية تصل الى 79.472 مليون دولار امريكي لقطاعات الصحة والنقل والطاقة والاتصالات والصناعة والمياه والزراعة. ويمكن رؤية أثر التعاون الثنائي من خلال النتائج المثمرة التي تم احرازها في تطور القطاعات التي تلقت المساعدة الإنمائية من الصندوق الكويتي للتنمية في البلاد، منها الخدمات العامة كالصحة والتعليم والنقل والزراعة والوصول الى المياه.

• ما هي اهم القطاعات الرئيسية التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية في تنزانيا؟ ودورها في تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية.

كما تعلمون، استهل الصندوق الكويتي للتنمية عملياته في تنزانيا في عام 1975. وحتى الان، تم استكمال 11 من اجمالي 14 مشروعا بنجاح في قطاعات الصحة والنقل والطاقة والمياه والاتصالات والصناعة والزراعة وهم قيد التشغيل حاليا.

وأحدث استكمال تلك المشاريع تحسن كبير في مستوى معيشة سكان المناطق التي نفذت فيها المشاريع، حيث ساهمت في زيادة معدلات التوظيف وإمكانية الوصول الى الأسواق وترويج الأنشطة التجارية في الداخل وبين المناطق المجاورة.

وساهمت المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي أيضا في تحسين جودة وفعالية الخدمات الاجتماعية، منها الصحية والاتصالات وامداد المياه. كما ساهمت في تعزيز أمن الغذاء والتغذية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ويقوم الصندوق الكويتي للتنمية حاليا بدعم ثلاثة مشاريع بمراحل مختلفة من التنفيذ، وهي: توفير مياه الشرب في

مشروع طريق دار السلام - سومانقا

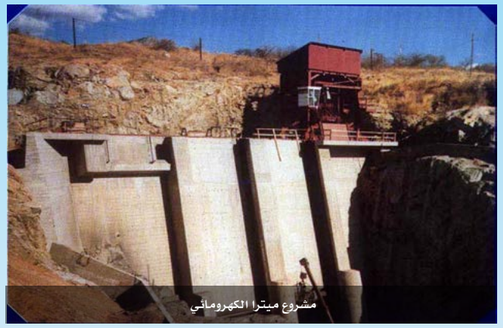
مشروع ميترا الكهرومائي

مقاطعتي (سامي) و(موانغا)، تطوير طريق (شايا - نياهوا)، وتوسعة وإعادة تأهيل مستشفى (منازي - مموجا) في زنجبار.

• ما هي اهم التحديات التي تواجه التنمية في تنزانيا في الوقت الراهن؟

لا تزال البلاد تواجه تحديات تنموية كبيرة وبالأخص في تمويل المشاريع المخطط لها مسبقا، وفي توسيع وتحديث قطاعات البنية التحتية والطاقة والسكك الحديدية ومنشئات امداد المياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة الى تطوير وإعادة تأهيل الطرق الريفية لدعم شبكات الزراعة والموانئ البحرية والمطارات والسكك الحديدية.

علاوة على ذلك، أدى التحضر السريع في البلاد الى عرقلة الإنجازات المهمة في القطاعات الاجتماعية، حيث يتطلب النمو السكاني السريع مزيدا من الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية، بما في ذلك الفصول الدراسية والمراكز الصحية ومعدات التدريس والكتب المدرسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الطرق ومرافق المياه.

وتشهد تنزانيا أيضا هجرة كبيرة للشباب من مناطق الإنتاج الزراعي الريفي إلى قطاعات الخدمات الحضرية غير الرسمية. ولذلك، فإن البطالة مرتفعة وتنمو بسرعة في المناطق الحضرية وبين الشباب.

إضافة الى ذلك، فان أثر تقلبات الطقس على الزراعة في البلاد بات جليا، حيث تعتمد معظم الزراعة في البلاد بشكل مباشر على مواسم الأمطار السنوية وهناك علاقة وثيقة بين التفاوت في كمية الأمطار الساقطة والفوارق في النمو الاقتصادي السنوي للبلاد.

ويمثل الإنتاج الزراعي حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي لتنزانيا، حيث يستلزم ذلك الاستثمار في تقنيات الزراعة البديلة كالري بالتنقيط واستخدام البيوت المحمية.

• كيف ترون مبادرات سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراه - لدعم التنمية وتشجيع الاستثمار في افريقيا؟ وما هو تقييمكم للعلاقات الثنائية؟

تم تحقيق نتائج انمائية طيبة في تنزانيا بشكل خاص وافريقيا بشكل عام في الأونة الأخيرة بفضل مبادرات سمو الأمير الراحل - رحمه الله - ودعم الصندوق الكويتي للتنمية.

فعلى مدار السنوات ال45 الماضية، تلقت تنزانيا المزيد من المساعدات التنموية من الكويت، بواسطة الصندوق الكويتي للتنمية، والتي بلغت أكثر من 79 مليون دينار كويتي. وغطت المساعدات المالية الكويتية قطاعات الصحة والنقل والطاقة والمياه والاتصالات والصناعة والزراعة.

ويتمتع البلدان بعلاقات ثنائية ممتازة منذ عام 2012، وتم التوقيع على خمس اتفاقيات للتعاون في مختلف القطاعات بين البلدين، منها تشكيل لجنة مشتركة دائمة بينهما، فضلا عن الاستشارات الثنائية، السياحة، الترويج المتبادل للاستثمارات، والخدمات الجوية.

ويواصل البلدان تعزيز علاقاتهما الثنائية على أساس المصلحة المتبادلة، فالعلاقات التنزانية - الكويتية ودية وتعكس تاريخا طويلا من التفاعل المتبادل المثمر.

وشهدت العلاقات الثنائية تطورا ملحوظا منذ عام 1975 عندما قامت دولة الكويت، بواسطة الصندوق الكويتي للتنمية، بتوقيع اول اتفاقية قرض مع تنزانيا لتوسعة مصنع نسيج (موانزا).

وشهدت تنزانيا منذ ذلك الحين تطورات اقتصادية رائعة وتقدم ملحوظ في مجال الرعاية الاجتماعية خلال السنوات الماضية، حيث اختارت الحكومة إنفاق الموارد الكبيرة على توفير الخدمات العامة للشعب.

ونتيجة لذلك، تحسنت فرص الحصول على المياه وخدمات التعليم والصحة بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

علاوة على ذلك، لعبت دولة الكويت دورا بارزا في تطوير قطاع مالي قوي يدعم التنمية في العديد من البلدان حول العالم، بما فيها البلدان الافريقية.

وقد أدت تلك التطورات والجهود التنموية الى تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفقر في معظم البلدان الأفريقية، بما فيهم تنزانيا.

أكد استعداد الصين للعمل مع الصندوق في تعميق التعاون الثنائي

السفير الصيني: الصين حققت العديد من الأهداف الاقتصادية والإنمائية بفضل التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية

حاوره الزميل (محمد المؤمن)

أكد سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت السيد لي مينغ قانغ ان بلاده حققت العديد من الأهداف الاقتصادية والإنمائية الرامية الى تحسين الظروف المعيشية للشعب الصيني على مدار ال40 عاما الماضية من خلال التعاون المتبادل مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مضيفا انه تم انجاز العديد من المشاريع الحيوية في البلاد.

وأشار قانغ في حديث مع مجلة (الصندوق) الى انه منذ عام 1982، بدأ الصندوق الكويتي بالتعاون مع الصين وساهم في بناء العديد من المشاريع الحيوية المرتبطة بقطاعات البنية التحتية والتعليم وغيرها. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

مقابلة الزميل محمد المؤمن لسفير جمهورية الصين الشعبية

وقال «عندما بدأ التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية، كانت الصين في بداياتها الأولية مع تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، حيث كنا في أمس الحاجة الى الاستثمارات والمساعدات المالية من الخارج لاسيما من الأصدقاء كدولة الكويت وغيرها من الدول الأخرى.»

وذكر الدبلوماسي الصيني ان المشاريع التي مولها الصندوق الكويتي للتنمية ساهمت بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الوسطى والغربية في الصين وساهمت في تعزيز التبادل والتواصل بين البلدين والشعبين الصديقين.

وقال أيضا «استذكر لي سعادة المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية السيد عبدالوهاب البدر، عند لقائي به، انه عندما زار الصين للمرة الأولى لم تكن المواصلات آنذاك بذات التطور التي هي عليها الان. ولذلك، نحن نهتم ونركز في تعاوننا مع الصندوق الكويتي على مجال البنية التحتية.»

مساهمات الصندوق الكويتي في الصين

وذكر ان مساهمة الصندوق في مشروع تطوير مطار (شايمن) الدولي عزز التنمية والازدهار في تلك المدينة، التي سبق لفخامة للرئيس الصيني شي جين بينغ العمل فيها، مضيفا ان المشاريع الممولة من قبل الصندوق الكويتي كانت تتركز على المناطق الأقل نموا وتطوراً.

وأشار قانغ الى ان المشاريع الممولة من قبل الصندوق الكويتي كمشروع حماية وتطوير البيئة في حوض روافد بحيرة (بوستن) في منطقة (شينجيانغ)، ومشروع التنمية الريفية المتكاملة لتقليص الفقر في مقاطعة (ننغشيا)، وغيرها من المشاريع الحيوية قد ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة سكان تلك المناطق ووفرت لهم حياة أفضل.

ونوه ان حكومة الصين وقعت مع الصندوق الكويتي للتنمية ما يصل الى 40 اتفاقية للقروض الميسرة بقيمة اجمالية بلغت 304.7 مليون دينار كويتي (نحو 1 مليار دولار أمريكي) منذ بداية تعاونها الى الوقت الحاضر.

وذكر السفير الصيني ان الصندوق الكويتي للتنمية استمر بتقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية للدول النامية على مدى العقود الماضية مما أدى الى ارتقاء مستوى المعيشة لشعوب هذه الدول.

وأكد ان بلاده على أهبة الاستعداد للعمل والتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية في تعميق التعاون الثنائي على أساس المنفعة المتبادلة وتوسيع مجالات القروض وتعزيز التعاون بين البلدين.

مشروع المستشفى الشعبي في ننغيشيا

مشروع طريق يولين - جينغبيان السريع

مشروع ننغشيا للتنمية الريفية المتكاملة

مشروع تطوير مطار شايمن الدولي

وأشار الى انه وبالرغم من ان بلاده أصبحت «ثاني أكبر اقتصاد في العالم»، الا انها ما زالت «دولة نامية» وتتطلع بأن يستمر الصندوق الكويتي بدوره التنموي في المساعدة ودعم التنمية فيها، معربا في الوقت ذاته عن خالص شكر وامتنان الحكومة الصينية والشعب الصيني لدولة الكويت على مساهمتها في التنمية والتطور في الصين.

وقال قانغ ان الكويت تعتبر أول دولة خليجية وعربية تقيم علاقات دبلوماسية الصين وذلك في عام 1971، كما انها أول دولة في العالم وقعت وثيقة التعاون في المشاركة في مبادرة احياء طريق الحرير (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري في القرن ال21) التي أطلقتها الصين في عام 2013 والتي تعد فرصة تنموية بعيدة المدى تهدف الى تحقيق الازدهار الاقتصادي في دول العالم لاسيما العربية.

ازدهار علاقات التعاون الثنائية

وأضاف ان علاقات التعاون الثنائية شهدت ازدهارا ملحوظا خلال الأعوام السابقة مما أسهم في تعميق العلاقات الصينية–الكويتية بشكل عام، منوها «ان العام المقبل سيصادف الذكرى ال50 على اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ونحن نثق بأن هذه المناسبة ستكون بمثابة الفرصة لدى الجانبين لتعميق تعاونها الثنائي في كافة المجالات.»

وقال الدبلوماسي الصيني انه «قبل فترة وجيزة، أعلنت الحكومة الصينية الخطة الخمسية ال14 والأهداف بعيدة المدى بحلول عام 2035، حيث ان هذا التوقيت يتطابق مع استراتيجية (رؤية الكويت 2035)،» مضيفا ان بلاده ستدخل مرحلة تنموية جديدة في الوقت ذاته التي ستشهد فيه الكويت مرحلة تنموية جديدة أيضا.

تحديات التنمية في الصين

وعن التحديات التي تواجه التنمية في الصين في الوقت الحاضر، في ظل استمرار انتشار جائحة كوفيد19– في العالم، أكد قانغ ان الجائحة تعتبر ليس فقط تحديا للصين، بل للعالم برمته أيضا.

وذكر ان بلاده حققت تقدما ملحوظا في السيطرة على الانتشار واسع الإطار للفيروس في جميع انحاء البلاد بعد شهور من الجهود الجبارة والمكافحة الشاقة، مؤكدا ان الاقتصاد الصيني حقق نموا إيجابيا خلال الثلاث ارباع الأولى من العام الحالي.

وأشار الى انه بالرغم من استمرار تداعيات جائحة كوفيد19–، الا ان عملية انفتاح الصين على الخارج لم تتوقف ولا تزال مستمرة، مؤكدا ان بلاده تعتبر «سوقا كبيرا» بحيث تتمتع بنسمة من السكان تبلغ 1.400 مليار، منها 400 مليون شخص من الفئة متوسطة الدخل، وسيتم استيراد ما قيمته 22 تريليون دولار امريكي من السلع في ال10 سنوات المقبلة.

وقال «نحن ندرك تماما بان الصين يحتاج الى العالم، وان العالم يحتاج الى الصين. ان الصين وجميع الدول الأخرى تشكل مستقبل المجتمع المشترك للبشرية، ففي الوقت الراهن تشهد المناطق الأوروبية والشمال الامريكية الموجة الثانية من انتشار جائحة كوفيد19– مما أدت الى اضرار اقتصادية واجتماعية لهذه المناطق.»

مشروع مطار زنجزو - شيديان

وأضاف «نحن نثق بأن مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه البشرية تحتاج الى التعامل والتعاون المشترك، فالانتعاش الاقتصادي الصيني يقدم الامل والثقة لانتعاش الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، وحتى هذه اللحظة، قمنا بتصدير ما يقارب 12.5 مليار حبة كمام الى الولايات المتحدة الأمريكية.»

رحيل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد

من ناحية أخرى، أعرب قانغ عن حزنه الشديد واسفه بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – طيب الله ثراه، قائلا «شعرت بنفس الحزن الشديد الذي شعر به شعب الكويت، فأنا دائما أستذكر كلماته وتعليماته لي عندما قدمت له أوراق الاعتماد لأكون سفيرا لبلدي في دولة الكويت وأتذكر دائما استقباله وتهانيه لي وبقية سفراء الدول عندما كنا نزوره في قصره لتقديم التهاني بمناسبات الأعياد. شعرنا بأننا فقدنا أبا حنونا.»

وقال ان سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد – رحمه الله – يعتبر سياسي مخضرم وسفيرا فذا للسلام وقائدا للإنسانية، كما انه صديق عزيز للشعب الصيني، وقد تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والكويت عندما كان سموه آنذاك وزيرا للخارجية.

وذكر قانغ ان سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد زار الصين سبع مرات، مما يدل على مشاعره الطيبة تجاه الصين واهتمامه البالغ بتعزيز العلاقات الصينية–الكويتية، مستذكرا زيارة سموه في عام 2018، والتي أعلن من خلالها في مؤتمر صحفي مشترك مع فخامة الرئيس شي جين بينغ عن إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين والكويت.

وأكد السفير الصيني ان الرئيس بينغ يكن للشيخ صباح الأحمد احتراما فائقا، ففور ما سمع بنبأ وفاته بعث ببرقية تعزية الى صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أعرب فيها عن خالص تعازيه ومواساته.

إشادة بالانتقال السلس في للسلطة

وفي السياق ذاته، أعرب قانغ عن السعادة «ان نرى ان مقاليد الحكم قد انتقلت بشكل سلس وسليم الى السلطة الحالية، ونحن على يقين بأن دولة الكويت، وتحت قيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، ستحافظ على الاستقرار والازدهار والتطور والسلام.»

وذكر ان فخامة الرئيس بينغ قد بعث ببرقية تهنئة الى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أعرب فيها عن استعداده للعمل مع سموه على بذل كافة الجهود المشتركة للدفع بالارتقاء في علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية–الكويتية الى مستوى جديد.

مساهماته تساعد الدول المستفيدة على إنشاء اقتصاد إنتاجي

الصندوق الكويتي .. راعي العمل الإنساني

بقلم:
د. محمد صادقي
مستشار أول - الصندوق الكويتي للتنمية

يساهم الصندوق الكويتي، كمؤسسة تنموية في تنفيذ سياسات دولة الكويت الخارجية، وذلك بدعم اقتصاد الدول النامية الصديقة للكويت، من خلال تقديم قروض ميسّرة، ومعونات فنية، تساعد على تخفيف الأعباء المالية لهذه الدول أثناء سعيها لتنفيذ برامجها التنموية بكفاءة وبجدية، في ضوء المتغيرات العالمية المتعلقة بالمجالات المؤثرة على منهجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عدد مشاريع الصندوق بلغ حتى نهاية 2019 حوالي 1045 مشروعاً تنموياً

الصندوق تَوَسَّع في تمويل مشاريع تتضَمَّن استخدام تقنيات حديثة متطورة

الصندوق يقدم دعماً سنوياً لبرامج الرعاية السكنية لتحقيق التنمية بالكويت

إبـــراز دور دولـــة الكـويت عالمياً من المهام الرئيسية التي يقوم بها الصندوق

اعتمد الصندوق في تمويل مشاريعه على منهجية تحقيق التنمية المستدامة

إن مساهمات الصندوق تتّسم باشتمالها على مكونات تتماشى مع التطورات التي تساعد الدول المستفيدة منها على إنشاء اقتصاد إنتاجي، يعتمد على توفير فرص العمل، وحماية البيئة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتحسين الصحة العامة، وزيادة الوعي والإدراك، وذلك من خلال مساعدة هذه المساهمات على تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية، وتحسين المنشآت الصحية والتعليمية الضرورية للتنمية الاجتماعية، حيث بلغ عدد مشاريع الصندوق حتى نهاية عام 2019، حوالي 1045 مشروعاً تنموياً موزعاً على 108 دول.

تقنيات حديثة

لقد تَوَسَّع الصندوق خلال السنوات الأخيرة في تمويل مشاريع تتَضَمَّن استخدام تقنيات حديثة متطورة، تهدف إلى رفع كفاءة مشاريع البنية التحتية، مثل مشاريع محطات توليد الكهرباء التي تعمل بتقنيات حديثة عالية الكفاءة مزوَّدة بأنظمة متطورة من أجهزة ومعدات، للإشراف والتحكم والمراقبة، من أجل ضمان الاعتمادية والكفاءة التشغيلية العالية.

ولقد شملت هذه المنهجية جميع المشاريع في قطاع الكهرباء والمياه، ومشاريع الري والزراعة، ومنظومات إدارة شبكات الطرق، كما يعمل الصندوق على تفعيل نتائج الأبحاث العلمية الجديدة، التي من شأنها تحديث ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، ومنها: قطاع الزراعة، والمياه، والتعدين.

وسوف تعمل هذه المشاريع على تعزيز الاقتصاد الإنتاجي للدول المستفيدة من قروض الصندوق، ومن ثم تستطيع الالتزام بمسؤولياتها المالية، وفي نفس الوقت توفر الخدمات الأساسية لشعوبها.

التنمية المستدامة

ولقد اعتمد الصندوق مؤخراً في تمويل مشاريعه على منهجية تحقيق التنمية المستدامة، مثل التوسع في تمويل مشاريع الطاقات البديلة، التي من شأنها حماية البيئة، والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة، حيث قام بتوفير التمويل اللازم لإعداد دراسات فنية ومؤسسية في جمهورية مصر العربية، من أجل إنشاء مصنع لإنتاج الألواح الشمسية في موقع قريب من المناطق التي تتوافر فيها المواد الخام. كما قام بتمويل تكاليف إنشاء محطة توليد كهرباء في الأردن، تعمل بأحدث تقنيات طاقة الرياح، سعتها الإنتاجية حوالي 80 ميجاوات، ويقوم حالياً بتمويل مشروع في جمهورية كوبا، يتكون من تطوير منظومات كهرومائية صغيرة في المناطق الريفية لإنتاج الكهرباء، تستخدم تقنيات حديثة، مستفيدة من المصادر المائية المتاحة.

ويساهم الصندوق كذلك، من خلال توفيره للمعونات الفنية والدعم المؤسسي في شراء الأجهزة الحديثة، والتدريب عليها، بهدف تعزيز قدرات الكفاءات البشرية، والتوسع في استخدام التقنيات المتطورة في تقديم الخدمات. كما يساهم أيضاً ضمن برامج الإقراض الميسر في تمويل عدد كبير من المنشآت التعليمية الأساسية والتطبيقية، لتخريج كوادر فنية محلية، وتعزيز القدرات البشرية ورفع إمكانياتهم المهنية.

خبرات متميزة

واستفاد الصندوق الكويتي، عبر 58 عاماً من نشاط عملياته المتنوعة من الخبرات المتميزة التي تراكمت لديه، وعمل على تطوير الآليات المالية المعتمدة في إدارته، وهو ما خفف الأعباء المالية عن دولة الكويت، إذ يقوم الصندوق بعملياته معتمداً على التمويل الناتج عن إيراداته من الذراع الاستثماري ومن فوائد قروضه.

ويقوم الصندوق باستخدام جزء من إيراداته لدفع التزامات دولة الكويت المالية تجاه المنظمات الدولية، ويساهم كذلك بدعم مسيرة التنمية داخل الكويت، من خلال دعم سنوي لبرامج الرعاية السكنية.

كما قام الصندوق بتفعيل خبراته في مجالات التخصصات الهندسية المختلفة والمعمار، حيث قام في عام 2014 بإعداد وتنفيذ برنامج لتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، يهدف إلى تطوير إمكانياتهم المهنية، ليساهموا في مسيرة التنمية في البلاد، وقد تخرج منه حتى منتصف عام 2019 حوالي 750 منتسباً يعملون حالياً في مواقع قيادية في الكويت.

أسس إنسانية

وتشير مؤشرات عمليات الصندوق، بأن مسيرته التنموية المبنية على أسس إنسانية مستمرة، فلقد أثبتت مساهماته ونشاطاته على المستوى العالمي، منذ إنشائه في عام 1961، بأنه لاعب أساسي، يؤدي دوراً إنسانياً فاعلاً، كجهاز تنفيذي لدولة الكويت يعمل على إبراز دورها كعضو فاعل في المجتمع الدولي، ويساهم بدون تحيُّز في التنمية العالمية، معتمداً في آليات عمله على مشاعر إنسانية، عناصرها: نشر المحبة، والصداقة بين الشعوب، وهذه من صميم الفضائل الإنسانية التي تتحلى بها دولة الكويت ككيان، والتي استحقت على أساسها بأن توصف بشهادة العالم بالدولة الراعية للعمل الإنساني.

7.6 مليار دولار منحة للصندوق الأفريقي للتنمية تستفيد منها 37 دولة أفريقية

ذكر البنك الأفريقي للتنمية أن الصندوق الأفريقي للتنمية حصل على 7.6 مليار دولار من عدد من شركائه في إطار المبادرة الـ15 لتطوير الصندوق. وأضاف في بيان له، أمس (الاثنين)، أن 37 دولة أفريقية ستستفيد من هذه المنحة، حيث إنها ستسهم في دفع عجلة التنمية للدول الأفريقية الأكثر فقراً خلال 3 أعوام، ومن ثم إنقاذ ملايين الأشخاص من الفقر.

وأشار البنك الأفريقي للتنمية إلى أن المبادرة الـ15 لتطوير الصندوق ستدعم الدول الأفريقية الأكثر فقراً من خلال التصدي للأمور المسببة للضعف، وتعزيز المرونة، ودمج القضايا الشاملة، خصوصاً التغيرات المناخية، وتنمية القطاع الخاص، وخلق فرص عمل جديدة.

وأوضح أنه يتعين على الصندوق لتحقيق هذه الأهداف، الاستناد إلى ركيزتين استراتيجيتين أساسيتين هما: جودة البنية التحتية المستدامة الرامية إلى تعزيز الدمج الإقليمي، والإدارة البشرية وتنمية القدرات المؤسسية لخلق فرص عمل جديدة ومن ثم تحقيق التنمية شاملة.

ولفت البنك إلى أنه من المنتظر استهداف منطقة الساحل خلال الفترة ما بين عامي 2020 و2022 بسبب ضعفها الشديد فيما يتعلق بالقضايا المناخية والأمنية... مشيراً إلى أن حجم عمليات الصندوق في هذه المنطقة تحديداً سيرتفع بنسبة 23% فيما يتعلق بالموارد المالية. وتوقع أن تسهم هذه الزيادة في سرعة تنفيذ المشروعات الرئيسية في المنطقة منها مبادرة «قوة الصحراء» في قطاع الطاقة والتي تهدف إلى تحويل منطقة الساحل إلى أكبر منطقة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 آلاف ميغاوات، ومن ثم توصيل الكهرباء إلى 250 مليون شخص.

مجموعة التنسيق العربية توحد جهودها من أجل القضاء على كوفيد - 19

عقد رؤساء مؤسسات «مجموعة التنسيق العربية» للمصارف والصناديق الإنمائية اجتماعا افتراضياً بدعوة من رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور بندر حجار، من أجل طرح مبادرة منسَّقة تستهدف احتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة « فيروس كورونا المستجد» على الدول الأعضاء.

وذكر البنك الإسلامي للتنمية في موقعه الالكتروني، ان الاجتماع تمخض عن تخصيص عشرة مليارات دولار أمريكي لمساعدة البلدان النامية، في مساعيها الرامية إلى التعافي الاقتصادي من الركود الناجم عن جائحة كورونا وتأثيراتها.

وأشاد الدكتور بندر حجار في كلمته بمؤسسات مجموعة التنسيق العربية، وما تقوم به من دور محوري في دعم التعاون والتنسيق المتبادل فيما يتعلق بالمساعدات الممنوحة للدول النامية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتعميق الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وقال إن المجموعة تمكنت طوال مسيرتها الممتدة لأربعين عاماً ونيف من توحيد الجهود والتشاور وتعزيز التعاون والتضامن مع الدول النامية وتجسيد المعنى الحقيقي للتعاون بين بلدان الجنوب، متطلعا لاستكمال هذه المسيرة الناجحة من التعاون والتنسيق والتشاور الدائم لتمكين الدول الأعضاء من مجابهة التحديات المستجدة.

وقدم الدكتور حجار شرحا لجهود مجموعة البنك في محاربة كوفيد19-. كما تحدث رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق مؤكدين عزمهم على التعاون والعمل معا من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة، كما أشادوا بمبادرة تنسيق الجهود لمواجهة جائحة كورونا مبدين استعدادهم للعمل يدا واحدة للقضاء على الجائحة.

وأصدرت المجموعة في ختام الاجتماع الاعلان المشترك الذي أكد على أهمية توظيف كل أدوات التمويل المتاحة، ومنها المنح والقروض الميسرة والدعم الفني، ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات وخطوط التمويل وتمويل التجارة وتأمين التجارة والاستثمار، وبرامج تطوير قدرات القطاعين العام والخاص، ومنها الأنشطة المستهدفة ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي من أجل مكافحة الجائحة والتداعيات الناجمة عنها.

من الجدير بالذكر أن المجموعة تتألف من عشر مؤسسات مالية تنموية هي: صندوق أبوظبي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية.

الصندوق الكويتي للتنمية

Kuwait Fund

KuwaitFund KuwaitFundOfficial

www.kuwait-fund.org